



التقرير المالي السنوي 2023



بنك متخصص في التنمية الترابية

صندوق التجهيز الجماعي : بنك الجماعات الترابية

بفضل خبرة تزيد عن 60 سنة، يتموقع صندوق التجهيز الجماعي اليوم، باعتباره بنكاً عمومياً متخصصاً في تمويل التنمية الترابية، كالشريك التقني والمالي المميز للجماعات الترابية. ويعمل البنك باستمرار على تيسير ولوج زبائنه إلى رافعة الاقتراض لتمويل استثماراتهم ومشاريع التنمية الترابية، لا سيما من خلال حلول تمويل تتلاءم مع حاجياتهم.

وبالتزامه كبنك مسؤول، يحرص الصندوق على إدراج دوره في منطق التوظيف والتجديد على ضوء التطورات التي يعرفها الاقتصاد المغربي والقطاع العمومي المحلي. ويعمل باستمرار على أن تتلاءم خدماته وتدخلاته مع التحديات التي تواجهها الجماعات الترابية ومع أولويات التنمية الترابية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، والانتقال إلى تنمية منخفضة الكربون، وتعزيز القدرة على مواجهة آثار التغيرات المناخية.

ومن هذا المنطلق، اتخذ البنك خياراً استراتيجياً لإدماج عوامل الاستدامة "البيئية والاجتماعية والحكامة" في عملياته التمويلية وفي علاقاته مع الأطراف المشاركة. وقد أدى هذا الالتزام المسؤول بالمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة بشكل ملحوظ إلى إدماج معايير المخاطر البيئية والاجتماعية في التدبير الشامل للمخاطر وفي مسلسلات اتخاذ القرار بالبنك.

وفي هذا الصدد، اعتمد البنك سياسة بيئية واجتماعية دخلت حيز التنفيذ في أبريل 2022، والتي تشكل إطاراً مرجعياً يضيء الطابع الرسمي على التزامه بإدماج عوامل الاستدامة بشكل منهجي في عمليات الافتتاح وعمليات التمويل. ويستند التنزيل العملي لهذا الالتزام إلى مجموعة من المساطر والأدوات ذات الصلة والتي تمكن من تدبير المخاطر الكامنة في المشاريع المقدمة للتمويل بشكل فعال.

تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة البيئية والاجتماعية تأخذ بعين الاعتبار جميع القوانين الوطنية ونصوصها التطبيقية بالإضافة إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، التي صادقت عليها المملكة، من أجل تطبيق التدابير الوقائية البيئية والاجتماعية.

ويشكل إصرار الصندوق لصالح إضفاء البعد الأخضر على نشاطه رهانا استراتيجيا، خاصة فيما يتعلق بزيادة مساهماته المالية المرتبطة بتطور مستوى الاستثمار الترابي وتغيير حجم السلم الذي انطلق العمل به منذ تفعيل الجهوية المتقدمة.

وهذا التطور يمكن الصندوق، في آن واحد، من مواكبة دينامية تنمية مختلف المجالات الترابية، والمساهمة في تنميتها الشاملة من خلال جلب بُعد إضافي على تدابيرها الرامية إلى تحسين ظروف ونوعية جودة حياة الساكنة المحلية. وهو ما يعزز تهمين المشاريع ذات التأثير الاجتماعي والبيئي القوي الذي يفيد الجماعات الترابية مع التأكيد على أنه بموجب التصنيف البيئي والاجتماعي المتعلق بسنة 2023، فإن جميع المشاريع التي يمولها البنك تقريباً تمثل الحد الأدنى من المخاطر والتي يمكن السيطرة عليها بسهولة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن إدماج مبادئ الاستدامة والاهتمامات البيئية والمناخية يشكل رصيذاً مهماً بالنسبة للبنك، لا سيما في استراتيجية الانفتاح على السوق المالي الدولي التي تمكنه من الحصول على تمويلات تنافسية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتمويل المناخ، من أجل تقديم أفضل شروط المواكبة والتمويل لزبائنه.



التقرير التدبري

2023

الفهرس

4 أهم الأحداث

8 أهم الأرقام

9 نشاط القروض إلى غاية 31 دجنبر 2023

1. القروض الممنوحة والالتزامات
2. سحبوات القروض
3. تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة
4. وضعية الالتزامات خارج الحصيلة

17 تمويل النشاط إلى غاية 31 دجنبر 2023

1. تطور الموارد
2. تطور التوظيفات

21 النتائج والمؤشرات المالية إلى غاية 31 دجنبر 2023

1. مؤشرات الإستغلال
2. الحصيلة
3. المعايير القانونية
4. مؤشرات المردودية

أهم الأحداث

واصل الصندوق، خلال سنة 2023، تحقيق نجاحات عملياتية ومالية تبرهن على صلابة أسسه التي تحمل ثمار المشاريع الهيكلية والتي تعمل المؤسسة على تفعيلها لتعزيز تدخلاتها والحفاظ على دورها المركزي. وهكذا، وعلى الرغم من سياق التضخم وتشديد شروط إعادة التمويل على المستويين الوطني والدولي، فقد عرفت المؤشرات الرئيسية للصندوق تطورا إيجابيا يشير إلى عزم البنك على مواكبة دينامية الاستثمار ونمو الجماعات الترابية.

بلغت الالتزامات والسحوبات، على التوالي، أكثر من 4,3 مليار درهم وأكثر من 4 مليارات درهم في متم سنة 2023، بارتفاع قوي مقارنة مع سنة 2022 حيث بلغ أكثر من 60% بالنسبة للالتزامات، وأكثر من 38% بالنسبة للسحوبات. وقد نجم هذا التطور بشكل أساسي عن الالتزام والسحب لقرضين كاملين في إطار تمويل مشروع وطني هام يهدف إلى مكافحة الإجهاد المائي والتخفيف من الآثار المرتبطة بتغير المناخ، والذي يتميز بأهمية حجمه الاستثماري.

وساهمت هذه التمويلات في إنجاز العديد من المشاريع في مختلف قطاعات التدخل واستفادت منها جميع فئات الجماعات الترابية، مع هيمنة قوية للمجالس الجهوية التي تؤكد تنامي حصتها في بنية القروض الممنوحة من طرف البنك خلال السنوات الأخيرة، بفضل تكثيف مشاريعها الاستثمارية، خاصة في إطار تفعيل الجهوية المتقدمة.

وفيما يتعلق بالمؤشرات المالية، بلغ الناتج الصافي البنكي 669 مليون درهم في متم سنة 2023، أي بارتفاع طفيف مقارنة مع المستوى المسجل في السنة الماضية، ويرجع ذلك، على وجه الخصوص، إلى التأثير المزدوج لمستوى العمليات وجودة المحفظة عند تاريخه. وذلك بالرغم من سياق يتسم بزيادة تكلفة إعادة تمويل المؤسسة في الأسواق الوطنية والدولية، المرتبطة بتشديد السياسات النقدية، والتي لم يتم عكسها بالكامل على المعدلات المطبقة على القروض الممنوحة للزبناء في إطار الإنتاج الجديد.

وفي 31 دجنبر 2023 بلغ الناتج الجاري 590 مليون درهم مسجلا ارتفاعا طفيفا مقارنة مع سنة 2022. بينما بلغ الناتج الصافي 199 مليون درهم برسم سنة 2023، في تراجع مقارنة بسنة 2022، أخذا بعين الاعتبار لمساهمة البنك في الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية. وبدون احتساب المساهمة المذكورة، كان الناتج الصافي سيبلغ نفس المستوى الذي تم تسجيله في السنة الماضية.

خلال سنة 2023، واصل الصندوق تفعيل مشاريعه الهيكلية التي تهدف إلى جعل المؤسسة أكثر انسجاماً مع محيطها وتلبي بشكل فعال الحاجيات المتزايدة للجماعات الترابية لتمويل مشاريعها الاستثمارية:

1. تعزيز دينامية البنك المرتكزة على التنمية المجالية المستدامة

يضع البنك الاستدامة في قلب استراتيجيته وتدبيره، لا سيما من خلال تعزيز ديناميته التي تركز على التنمية الترابية، والتي تهدف إلى ضمان المواكبة التدريجية لعمليات تمويل الاستثمارات الترابية مع القضايا والالتزامات الوطنية والدولية في مجال التنمية المستدامة والمناخ.

هكذا، وفي إطار بلورة رؤيته الاستراتيجية، قام البنك بوضع نظام التدبير البيئي والاجتماعي، الذي دخل حيز التنفيذ منذ أبريل 2022، والذي يعمل على إدماج المخاطر البيئية والاجتماعية والمخاطر المتعلقة بالجنسين في عمليات الافتتاح وقرارات التمويل. ومن خلال ذلك، وطبقا لسياسته البيئية والاجتماعية، تخضع جميع المشاريع المقدمة للتمويل من طرف البنك، بشكل منتظم، لتقييم وتصنيف مخاطرها.

من جهة أخرى، وبالنظر إلى التحديات الكبرى المرتبطة بتغير المناخ، والتي تتطلب التزاما راسخا من جانب جميع الأطراف المعنية، تبنى البنك مقاربة تولي أهمية للمناخ، ولا سيما من خلال إدماج المناخ في استراتيجية التمويل، وهو ما من شأنه أن يمكنه من تعبئة تمويلا تنافسيا، بما في ذلك التمويل المرتبط بالمناخ، من أجل هيكلة عرض تمويل مستدام ومواكبة الجماعات الترابية من أجل تهمين بروز التنمية المستدامة ومشاريع المنافع المشتركة للمناخ.

2. استراتيجية مالية تركز على ديمومة الموارد وتنويعها لمواكبة دينامية التنمية المجالية

في السنوات الأخيرة، اتخذ البنك العديد من الإجراءات للحفاظ على ديمومة وتنويع مصادر تمويلاته، بهدف تقديم أفضل شروط معدلات الفائدة للجماعات الترابية. فبفضل استراتيجيته المالية المفتوحة على السوق الدولي وصلابة أسسه، نجح الصندوق، وفي غياب ودائع الزيناء، في تعبئة الموارد لتمويل نشاطه، سواء في السوق المالي الوطني أو المؤسسات المالية الدولية الرائدة.

ولتحقيق هذا الهدف، يحرص الصندوق على إعطاء دينامية للمباحثات مع المؤسسات المالية للتنمية، من أجل إعداد، حسب تطور حاجيات البنك وظروف السوق، عمليات السحب على خطوط الائتمان المتعاقد بشأنها، من جهة، ومن جهة أخرى، الاستمرار في دراسة فرص الشراكة الجديدة مع مؤسسات مالية للتنمية أخرى، من أجل بلورة اتفاقيات تمويل جديدة.

وتهدف هذه العملية إلى تعزيز وتحديث تقديم الخدمات العمومية، خاصة في الوسط القروي، وإحداث أنشطة اقتصادية جديدة وفرص استثمارية وفرص للشغل للمساهمة في تحسين ظروف عيش الساكنة المحلية وتعزيز الجاذبية المجالية.

ويشكل الانفتاح على المستوى الدولي عنصرا أساسيا في استراتيجية إعادة تمويل نشاط الصندوق وتنويع موارده، وهو ما يترافق مع حضور منتظم في سوق السندات واللجوء إلى عمليات التمويلات المشتركة لفائدة الجماعات الترابية.

وتعمل رافعة سوق السندات على تعزيز علاقة الثقة التي تم نسجها على مر السنين مع شركائه الماليين التاريخيين بشكل أكبر والتي تمكن الصندوق من تمويل نشاطه في ظروف مثلى وتنويع مصادر التمويل على المدى الطويل.

3. إضفاء الطابع الرسمي على الاستراتيجية الشاملة للمخاطر

وقد دعت التطورات البيئية والتنظيمية والتنافسية للصندوق إلى إضفاء الطابع الرسمي على إطار جديد لتدبير المخاطر يمكنه الاستجابة بشكل كامل لجميع هذه التحولات والسماح بإدماج أفضل لممارسات تدبير المخاطر التي تمت ملاحظتها على مستوى الأبنك.

في هذا الإطار، قام الصندوق سنة 2023 بإضفاء الطابع الرسمي على استراتيجيته الشاملة للمخاطر وتفرعها إلى استراتيجيات وسياسات حسب نوع المخاطر، بالإضافة إلى إطار القابلية في المخاطرة.

وقد تمت المصادقة على الاستراتيجية الشاملة للمخاطر، التي تلغي إعلان السياسة العامة للصندوق والذي يعود إلى سنة 1993، من طرف مجلس إدارة الصندوق، خلال اجتماعه المنعقد في 31 أكتوبر 2023 ودخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2024.

4. تفعيل استراتيجية نظام المعلومات والرقمنة للبنك، ركيزة أساسية لتحديث وتحسين تجربة الزبون

بالنظر إلى الرهانات المرتبطة باستخدام التقنيات الرقمية، ومن أجل مواكبة تسريع الدينامية الوطنية للرقمنة، شرع الصندوق في تفعيل برنامج التحول الرقمي بهدف تعزيز قرب البنك من زبائنه، وتأمين الخدمات المقدمة وتحسين تجربتهم.

وفي هذا الصدد، بدأ الصندوق العمل على تنفيذ المشاريع ذات الأولوية، المحددة على مستوى خارطة الطريق لنظام المعلومات والرقمنة. وهكذا، فإن المشاريع الأمنية التي تمكن من تعزيز أمن وصلابة نظام المعلومات الخاص بالصندوق، في مواجهة مخاطر وتهديدات الهجمات السيبرانية وحماية أصول المعلومات، فقد تم وضع اللمسات الأخيرة عليها. ومكنت هذه المشاريع من إعداد المرجعية الوثائقية لأمن نظام المعلومات الخاص بالصندوق، بما يتماشى مع التوجيه الوطني لأمن أنظمة المعلومات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أشغال التأطير لبلورة المشاريع ذات الأولوية المتعلقة بالخدمات البنكية الأساسية ورقمنة عمليات منح وسحب الأموال في طور الإنجاز.

5. تعزيز حكمة البنك

إضفاء الطابع الرسمي على سياسة الصندوق في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قام الصندوق بإضفاء الطابع الرسمي على سياسته المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتحدد هذه السياسة المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها البنك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها في هذا المجال. وتمت المصادقة على هذه السياسة من طرف مجلس إدارة الصندوق في اجتماعه المنعقد بتاريخ 31 أكتوبر 2023 ودخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2024.

الالتزام قوي بمكافحة الفساد

في إطار امتثال الصندوق لأحكام توجيهه والي بنك المغرب رقم 1/W/2022 المتعلق بالوقاية من مخاطر الفساد وتدابيرها من طرف مؤسسات الائتمان، والذي دخل حيز التنفيذ في 19 ماي 2023، وكذا دليل مكافحة الفساد الذي تم إعداده في إطار اتفاقية التعاون في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته في القطاع المالي، الموقعة في نونبر 2019 من طرف بنك المغرب، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، وهيئة مراقبة التأمينات والإحتياط الإقتصادي والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، فقد أعد الصندوق سياسته لمكافحة الفساد التي تحدد المبادئ الرئيسية التي وضعها في مجال مكافحة الفساد. كما أنها تحدد المكونات الرئيسية لنظام مكافحة الفساد الخاص بالصندوق مما يمكنه من معرفة ومنع وكشف ومعالجة أي عمل من أعمال الفساد، وبصفة عامة، أي مس بالنزاهة.

وتمت المصادقة على هذه السياسة من طرف مجلس إدارة الصندوق في اجتماعه المنعقد بتاريخ 31 أكتوبر 2023 ودخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2024.

المساواة بين الجنسين في قلب سياسة تدبير الموارد البشرية للصندوق، وسياسته البيئية والاجتماعية واستراتيجية المسؤولية الاجتماعية والبيئية

طبقا لمقتضيات المادة 3 من توجيهه والي بنك المغرب عدد 1/W/2022 بتاريخ 19 ماي 2022 المتعلقة بمراعاة المساواة بين الجنسين في مؤسسات القرض، أعد الصندوق خلال سنة 2023، سياسة المساواة بين الجنسين التي تركز مبادئ سياسته البيئية والاجتماعية المعمول بها كما صادق عليها مجلس إدارته في أكتوبر 2021، وذلك أساسا فيما يخص إدماج المتطلبات المتعلقة باحترام المساواة بين الجنسين في الافتحاص البيئي والاجتماعي وقرارات منح القروض.

وقد تمت المصادقة على هذه السياسة من طرف مجلس إدارة الصندوق في اجتماعه المنعقد بتاريخ 31 ماي 2023.

تعزيز منظومة الأخلاقيات والسلوك المهني

في إطار تعزيز منظومة الأخلاقيات والسلوك المهني، قام الصندوق خلال سنة 2024 بتحديث "مدونة الأخلاقيات" الخاص به، والذي أصبح اسمه الآن "مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني"، مع مراعاة المتطلبات التشريعات التنظيمية الجديدة، ولا سيما مقتضيات توجيه بنك المغرب رقم 1/W/2022 المتعلق بمنع وتدابير مخاطر الفساد من طرف مؤسسات الائتمان.

يُدمج القانون الجديد بشكل خاص أحكاماً جديدة تتعلق بمكافحة الفساد واستغلال النفوذ بالإضافة إلى إنشاء نظام تنبيه أخلاقي وتدابير حالات تضارب المصالح.

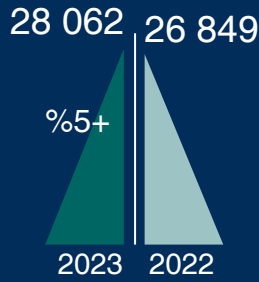
ويشكل هذا القانون جزءاً لا يتجزأ من نظام الصندوق في مجال مكافحة الفساد والذي صادق عليه مجلس الإدارة في 31 أكتوبر 2023، ودخل حيز التنفيذ في 1 مارس 2024.

6. التعاون والتبادل الدولي

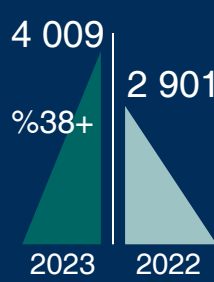
بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار التعاون والتبادل، استقبل الصندوق خلال سنة 2023 وفوداً تمثل دول مختلفة من أفريقيا والعالم العربي، لا سيما نظرائه الفلسطينيين والغانيين والإفوريين. وشكلت هذه اللقاءات فرصة للتبادل حول التجربة المغربية في مجال تمويل القطاع المحلي والدور المركزي للصندوق، باعتباره شريكاً تقنياً ومالياً مرجعياً للجماعات الترابية المغربية في التنمية الترابية للمملكة.

إن الرغبة في إعطاء بعد جديد للتعاون جنوب-جنوب تساهم أيضاً في الهدف المتمثل في إضفاء الطابع الرسمي لإطار تبادلات الصندوق مع نظرائه الأفارقة والمساهمة في تهيئة الممارسات المهمة لتمويل التنمية الترابية وتحسين ظروف عيش سكان القارة.

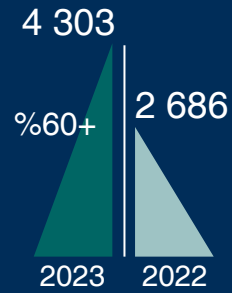
الحقوق على الزبناء



السحوبات



الالتزامات



عرفت أهم المؤشرات التشغيلية والمالية التي سجلها البنك في متم سنة 2023، تطورا إيجابيا مقارنة مع السنة الماضية، وتبرهن على مدى صمود وصلابة أسسه، في سياق يتميز بتشديد شروط إعادة التمويل على المستويين الوطني والدولي.

على المستوى التشغيلي بلغت الالتزامات والسحوبات، على التوالي، أكثر من 4,3 مليار درهم و4 مليار درهم برسم سنة 2023، مسجلة ارتفاعا هاما مقارنة مع سنة 2022، بلغ 60% بالنسبة للالتزامات وأكثر من 38% بالنسبة للسحوبات.

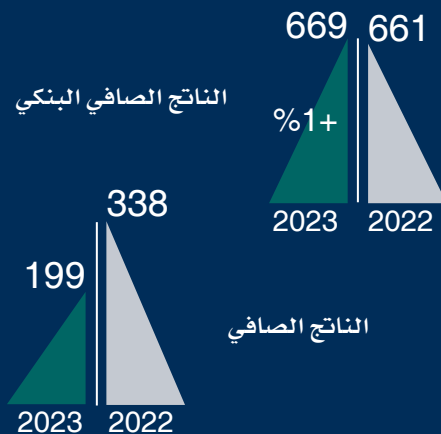
وتتميز مستوى نشاط القروض برسم سنة 2023، بطابع استثنائي، أخذا بعين الاعتبار التمويل المشترك للصندوق لمشروع استراتيجي ذو منفعة وطنية يهدف إلى مكافحة الإجهاد المائي والحد من الآثار المرتبطة بالتغير المناخي.

مؤشرات النتائج

سجل الناتج الصافي البنكي تطورا طفيفا ليبلغ 669 مليون درهم في متم سنة 2023، وذلك بفضل جودة حقيبة القروض في تاريخه، وارتفاع الحقوق على الزبناء.

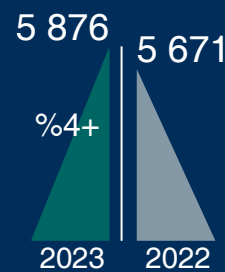
بلغ الناتج الجاري 590 مليون درهم في متم سنة 2023، بارتفاع طفيف مقارنة مع سنة 2022. فيما بلغ الناتج الصافي 199 مليون درهم في متم سنة 2023، مسجلا تراجعا مقارنة بسنة 2022، أخذا بعين الاعتبار لمساهمة البنك في الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية.

ودون احتساب هذه المساهمة كانت النتيجة الصافية ستبلغ نفس المستوى المسجل خلال السنة الماضية.



مؤشرات الحصيلة

بلغت الأموال الذاتية والمماثلة لها ما يفوق 5,8 مليار درهم في متم سنة 2023، مسجلة ارتفاعا بنسبة 4% مقارنة مع سنة 2022، مما مكن من تعزيز القاعدة المالية للبنك، وبالتالي مواصلة مواكبة الحاجيات المتزايدة للجماعات الترابية.



* الأموال الذاتية والمماثلة لها*

* بما في ذلك قرض سندي بمبلغ مليار درهم.

مؤشرات المخاطر

تحقيق مستوى معدل حقوق معلقة الأداء منخفض نسبيا، لاسيما بفضل التحكم في مخاطر الطرف المقابل، إلى تاريخه.



نشاط القروض إلى غاية 31 دجنبر 2023

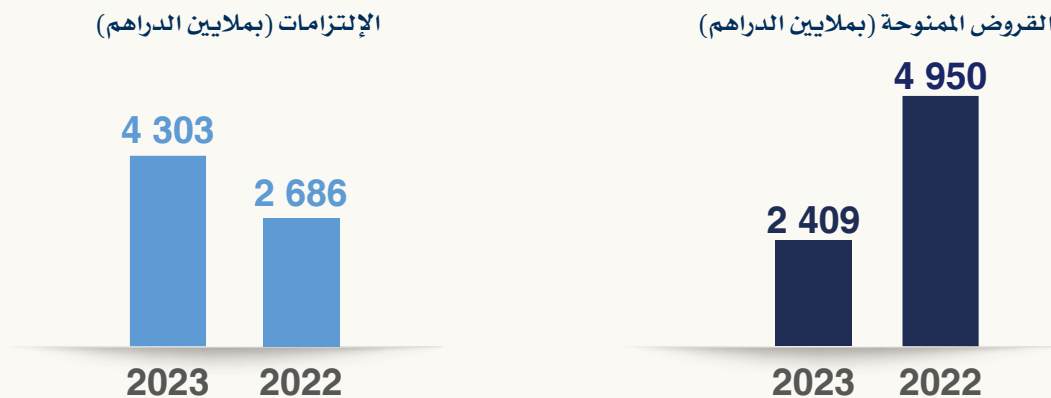
1. القروض الممنوحة والالتزامات

في 31 دجنبر 2023، بلغت القروض الممنوحة 2,4 مليار درهم، وهمت تمويل 46 مشروعاً غطت 11 قطاعاً، بمبلغ استثمار إجمالي فاق 5,3 مليار درهم لفائدة 21 جماعة ترابية.

وبالرغم من كون الحجم المسجل أقل مما تم تسجيله خلال سنة 2022، والتي تميزت بمستوى استثنائي للقروض الممنوحة، التي بلغت ما يقارب 5 مليار درهم، وذلك بفضل منح قرضين بمبلغ إجمالي قدره 2 مليار درهم لفائدة تمويل مشروع استراتيجي ذو منفعة وطنية يهم إنجاز منشآت فنية للتزود بالماء في إطار الربط بين حوضين مائيين. ومن خلال هذه التمويلات، تمكن البنك من المساهمة في بلورة استثمارات كبيرة من طرف الجماعات الترابية. وهمت بشكل أساسي إنجاز مشاريع مهيكلية لبناء البنيات التحتية الطرقية، وتعزيز البنيات التحتية الأساسية، وتحديث التجهيزات المتخصصة والتجارية، بالإضافة إلى المشاريع التي تغطي قطاعات الصحة والتعليم والتكوين المهني، والتي تهدف إلى تحسين عرض التجهيزات في هذا المجال، لا سيما في إطار العقود بين الدولة والجهات والمنبثقة عن برامج التنمية الجهوية.

من جهتها، بلغت الالتزامات، في متم 2023، مستوى استثنائي تجاوز 4,3 مليار درهم، بزيادة تفوق 60% مقارنة بسنة 2022، أخذاً بعين الاعتبار التعاقد بشأن قرضين في إطار المشروع الإستراتيجي السالف الذكر، بمبلغ إجمالي قدره 2 مليار درهم. ويندرج هذا المشروع الكبير، الذي يهدف إلى مكافحة الإجهاد المائي والتخفيف من آثار التغير المناخي، في إطار سياسة المشاريع الكبرى للبنية التحتية، ويستجيب لأولويات الوطنية في مجال التنمية المستدامة.

وهمت الالتزامات برسم سنة 2023 إنجاز 55 مشروعاً، غطت 10 قطاعات لفائدة 25 جماعة ترابية، بإستثمار إجمالي يناهز 10,7 مليار درهم.



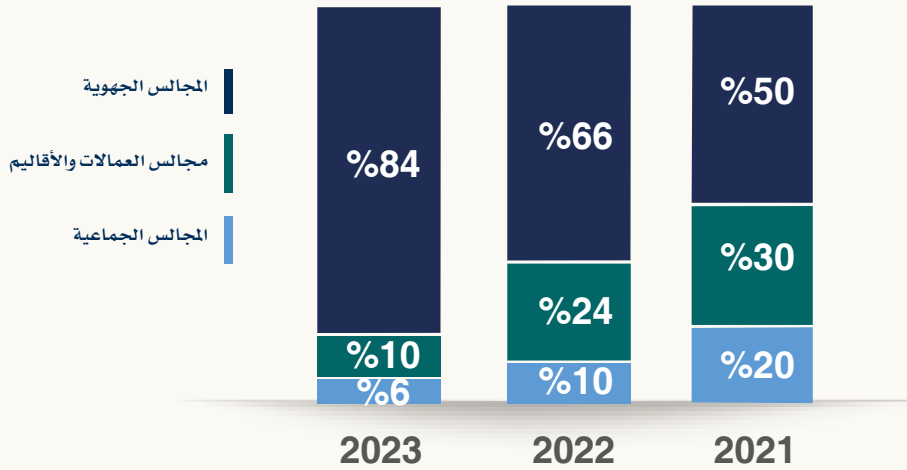
توزيع الالتزامات حسب صنف المقترض

توزعت الالتزامات، حسب صنف المقترض خلال سنة 2023، على النحو التالي:

2023	2022	2021	الجماعات الترابية	
بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	الحصة ب %	الحصة ب %
3 633	1 780	1 399	84%	50%
420	632	824	10%	30%
250	274	550	6%	20%
4 303	2 686	2 772	100%	100%
		المجموع		

استفادت جميع أصناف الجماعات الترابية من الالتزامات برسم سنة 2023، مع هيمنة المجالس الجهوية، التي تواصل صعود حصتها في بنية الالتزامات، متبوعة بمجالس العمالات والأقاليم والمجالس الجماعية. وبلغت حصصها، على التوالي، 84% و10% و6% من مجموع الالتزامات في متم سنة 2023.

تطور بنية الالتزامات حسب صنف المقترض
2023-2021



مواصلة صعود المجالس الجهوية التي تهيمن على بنية الالتزامات في متم 2023

« شكلت الالتزامات لفائدة المجالس الجهوية ما يناهز الحجم الشبه كلي للالتزامات في متم سنة 2023، أي بمبلغ 3 633 مليون درهم، وهو ما يعادل حصة 84%، مما يؤكد مواصلة صعودها في بنية الالتزامات المسجلة خلال السنوات الأخيرة. ويعود ذلك، بشكل خاص، إلى دورها المحوري في تفعيل السياسات العمومية في مجال التنمية الترابية، وقدراتها الاقتراضية. واهتمت هذه التمويلات سبعة مجالس جهوية وتعلقت بشكل خاص بإنجاز المشاريع التي تندرج بشكل أساسي في إطار المشروع الاستراتيجي المذكور أعلاه، وتفعيل برامج التنمية الجهوية، فضلا عن برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في الوسط القروي، والتي بلغت حصصها على التوالي، ما يصل إلى 55% و 26% و 19% من التزاماتها. ومن خلال هذه الدعم المالي، ساهم الصندوق في تمويل مشاريع التزويد بالماء الصالح للشرب، وتهيئة الطرق المهيكلية، وبناء المؤسسات الصحية، وتثمين المواقع السياحية، وبناء المدارس الجماعية، فضلا عن تطوير منصات لاستضافة الأنشطة الاقتصادية تمكن من تعزيز دينامية جاذبية المناطق المستهدفة.

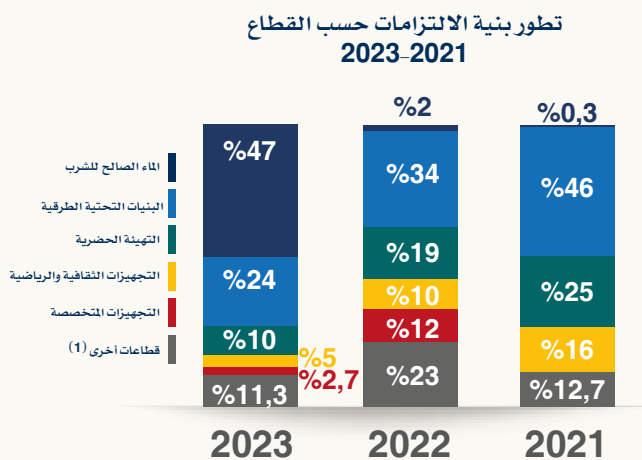
« مثل حجم التزامات مجالس العمالات والأقاليم 10% من الحجم الإجمالي للالتزامات في متم سنة 2023، أي بمبلغ 420 مليون درهم. واهتمت هذه التمويلات أساسا، بإنجاز المشاريع التي تندرج في إطار برامج التنمية الترابية مع هيمنة مشاريع تهم إعادة تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الحضرية، والتي تمثل 85%. واهتمت هذه التمويلات أيضا بمشاريع التطهير السائل والكهربية القروية وبناء البنيات التحتية الطرقية.

« من جهتها، بلغت حصة المجالس الجماعية 6% من الحجم الإجمالي للالتزامات في متم سنة 2023، أي ما يعادل 250 مليون درهم، مكنت من تمويل عدة مشاريع للتهيئة الحضرية، وخاصة تهيئة الطرقات وإنجاز أشغال الإنارة العمومية وإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز وإعادة تأهيل إحدى المدن العتيقة. كما تمكن الصندوق من خلال هذه التمويلات، من المساهمة في إنشاء العديد من التجهيزات الجماعية، همت بناء قاعة للندوات وملعب بلدي ومجزرة جماعية ومسرح بلدي.

توزيع الالتزامات حسب القطاع

توزعت الالتزامات حسب القطاع خلال سنة 2023 على النحو التالي:

القطاعات	2023	2022	2021
التهيئة الحضرية	بملايين الدراهم %10 442	بملايين الدراهم %19 499	بملايين الدراهم %25 704
البنيات التحتية الطرقية	%24 1 028	%34 907	%46 1 271
التجهيزات الثقافية والرياضية	%5 195	%10 286	%16 440
النقل الحضري	- -	%6 157	%1,1 31
التجهيزات المتخصصة	%2,7 115	%12 331	- -
الكهرباء	%2,2 94	%2 65	%0,3 9
التطهير السائل والصلب	%1,3 57	%2 43	%1 28
الماء الصالح للشرب	%47 2 035	%2 46	%0,3 9
التجهيزات التجارية	- -	%4 102	- -
التعليم والتكوين المهني	%0,7 29	%7 193	%10,3 280
الصحة	%6,7 287	%2 57	- -
السياحة	%0,4 21	- -	- -
المجموع	%100 4 303	%100 2 686	%100 2 772



(1) : الكهرباء، التطهير السائل والصلب، التعليم والتكوين المهني، النقل الحضري، التجهيزات التجارية، الصحة، والسياحة.

هيمنة قطاع الماء الصالح للشرب والبنيات التحتية الطرقية في بنية الالتزامات في متم سنة 2023

« بوصفه بنكاً مخصصاً للتنمية الترابية، يحرص الصندوق على التدخل في تمويل المشاريع التي تتلاءم مع الحاجيات ذات الأولوية للجماعات الترابية والتي لها تأثير قوي على الساكنة المحلية، لاسيما تلك التي تدرج في إطار اختصاصاتها الجديدة وفي إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية. ويساهم الصندوق من خلال تمويلاته في تحقيق استثمارات محلية تهدف إلى تعزيز النسيج الاقتصادي الجهوي وتحسين الجاذبية المجالية للمستثمرين وتحديث البنيات التحتية وخلق فرص الشغل وتشجيع النمو الاقتصادي وتحسين ظروف عيش المواطنين. وبالتالي، فقد عرفت بنية التمويلات الممنوحة من طرف البنك تغيراً في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت حصة قطاع التهيئة الحضرية، المهيم تاريخياً، لفائدة قطاعات جديدة. وبالفعل، لم يمثل قطاع التهيئة الحضرية سوى 10% من التزامات القروض في متم سنة 2023، مقابل 41% في سنة 2020، و 25% في سنة 2021، و 19% في سنة 2022. إلا أن الالتزامات في إطار هذا القطاع مكنت الصندوق من المساهمة في تمويل مشاريع تهيئة الطرق والإنارة العمومية وإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز والكورنيش والأماكن والمساحات الخضراء. وهكذا، تميزت بنية الالتزامات بهيمنة قطاع الماء الصالح للشرب الذي مثل حصة بلغ قدرها 47% من الحجم الإجمالي في متم سنة 2023، بمبلغ 2 035 مليون درهم، مع الأخذ بعين الاعتبار المشروع الاستراتيجي السالف الذكر والمتعلق بالربط بين حوضين مائيين.

« ويأتي قطاع البنيات التحتية الطرقية في المرتبة الثانية في بنية الالتزامات في متم سنة 2023، بحصة قدرها 24%، وبمبلغ 1 028 مليون درهم، أي بزيادة تفوق 13% مقارنة بسنة 2022. وهمت هذه التمويلات أساساً، تعزيز الشبكات الطرقية وفك عزلة المناطق القروية، لا سيما من خلال فتح مسالك وتهيئة روابط طرقية، والتي يندرج حوالي 58% منها في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في الوسط القروي.

« ومثلت الالتزامات المتعلقة بقطاع الصحة 7% من الحجم الإجمالي للالتزامات في متم سنة 2023، أي مبلغ 287 مليون درهم، مخصصة لتمويل بناء العديد من المستشفيات الرامية إلى توسيع العرض الصحي، لا سيما، في المناطق التي يصعب فيها الولوج إلى الخدمات الصحية.

« سجل قطاع التجهيزات الثقافية والرياضية حجم قروض بلغ 195 مليون درهم في متم سنة 2023، منها ما يفوق 77% خصصت لتمويل التجهيزات الثقافية بما في ذلك مسار للقراءة وقصر للمؤتمرات وقاعة للندوات ومسرح بلدي. كما مكنت هذه الالتزامات البنك من المساهمة في تحسين العرض فيما يخص البنيات التحتية الرياضية، من خلال بناء وإعادة تهيئ العديد من التجهيزات الرياضية وبناء ملعب بلدي.

« سجل قطاع التجهيزات المتخصصة، من جانبه، حجم التزامات بلغ 115 مليون درهم، في متم سنة 2023. واهتمت هذه التمويلات تهيئة العديد من المناطق الصناعية وبناء مجزرة جماعية عصرية تستجيب للمتطلبات والمعايير الجاري بها العمل.

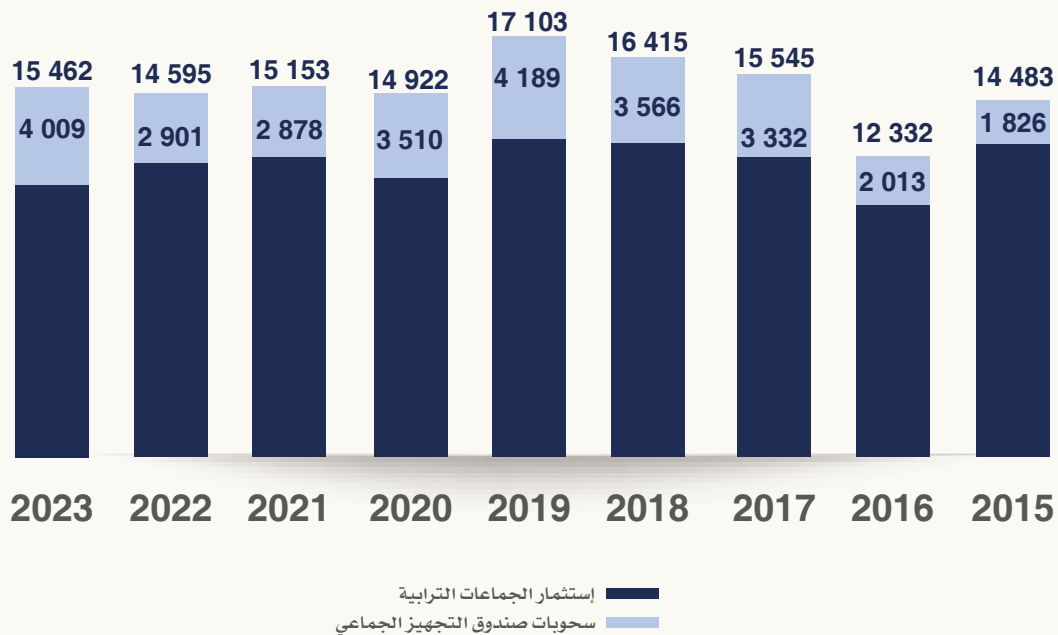
« وتمثل قطاعات الكهرباء والتعليم والتكوين المهني والتطهير السائل والصلب والسياحة ما يقرب من 4,5% من الحجم الإجمالي للالتزامات. وتهتم بشكل رئيسي كهربية الوسط القروي، وبناء المدارس الجماعية، وتطوير الحرم الجامعي، والربط بشبكات التطهير السائل والحماية من الفيضانات وتأمين المواقع السياحية.

2. السحوبات

في متم سنة 2023، بلغت السحوبات أكثر من 4 مليار درهم، أي بزيادة فاقت 38% مقارنة بالمستوى المسجل برسم سنة 2022. ويعود هذا المستوى الاستثنائي من النشاط إلى التمويلات التي عبأها الصندوق في إطار المشروع الاستراتيجي السالف الذكر الرامي إلى مكافحة الإجهاد المائي من خلال إنجاز منشآت فنية للإمداد بالمياه في إطار الربط بين حوضين مائيين، بمبلغ قدره 2 مليار درهم.

وقد همت هذه التمويلات إنجاز 117 مشروعاً لفائدة مختلف أصناف الجماعات الترابية، وغطت قطاعات مختلفة من البنيات التحتية والفوقية في الوسطين الحضري والقروي.

تطور حصة قروض الصندوق في تمويل استثمار الجماعات الترابية 2023-2015
(بملايين الدراهم)



تواكب موارد قروض الصندوق تطور استثمار الجماعات الترابية ودينامية النمو المجالي

توزيع السحوبات حسب صنف المقترض

توزعت السحوبات، حسب صنف المقترض خلال سنة 2023، على النحو التالي:

2023	2022	2021	
الحصة بملايين الدرهم ب %	الحصة بملايين الدرهم ب %	الحصة بملايين الدرهم ب %	الجماعات الترابية
81%	62%	44%	المجالس الجهوية
12%	28%	31%	مجالس العمالات والأقاليم
7%	10%	25%	المجالس الجماعية
100%	100%	100%	المجموع
4 009	2 901	2 878	

استفادت جميع فئات الجماعات الترابية من السحوبات برسم سنة 2023 مع هيمنة المجالس الجهوية في بنية السحوبات، تليها مجالس العمالات والأقاليم والمجالس الجماعية، وقد بلغت حصصها على التوالي 81%، و 12% و 7% من حجم السحوبات في متم سنة 2023.

تطور بنية السحوبات حسب صنف المقترض 2023-2021



« بلغت السحوبات لفائدة المجالس الجهوية 3 262 مليون درهم في متم سنة 2023، مسجلة تطورا بنسبة 82% مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2022، واستفادت منها بالأساس أربع جهات حيث بلغت، على التوالي، 1 000 مليون درهم، و 439 مليون درهم و 307 مليون درهم، أي بحصة فاقت 84%. وقد همت هذه السحوبات بشكل أساسي تمويل المشاريع المتعلقة بإنجاز منشآت فنية للإمداد بالمياه والتزود بالماء الصالح للشرب.

كما همت هذه التمويلات إنجاز مشاريع البنيات التحتية الطرقية التي تمكن من فك العزلة عن ساكنة الوسط القروي، لاسيما في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، وكذلك مشاريع التهيئة الحضرية لتعزيز البنيات التحتية الأساسية ومشاريع تحديث التجهيزات المتخصصة، والتجهيزات التجارية والتجهيزات الاجتماعية والثقافية. من خلال هذا التمويلات، ساهم الصندوق في تهيئة مناطق للأنشطة الاقتصادية، وبناء مؤسسات مخصصة للتعليم والصحة، لاسيما في إطار عقود البرامج بين الدولة والجهات، فضلا عن تفعيل المشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ في قطاع النقل الحضري، المتعلق بإنشاء خط حافلات بمستوى عالٍ للخدمات.

« بلغت السحوبات لفائدة مجالس العمالات والأقاليم، 488 مليون درهم، وشكلت 12% من الحجم الإجمالي للسحوبات في متم سنة 2023. وقد همت أغلبية هذه السحوبات تمويل برامج التنمية الترابية، لاسيما برامج تنمية مدينتين كبيرتين، وبرامج التهيئة الحضرية، من خلال تعزيز البنيات التحتية الأساسية وإعادة التأهيل والإدماج الحضري للأحياء الناقصة التجهيز، ومشاريع التجهيزات الاجتماعية والرياضية، وحماية البيئة وكذا مشاريع تثمين المواقع السياحية. كما همت هذه التمويلات تحسين النجاعة الطاقية لشبكة الإنارة العمومية وإنجاز البنيات التحتية الطرقية والطرق الجانبية لتخفيف الازدحام في المناطق الحضرية الكبرى.

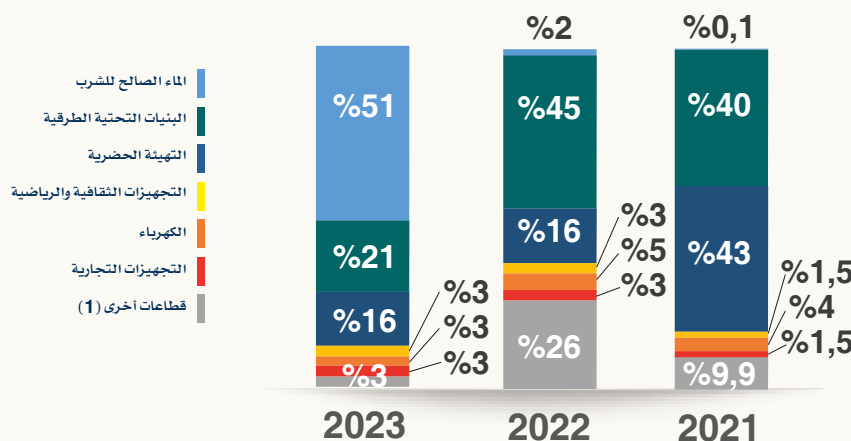
« بلغت السحوبات لفائدة المجالس الجماعية 259 مليون درهم في 31 دجنبر 2023، وهو ما يناهز 7% من الحجم الإجمالي للسحوبات خلال السنة. وقد همت هذه التمويلات إنجاز العديد من المشاريع، لاسيما المتعلقة بإعادة التأهيل الحضري وإنجاز روابط طرقية وتحديث التجهيزات التجارية، من خلال بناء أسواق أسبوعية وسوق الجملة وقطب للزراعة الغذائية، وكذلك إنجاز تجهيزات ثقافية ورياضية، لاسيما بناء متحف للفنون الشعبية.

توزيع السحوبات حسب القطاع

يوضح الجدول أسفله توزيع السحوبات حسب القطاع خلال سنة 2023 على النحو التالي:

2023	2022	2021	القطاعات
الحصة بملايين الدرهم ب %	الحصة بملايين الدرهم ب %	الحصة بملايين الدرهم ب %	
16% 659	16% 480	43% 1 228	التهيئة الحضرية
21% 849	45% 1 304	40% 1 164	البنيات التحتية الطرقية
0,3% 12	1% 41,8	1% 36	التطهير السائل والصلب
3% 138	3% 87	1,5% 42	التجهيزات الثقافية والرياضية
3% 125	5% 135	4% 105	الكهرباء
3% 92	3% 87	1,5% 42	التجهيزات التجارية
1% 30	5% 134	-	النقل الحضري
1% 43	8% 232	3,6% 103	التجهيزات المتخصصة
51% 2 033	2% 67	0,1% 4	الماء الصالح للشرب
-	0,01% 0,2	0,2% 6	الدراسات
0,5% 19	10% 278	5,1% 148	التعليم والتكوين المهني
0,2% 9	2% 55	-	الصحة
100% 4 009	100% 2 901	100% 2 878	المجموع

تطور بنية السحوبات حسب القطاع 2023-2021



(1) : النقل الحضري والتجهيزات المتخصصة والتعليم والتكوين المهني والتطهير السائل والصلب والصحة والدراسات

هيمنة قطاع الماء الصالح للشرب والبنيات التحتية الطرقية والتهيئة الحضرية في بنية السحوبات في متم سنة 2023

« على غرار التغيير الملاحظ على مستوى بنية الالتزامات، عرفت بنية السحوبات نفس المنحى، حيث سجل قطاع الماء الصالح للشرب صعوداً بفضل إنجاز المشروع الاستراتيجي السالف الذكر لتبلغ حصته ما يناهز 51% من السحوبات في متم سنة 2023، أي مبلغ 2 033 مليون درهم.

« احتل قطاع البنيات التحتية الطرقية، المرتبة الثانية في بنية السحوبات بحصة 21% وهو ما يعادل 849 مليون درهم في متم سنة 2023. وهدمت هذه السحوبات بشكل أساسي تمويل إعادة تأهيل الروابط الطرقية والمنشآت الفنية، لاسيما في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في الوسط القروي، وكذلك تجهيز الطرق السريعة والممرات الإدارية لتحسين انسيابية حركة المرور في المناطق الحضرية.

« من جهته، شهد قطاع التهيئة الحضرية انخفاض حصته في بنية السحوبات، حيث انتقلت من 43% سنة 2021 إلى 16% سنة 2023، لتبلغ 659 مليون درهم. ومع ذلك، فقد مكنت هذه السحوبات، بشكل أساسي، من تمويل المشاريع المتعلقة بتهيئة الطرق والأماكن والحدائق العمومية وتأمين المواقع السياحية وإعادة تأهيل البنيات التحتية الأساسية، وإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز، لاسيما في إطار إنجاز برامج التنمية الترابية.

« وتمثل قطاعات التجهيزات التجارية والكهرباء والتجهيزات الثقافية والرياضية أكثر من 9% من الحجم الإجمالي للسحوبات سنة 2023، وهدمت بشكل أساسي بناء وتحديث الأسواق ومنصات الزراعة الغذائية، وتحسين النجاعة الطاقية لشبكة الإنارة العمومية والكهربة في الوسط القروي في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، إلى جانب بناء متاحف الفنون الشعبية ومسرح كبير.

« كما غطت السحوبات برسم سنة 2023، قطاعات النقل الحضري، والتعليم والتكوين المهني والصحة. ومكنت هذه التمويلات من إنجاز المشاريع التي تدرج في إطار عقود مبرمة بين الدولة والجهات والمنبثقة عن البرامج الأولى للتنمية الجهوية، والمتعلقة، على وجه الخصوص، باقتناء حافلات للنقل المدرسي لمحاربة الهدر المدرسي وتشجيع تـمدرس الأطفال، لاسيما في الوسط القروي، وكذلك إنشاء خط حافلات بمستوى خدمات عالٍ وبناء مستشفى وكذا مدارس جماعاتية والداخليات في الوسط القروي.

3. تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة

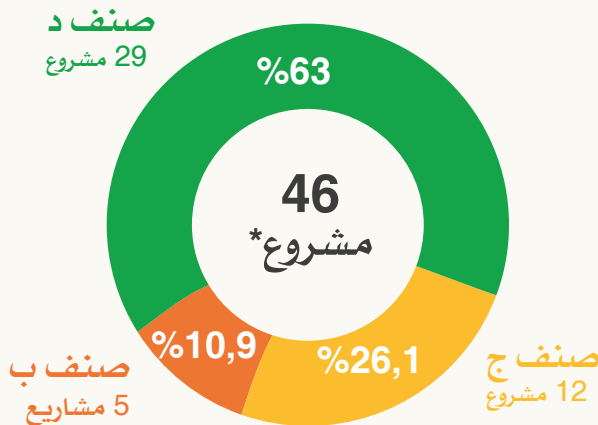
طبقا لسياسته البيئية والاجتماعية، يقوم الصندوق بتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية بشكل منهجي للمشاريع المقدمة للتمويل من طرفه.

وهدمت المشاريع الـ 46 التي مولها البنك خلال سنة 2023 إنجاز استثمارات اجتماعية واقتصادية مستدامة على المستوى البيئي والاجتماعي، مساهمة بذلك في التنمية الترابية المستدامة والقادرة على الصمود، في مواجهة آثار تغير المناخ.

وبالتالي، جاءت نتائج التصنيف البيئي والاجتماعي برسم سنة 2023 على النحو التالي:

- 63% من المشاريع الممولة مصنفة ضمن "الصنف د" والذي يشمل المشاريع ذات الحد الأدنى من المخاطر التي يمكن التحكم في آثارها المحتملة.
 - 26,1% من المشاريع الممولة مصنفة ضمن "الصنف ج" والذي يشمل المشاريع ذات الحد الأدنى من المخاطر التي تتطلب بعض الإجراءات المحددة.
 - 10,9% من المشاريع الممولة تم تصنيفها في "الصنف ب"، والذي يشمل المشاريع ذات مخاطر محدودة التي تتطلب إدماج الإجراءات التي نصت عليها دراسات التأثير البيئي والاجتماعي المنجزة.
- من جهة أخرى، لم يتم تسجيل أي مشروع من "الصنف أ" والذي يضم المشاريع التي قد تؤدي إلى تأثيرات بيئية أو اجتماعية سلبية، تعتبر ذات أهمية كبيرة أو عالية أو لا رجعة فيها ويصعب التحكم فيها.

توزيع المشاريع حسب صنف المخاطر البيئية والاجتماعية



(*) : المشاريع الممنوحة في متم دجنبر 2023

هيمنة مشاريع صنف «د» و «ج» أي ما يفوق 89% والتي تهم المشاريع ذات الحد الأدنى من المخاطر والتي يسهل التحكم فيها

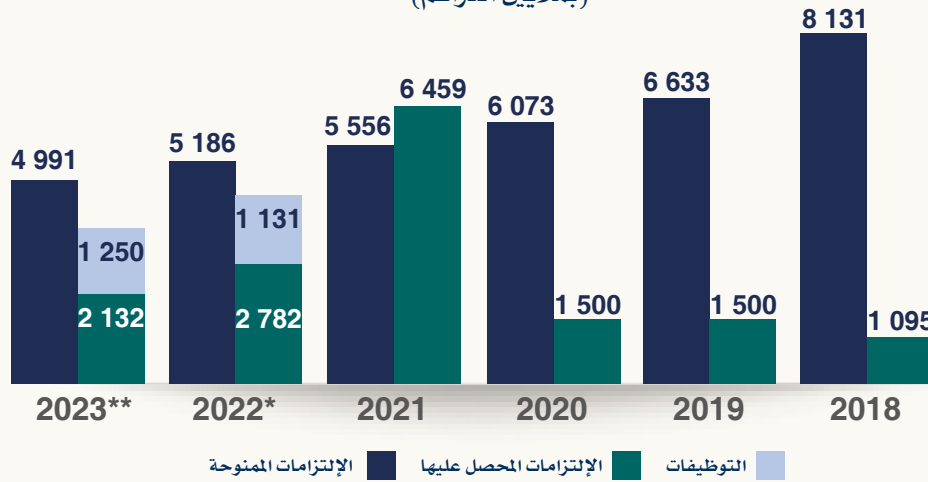
4. وضعية الالتزامات خارج الحصيلة

بلغت التزامات تمويل الصندوق لفائدة الزبناء ما يناهز 4 991 مليون درهم في متم سنة 2023، وتطورت هذه الالتزامات بين دجنبر 2022 ودجنبر 2023، على النحو التالي:

تطور الالتزامات خارج الحصيلة (بملايين الدراهم)

الوضعية في 31 دجنبر 2022	5 186
الالتزامات الجديدة	4 303
السحوبات	4 009
الإلغاءات	489
الوضعية في 31 دجنبر 2023	4 991

تطور الالتزامات الممنوحة والمحصل عليها 2023-2018
(بملايين الدراهم)



في إطار التدبير الأمثل للفوائض الظرفية للخرينة، قام البنك بالعمليات التالية:
* 1,13 مليار درهم كتوظيفات في سندات الخزينة في متم 2022.
** 1,25 مليار درهم كتوظيفات أنجزت في متم 2023.

حرص الصندوق، خلال السنوات الأخيرة، على إلتقائية مستوى الالتزامات الممنوحة مع الالتزامات المحصل عليها من أجل تعزيز التطابق الأمثل للأصول والخصوم بغية تدبير أفضل لمخاطر السيولة ومعدلات الفائدة. كما واصل البنك تطهير محفظة الالتزامات خارج الحصيلة، وذلك بفضل حملات التوعية وإجراءات المتابعة مع الجماعات الترابية. وقد مكنت هذه العمليات من إلغاء مبلغ إجمالي يفوق 489 مليون درهم سنة 2023، مع التذكير بأن الصندوق قام بالفعل بإلغاء مبلغ يناهز 1 491 مليون درهم ما بين 2019 و2022.

وتزامنا مع السحوبات المرتبطة بالنشاط الاعتيادي، تمكن البنك من خلال هذه المنهجية، من تقليص الحجم الإجمالي للالتزامات خارج الحصيلة، بأكثر من 39% سنة 2023 مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2018، منتقلة من 8,13 مليار درهم سنة 2018 إلى 4,99 مليار درهم سنة 2023، منها أكثر من 67% تهم قروض حديثة تم الإلتزام بها منذ أقل من 3 سنوات.

تمويل النشاط إلى غاية 31 دجنبر 2023

1. تطور الموارد

بلغ مجموع موارد الصندوق 8 035 مليون درهم في 31 دجنبر 2023، وتكونت أساساً من استخلاص الأقساط السنوية بنسبة 53%، أي ما يعادل مبلغ 4 265 مليون درهم، وموارد الاقتراضات بنسبة تناهز 32%، أي ما يعادل مبلغ 2 550 مليون درهم، كما يتضح من خلال الجدول التالي:

الموارد بملايين الدراهم	2022	2023	الحصة في 2023 ب %
استخلاص الأقساط السنوية	3 601	4 265	53,1%
موارد الاقتراضات	5 419	2 550	31,7%
اقتراضات داخلية (على المدى المتوسط والطويل)	4 350	2 000	24,9%
اقتراضات خارجية	1 069	550	6,8%
موارد أخرى (قوائد، استردادات ...)	12	13	0,2%
بيع سندات الخزينة	-	1 153	14,3%
الرصيد الأولي	24	54	0,7%
مجموع الموارد	9 056	8 035	100%

استخلاص الأقساط السنوية

بلغ حجم استخلاص الأقساط السنوية الإجمالي في 31 دجنبر 2023 ما قدره 4 265 مليون درهم، ويعكس توزيعها حسب الأقدمية، هيمنة مستحقات سنة 2023 والتي شكلت نسبة 99,84% من المبلغ الإجمالي، أي ما يعادل 4 258 مليون درهم. وهمت باقي الاستخلاصات، مستحقات ما قبل سنة 2023 والتي شكلت نسبة 0,16% من مجموع المستحقات، أي ما يعادل 7 مليون درهم.

موارد الاقتراض

تتكون موارد الصندوق أساساً من الاقتراضات على المدى المتوسط والطويل التي تمت تعبئتها على مستوى السوق الداخلي بواسطة قروض بنكية، واقتراضات سنديّة وشهادات الإيداع، وأيضا الاقتراضات الخارجية التي تم التعاقد بشأنها مع مانحي أموال دوليين.

إلى جانب ذلك، يلجأ الصندوق بشكل ظرفي، ووفقاً لتطور حاجياته وشروط السوق المالي، إلى موارد انتقالية على المدى القصير في انتظار تحويلها إلى تمويلات على المدى المتوسط والطويل.

وبالموازاة مع تعبئة الموارد الضرورية لتمويل النشاط برسم سنة 2023، اتخذ الصندوق عدة إجراءات بهدف وضع تمويلات جديدة من أجل ديمومة موارده وتنويعها ومواصلة تلبية الحاجيات المتزايدة للجماعات الترابية، علماً أن الصندوق لا يتوفر على ودائع زبائنه.

تعبئة تمويلات جديدة لدى المؤسسات المالية للتنمية

واصل الصندوق خلال سنة 2023، استراتيجيته المالية الموجهة نحو الانفتاح على التمويلات الدولية، والتي تتميز بشروط مالية مثلى، وتكون عادة مصحوبة بمنح للمساعدة التقنية.

في هذا الإطار، كثف الصندوق خلال سنة 2023 مفاوضاته مع المؤسسات المالية للتنمية بهدف مزدوج يتمثل في إعداد عمليات السحب على خطوط الاعتماد المتعاقد بشأنها وفقاً لتطور حاجيات البنك وشروط السوق، وبلورة وإرساء اتفاقيات تمويل جديدة.

وهكذا، وبعد السحبين الأولين بمبلغ 50 و100 مليون أورو والمنجزين على التوالي سنتي 2021 و2022، شرع الصندوق في دجنبر 2023 في السحب الثالث والأخير بمبلغ 50 مليون أورو بموجب خط الاعتماد الجديد البالغ 200 مليون أورو المتعاقد بشأنه مع الوكالة الفرنسية للتنمية في يوليوز 2021. وعلى غرار عمليات السحب السابقة، وضع الصندوق تغطية كاملة وشاملة ضد مخاطر معدل الصرف، مكنت من تحصينه بالكامل ضد هذه المخاطر، سواء من حيث المدة أو من حيث المبالغ.

بالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق دراسة فرص جديدة للشراكات المالية مع مؤسسات مالية للتنمية أخرى، تشمل خطوط تمويل وكذلك منح للمساعدة التقنية.

قروض بنكية

في إطار استراتيجيته المالية، يحرص الصندوق على الحفاظ، على اللجوء إلى القروض البنكية على المدى الطويل، والتي تتلاءم مع خصائص توظيفات الصندوق، لاسيما من حيث المدة ونوع معدل الفائدة، والتي توفر أيضا مرونة الاستعمال من حيث الحجم وتوفير الأموال.

وهكذا، قام الصندوق خلال سنة 2023 بتعبئة مبلغ إجمالي قدره 2 مليار درهم، لمدة 15 سنة عن طريق سحبيات من خطوط اعتماد بنكية على المدى الطويل.

اقتراضات على المدى القصير

من أجل تدبير أمثل للخزينة وتلبية لحاجيات ظرفية خلال السنة المالية، لجأ الصندوق، خلال السنة المالية 2023، إلى موارد انتقالية على المدى القصير، من خلال تسبيقات على سوق ما بين الأبنك، والتي تم سدادها كليا قبل نهاية سنة 2023.

تطور بنية الدين

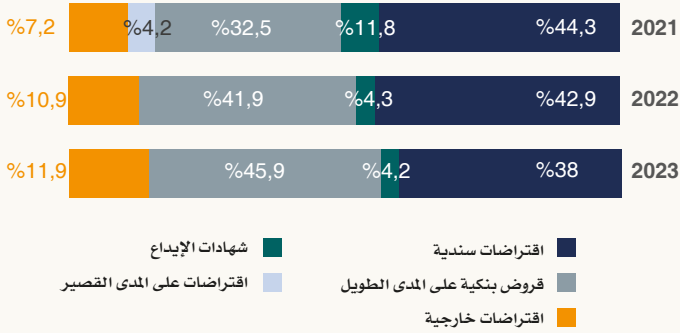
يمكن تطور جاري الديون من تسجيل منحى تصاعدي خلال الفترة 2021-2023، مما يعكس تزايد اللجوء إلى الاقتراض لتمويل الحاجيات المتزايدة لنشاط الصندوق.

وهكذا، انتقل جاري الدين من حوالي 21,5 مليار درهم سنة 2021 إلى ما يناهز 23,9 مليار درهم سنة 2023، أي بمعدل نمو سنوي متوسط يناهز 5,5%.

توزيع الدين حسب صنف الاقتراض

يتكون دين الصندوق، في متم سنة 2023 أساسا، من القروض البنكية على المدى الطويل ومن الاقتراضات السندية والتي يشكل جاريها على التوالي 45,9% و 38% من مجموع الدين، متبوعين بالاقتراضات الخارجية والتي يشكل جاريها 11,9%. وأخيرا، شكلت حصة شهادات الإيداع 4,2% من جاري الدين في 31 دجنبر 2023.

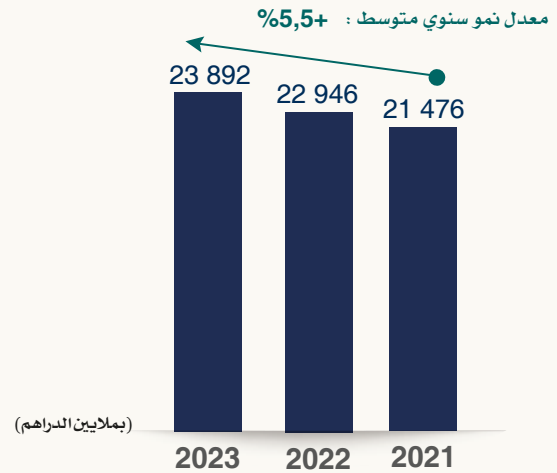
توزيع الدين حسب صنف الاقتراض



يؤكد تطور جاري الديون حسب صنف الاقتراض هيمنة حصة الموارد على المدى الطويل مقارنة مع المدى المتوسط والقصير.

وتعكس بنية الدين حسب صنف الاقتراض، الاستراتيجية المالية للصندوق التي تركز على تنويع الموارد على المدى المتوسط والطويل مع التوفيق بين إكراهات تدبير الأصول والخصوم والأهداف الرامية إلى تحقيق كلفة تمويل أمثل. وبالفعل، سجلت حصة الاقتراضات السندية والقروض البنكية على المدى الطويل مستويات مماثلة خلال الفترة من 2021 إلى 2023، وشكلت ما يقارب 83,9% من الجاري الإجمالي في 31 دجنبر 2023. وفيما يتعلق بجاري الاقتراضات الخارجية، فقد عرف ارتفاعا ليصل إلى 11,9% من الجاري الإجمالي في متم سنة 2023.

من جهته، عرف جاري شهادات الإيداع انخفاضا، حيث انتقل من 11,8% في 31 دجنبر 2021 إلى 4,2% في 31 دجنبر 2023، وذلك في غياب إصدارات جديدة خلال هذه الفترة.

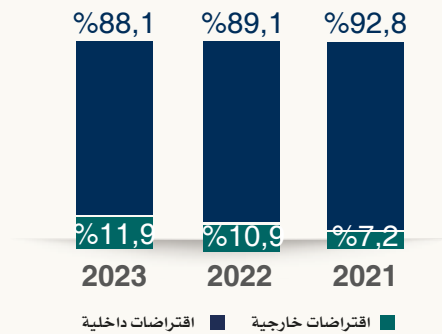
تطور جاري الاقتراضات¹

بنية الدين حسب المصدر

يظهر تحليل بنية الدين حسب المصدر، هيمنة موارد السوق المالي الداخلي على السوق الخارجي، حيث تشكل حصة الاقتراضات الداخلية نسبة 88,1% في 31 دجنبر 2023.

ولكن، تجدر الإشارة إلى المنحى التصاعدي لحصة الاقتراضات الخارجية في مجموع ديون الصندوق، حيث انتقلت من 7,2% في متم سنة 2021 إلى 11,9% في متم 2023، لاسيما نتيجة عمليات السحب خلال الثلاث سنوات الأخيرة من خط الاعتماد الثاني الذي تعاقد بشأنه الصندوق مع الوكالة الفرنسية للتنمية في يوليوز 2021.

توزيع جاري الاقتراضات حسب المصدر



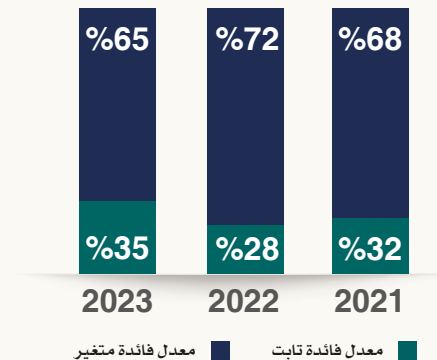
(1) : يعكس جاري الاقتراضات الرأسمال الباقى تسديد بغض النظر عن الفوائد والعمولات المستحقة وغير المستوفية أجلها، وتغطية مخاطر الصرف وفوارق معدلات الفائدة وفوارق التحويل.

بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة

يبين تحليل بنية الدين، في متم سنة 2023، هيمنة الموارد ذات معدلات فائدة متغيرة، حيث عرفت حصتها انخفاضا لتشكل 65% من إجمالي جاري الموارد. ويعود هذا الانخفاض بشكل خاص إلى تعبئة الموارد بمعدلات ثابتة خلال سنة 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن تطور بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة يعكس استراتيجية تمويل الصندوق الذي، أخذا بعين الاعتبار شروط السوق المالية من حيث التكلفة والمدة، يفضل تعبئة الموارد التي تتلاءم مع خصائص القروض الممنوحة للزبناء، وذلك من أجل ضمان تطابق أفضل للأصول والخصوم.

بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة



2. تطور التوظيفات

تميزت توظيفات الصندوق إلى غاية 31 دجنبر 2023 بما يلي :

- « ارتفاع حجم السحوبات والذي انتقل من 2 901 مليون درهم سنة 2022 إلى 4 009 مليون درهم سنة 2023؛
- « مستوى تسديد الاقتراضات والذي مثل 26% من مجموع التوظيفات حيث بلغ 2 175 مليون درهم.

يعطي الجدول أسفله تفصيلا لبنية التوظيفات عند متم سنة 2023 :

الحصة في 2023 ب %	2023	2022	التوظيفات بملايين الدراهم
50%	4 009	2 901	تحويلات القروض
26%	2 175	4 566	تسديد الاقتراضات
24%	1 930	4 419	اقتراضات داخلية
2%	245	147	اقتراضات خارجية
1%	48	44	نفقات الميزانية
2%	147	146	نفقات أخرى (الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل، الاسترداد...)
3%	221	214	أداء الضريبة على الشركات
-	-	1 131	شراء سندات الخزينة
10,6%	850	-	توظيف ودائع إلى أجل
5%	400	-	جاري التسبيقات على السوق النقدي
2%	150	-	منحة الدولة (الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية)
0,4%	35	54	الرصيد النهائي
100%	8 035	9 056	مجموع التوظيفات

النتائج والمؤشرات المالية إلى غاية 31 دجنبر 2023

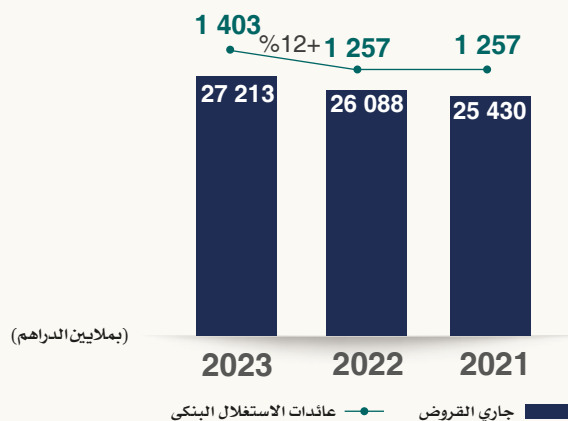
يوضح الجدول أسفله حسابات الصندوق التي تم حصرها في 31 دجنبر 2023 طبقا للمقتضيات القانونية المعمول بها وفي احترام للمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي لمؤسسات القرض:

1. مؤشرات الاستغلال

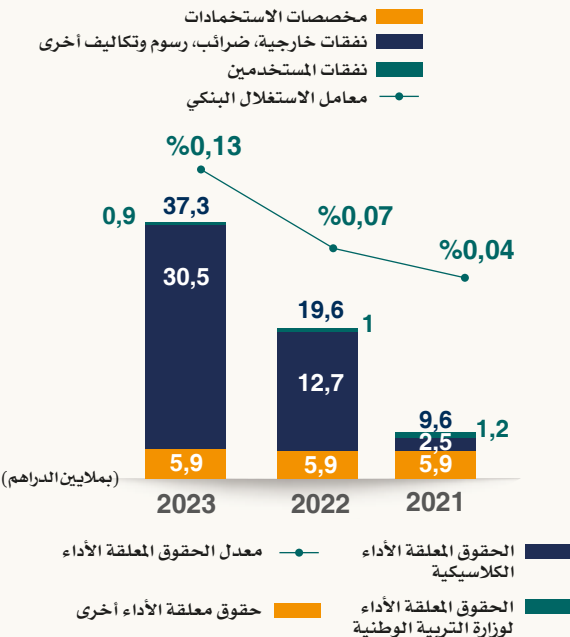
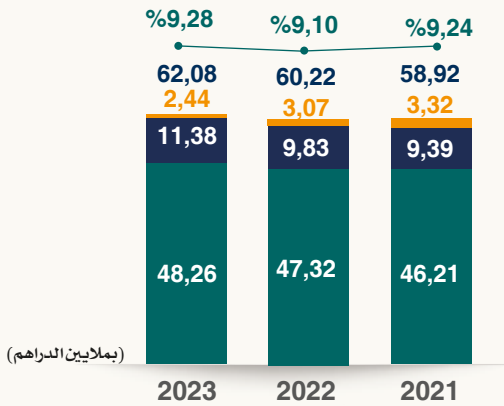
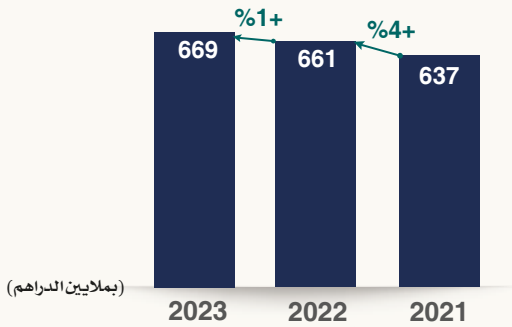
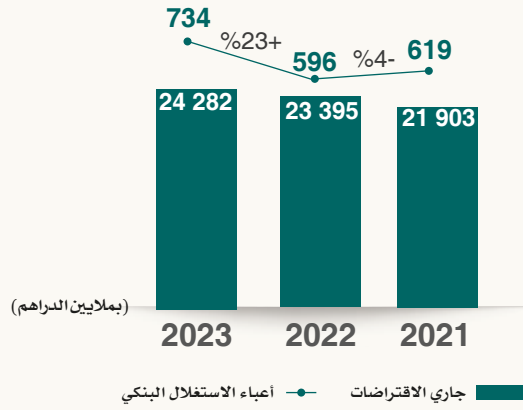
(بملايين الدراهم)

تغيرات 2023/2022	2023	2022	2021	حساب العائدات والتكاليف
%12	1 403	1 257	1 257	عائدات الاستغلال البنكي
%23	734	596	619	أعباء الاستغلال البنكي
%1	669	661	637	النتاج الصافي البنكي
%3	62	60	59	الأعباء العامة للاستغلال
> %100	2	1-	--	تكلفة المخاطر
> %100	180	28	19	أعباء غير جارية
%2-	211	216	208	الضريبة على الشركات
%41-	199	338	328	النتاج الصافي

عائدات الاستغلال البنكي



في 31 دجنبر 2023، بلغت عائدات الاستغلال البنكي 1 403 مليون درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 12% مقارنة بالمستوى المسجل في 31 دجنبر 2022، وذلك أخذا بعين الاعتبار تطور جاري القروض الذي انتقل من 26 088 مليون درهم سنة 2022 إلى 27 213 مليون درهم سنة 2023، بارتفاع نسبته 4%، أي ما يعادل 1 125 مليون درهم، ومعدل استخلاص ناهز 100%، الشيء الذي يمكن من احتساب جل الفوائد المتوقعة للسنة ضمن العائدات.



أعباء الاستغلال البنكي

سجلت أعباء الاستغلال البنكي ارتفاعا بنسبة 23% في 31 دجنبر 2023 مقارنة بسنة 2022، لتبلغ بذلك 734 مليون درهم سنة 2023 مقابل 596 مليون درهم سنة 2023.

ويعزى هذه الارتفاع أساسا، من جهة، إلى ارتفاع حجم الاقتراضات التي بلغ جاريها 24 282 مليون درهم في 31 دجنبر 2023 مقابل 23 395 مليون درهم في 31 دجنبر 2022، ومن جهة أخرى، إلى الزيادة في كلفة إعادة تمويل البنك في الأسواق الوطنية والدولية، مرتبطة بتشديد السياسات النقدية.

الناتج الصافي البنكي

نجم عن التطور المزدوج لعائدات الاستغلال البنكي وأعباء الاستغلال البنكي، الناتج الصافي البنكي الذي بلغ 669 مليون درهم عند متم سنة 2023، مسجلا ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2022، بفضل جودة محفظة قروض البنك بالأساس، وارتفاع الحقوق على الزبناء.

الأعباء العامة للاستغلال

بلغت الأعباء العامة للاستغلال 62 مليون درهم سنة 2023، أي بارتفاع نسبته 3% مقارنة بسنة 2022، ويعزى ذلك بالأساس إلى مساهمة الصندوق في تكاليف المراقبة الميدانية لبنك المغرب.

وفي متم سنة 2023، تتكون الأعباء العامة للاستغلال بشكل أساسي من نفقات المستخدمين بنسبة 78%، والنفقات الخارجية بنسبة 18%، ومخصصات استخدامات المستعقرات بنسبة 4%.

وبالتالي، فقد بلغ معامل الاستغلال 9,28% في متم سنة 2023.

الحقوق المتعلقة الأداء وكلفة مخاطر القرض

بلغت الحقوق المتعلقة الأداء 37,3 مليون درهم في 31 دجنبر 2023، وتتكون أساسا من الحقوق الغير مستخلصة للقروض الكلاسيكية التي تخص 5 جماعات ترابية بمبلغ 30,5 مليون درهم.

تظهر تكلفة مخاطر القرض زيادة في متم سنة 2023، حيث أن مبلغ استرجاع المؤن على أساس استخلاص الحقوق المتعلقة الأداء كان أقل من مبلغ مخصصات المؤن، كما هو موضح في الجدول أدناه:

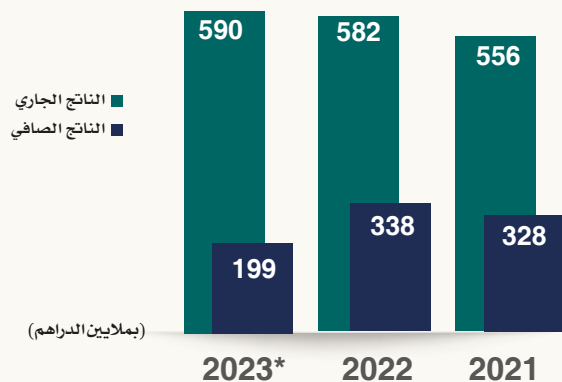
بملايين الدراهم	2023	2022	2021	
مخصصات المؤن للحقوق المتعلقة الأداء (1)	2,20	0,61	0,47	
استرجاع المؤن للحقوق المتعلقة الأداء (2)	0,67	1,27	0,02	
كلفة مخاطر القرض (3) = (1) - (2)	1,53	0,66-	0,45	

مؤن المخاطر العامة

ومن أجل ضمان حماية ضد بعض المخاطر العامة، قام الصندوق خلال سنة 2023 بإحداث مخصصات صافية للمؤن بمبلغ 15,76 مليون درهم ليصل بذلك الحجم الإجمالي لمؤن المخاطر العامة إلى 88,47 مليون درهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه، وفي احترام للقوانين الجبائية المعمول بها، تمت إعادة إدماج هذه المؤن كليا في قاعدة احتساب الضريبة على الشركات.

الناتج الصافي



وأخذا بعين الاعتبار للعناصر التي تم عرضها أعلاه، وخاصة :

- « التطور الإيجابي للنتائج الصافية البنكية؛
- « التحكم في الأعباء العامة للاستغلال؛
- « جودة محفظة الزبون؛

(*) : تميز الناتج الصافي لسنة 2023 باحتساب مساهمة الصندوق بمبلغ 150 مليون درهم لفائدة الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية

فقد بلغ الناتج الجاري في 31 دجنبر 2023 ما قدره 590 مليون درهم مسجلا ارتفاعا طفيفا مقارنة مع سنة 2022. بينما بلغ الناتج الصافي 199 مليون درهم برسم سنة 2023، متراجعا مقارنة بسنة 2022، أخذا بعين الاعتبار لمساهمة البنك في الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية. وبالفعل، وباعتباره بنكا عمومياً مواطناً، استجاب الصندوق لنداء الواجب الوطني وقام خلال سنة 2023 بدفع مساهمة قدرها 150 مليون درهم لهذا الصندوق.

و بدون احتساب المساهمة المذكورة، سيكون الناتج الصافي بنفس المستوى الذي تم تسجيله في السنة السابقة.

2. الحصيلة

(بملايين الدراهم)

الأصول	2021	2022	2023	الخصوم	2021	2022	2023
قيم الصندوق، البنك المركزي والخزينة العامة حقوق على مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	25	54	1 260	البنك المركزي والخزينة العامة	-	-	-
حقوق على الزبناء	26 183	26 849	28 062	ديون تجاه مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة	9 959	12 666	14 428
أصول أخرى	301	563	539	سندات دين صادرة	11 187	9 958	9 226
سندات الاستثمار	-	1 131	-	خصوم أخرى	34	271	283
مستعقرات	45	42	41	الأموال الذاتية والمماثلة	5 374	5 744	5 965*
المجموع	26 554	28 639	29 902	المجموع	26 554	28 639	29 902

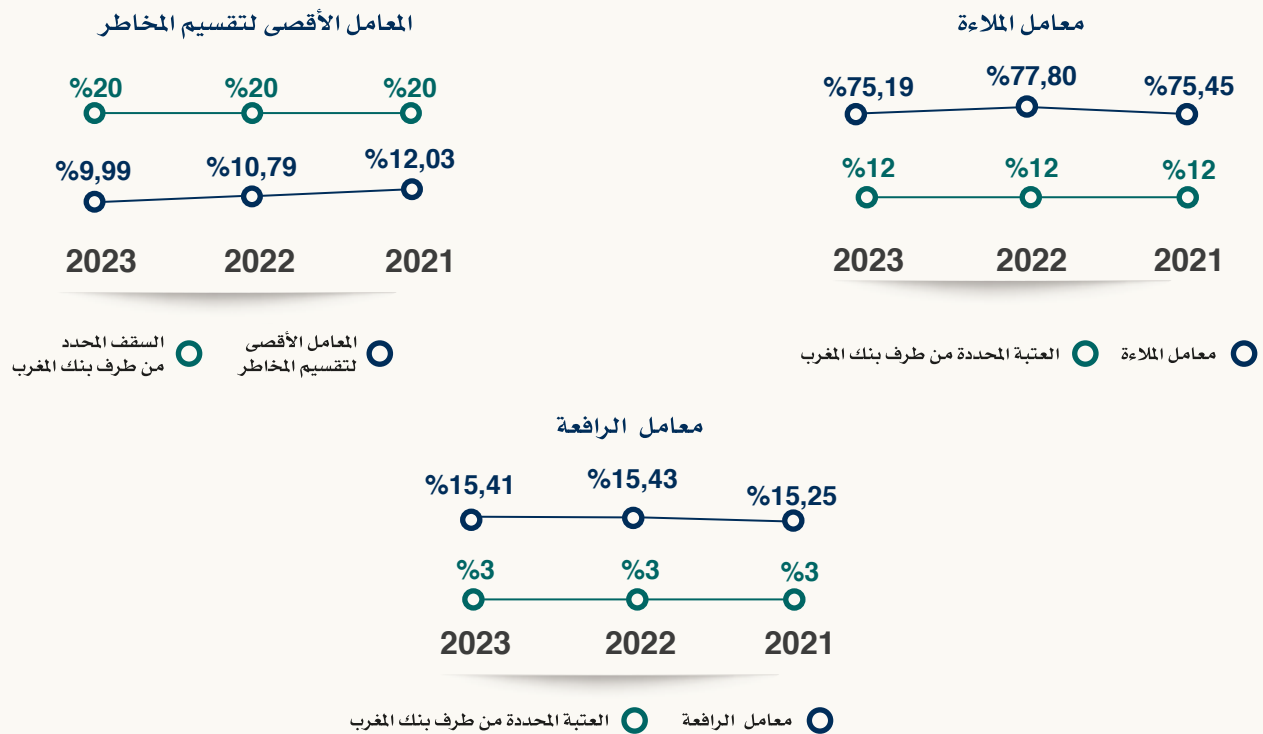
(*) : بما فيها مؤن المخاطر العامة بمبلغ 88,47 مليون درهم.

يتضح من خلال تحليل بنية الحصيلة أن الأصول، والتي بلغت 29 902 مليون درهم، والتي تتكون بشكل شبه كلي من الحقوق على الزبناء، عرفت ارتفاعا ناهز 1,3 مليار درهم والذي يعزى أساسا إلى مستوى السحوبات برسم سنة 2023 والذي فاق 4 مليار درهم.

وتتميزت بنية الخصوم بهيمنة ديون التمويل، موزعة بين الاقتراضات على المدى الطويل وسندات الدين الصادرة والتي تمثل 79% من مجموع الحصيلة.

3. المعايير القانونية

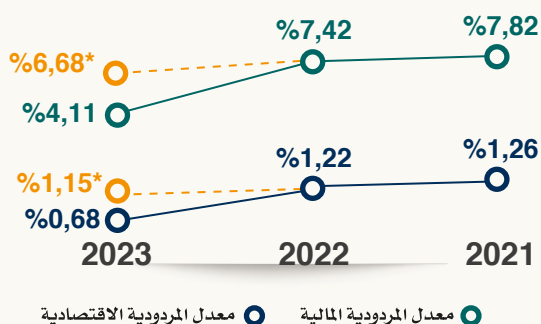
يحرص الصندوق بشكل دائم على احترام المعايير الاحترازية التي يملئها بنك المغرب والرامية إلى الحفاظ على التوازنات المالية لمؤسسات القرض وإلى تغطية المخاطر، كما يتضح من خلال المؤشرات التالية:



4. مؤشرات المردودية

2023	2023	2022	2021	بملايين الدراهم
دون احتساب المساهمة في الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال				
338	199	338	328	الناتج الصافي
5 087	4 948	4 733	4 374	الأموال الذاتية (خارج الاقتراضات السندية التابعة)
4 910	4 841	4 554	4 198	متوسط الأموال الذاتية ² (خارج الاقتراضات السندية التابعة)
%6,88	%4,11	%7,42	%7,82	معدل المردودية المالية
338	199	338	328	الناتج الصافي
30 052	29 902	28 639	26 554	مجموع الحصيلة
29 346	29 271	27 597	26 036	متوسط مجموع الحصيلة ³
%1,15	%0,68	%1,22	%1,26	معدل المردودية الاقتصادية

2: (متوسط الأموال الذاتية (خارج الاقتراضات السندية التابعة) للسنه N-1 + متوسط الأموال الذاتية (خارج الاقتراضات السندية التابعة) للسنه N) / 2
3: (مجموع الحصيلة للسنه N-1 + مجموع الحصيلة للسنه N) / 2



بلغ معدل المردودية المالية ومعدل المردودية الاقتصادية على التوالي 4,11% و 0,68% في مته سنة 2023، مقابل 7,42% و 1,22% في مته سنة 2022. ويرتبط هذا التطور بالأساس بانخفاض الناتج الصافي وتطور الأصول.

(*) : معدل المردودية المالية ومعدل المردودية الاقتصادية جراء احتساب مساهمة الصندوق لفائدة الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية.

تقرير حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة 2023

1. عناصر عامة 2

- 1.1. نوعية وإستراتيجية المسؤولية المجتمعية والبيئية لصندوق التجهيز الجماعي.....2
 - 1.1.1. صندوق التجهيز الجماعي: بنك عمومي مخصص لتمويل التنمية الترابية
 - 2.1.1. إستراتيجية المسؤولية المجتمعية والبيئية للصندوق
- 2.1. نطاق الإرجاء حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة.....3
- 3.1. مادية جوانب البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة.....4
- 4.1. منهجية العمليات المتعلقة بالمعلومات غير المالية والمؤشرات الكمية وطرق الحساب.....4
- 5.1. التحقق الخارجي من المعلومات حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة.....5

2. عناصر محددة: معلومات حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة 6

- 1.2. معلومات بيئية.....6
 - 1.1.2. عرض الأنشطة التي لها تأثير على البيئة
 - 2.1.2. السياسة البيئية والإجتماعية للصندوق
 - 3.1.2. نزاع أو متابعة متعلقة بإشكاليات بيئية
 - 4.1.2. الإجراءات والتدابير الموضوعة لتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية للنشاط والحد منها
- 2.2. معلومات إجتماعية.....8
 - 1.2.2. سياسة تدبير الموارد البشرية
 - 2.2.2. عدد المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة
 - 3.2.2. مخطط تحفيز وإشراك المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة
 - 4.2.2. مؤشرات متعلقة بالموارد البشرية خلال الثلاث سنوات الأخيرة
- 3.2. الحكامة.....13
 - 1.3.2. تركيبة هيئة الحكامة
 - 2.3.2. الأخلاق والسلوك المهني والوقاية من الرشوة
- 4.2. معلومات حول الأطراف المشاركة.....25
 - 1.4.2. آثار أنشطة الصندوق على السكان والتنمية الترابية
 - 2.4.2. التدابير التصحيحية المتخذة بخصوص الأنشطة التي لها تأثيرات سلبية محتملة او مؤكدة على المجتمعات المحلية
 - 3.4.2. شروط الحوار مع الأطراف المشاركة
 - 4.4.2. خارطة الأطراف المشاركة
 - 5.4.2. سياسة ومعايير انتقاء الأطراف المشاركة
- 5.2. نقط أخرى.....34
 - 1.5.2. أهداف والتزامات الصندوق بخصوص المسؤولية المجتمعية والبيئية
 - 2.5.2. الإنجازات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية والبيئية خلال الثلاث سنوات الأخيرة

1. عناصر عامة

1.1. نوعية واستراتيجية المسؤولية المجتمعية والبيئية لصندوق التجهيز الجماعي

1.1.1. صندوق التجهيز الجماعي: بنك عمومي مخصص في تمويل التنمية الترابية

بفضل تجربته التي امتدت لأزيد من 60 سنة، يتموقع صندوق التجهيز الجماعي اليوم، بوصفه بنكا عموميا متخصصا في تمويل التنمية الترابية كشريك تقني ومالي رائد للجماعات الترابية. وفي إطار تنفيذ مهمته، يعمل البنك باستمرار على تيسير ولوج زبنائه إلى رافعة الاقتراض لتمويل استثماراتهم ومشاريع التنمية الترابية، خاصة من خلال حلول تمويلية تتلاءم مع حاجياتهم ذات الأولوية.

كبنك مسؤول، يحرص الصندوق على إدراج دوره في منطق التدعيم والتجديد على ضوء التطورات التي يشهدها الاقتصاد المغربي والقطاع العمومي المحلي. ويعمل باستمرار على ملائمة خدماته وتدخلاته مع التحديات التي تواجهها الجماعات الترابية وأولويات التنمية الترابية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، والانتقال إلى تنمية منخفضة الكربون وتعزيز القدرة على الصمود أمام آثار تغير المناخ.

وتجد الجماعات الترابية، التي تشكل القاعدة الأساسية لتفعيل السياسات العمومية القطاعية، نفسها اليوم في مفترق الطرق، بالنظر لدورها، من ناحية، في تعزيز البنيات التحتية والتجهيزات، ومن ناحية أخرى، في تقديم الجواب الفعال للتحديات التي تفرضها التنمية الترابية المستدامة والصامدة.

2.1.1. استراتيجية المسؤولية المجتمعية والبيئية للصندوق

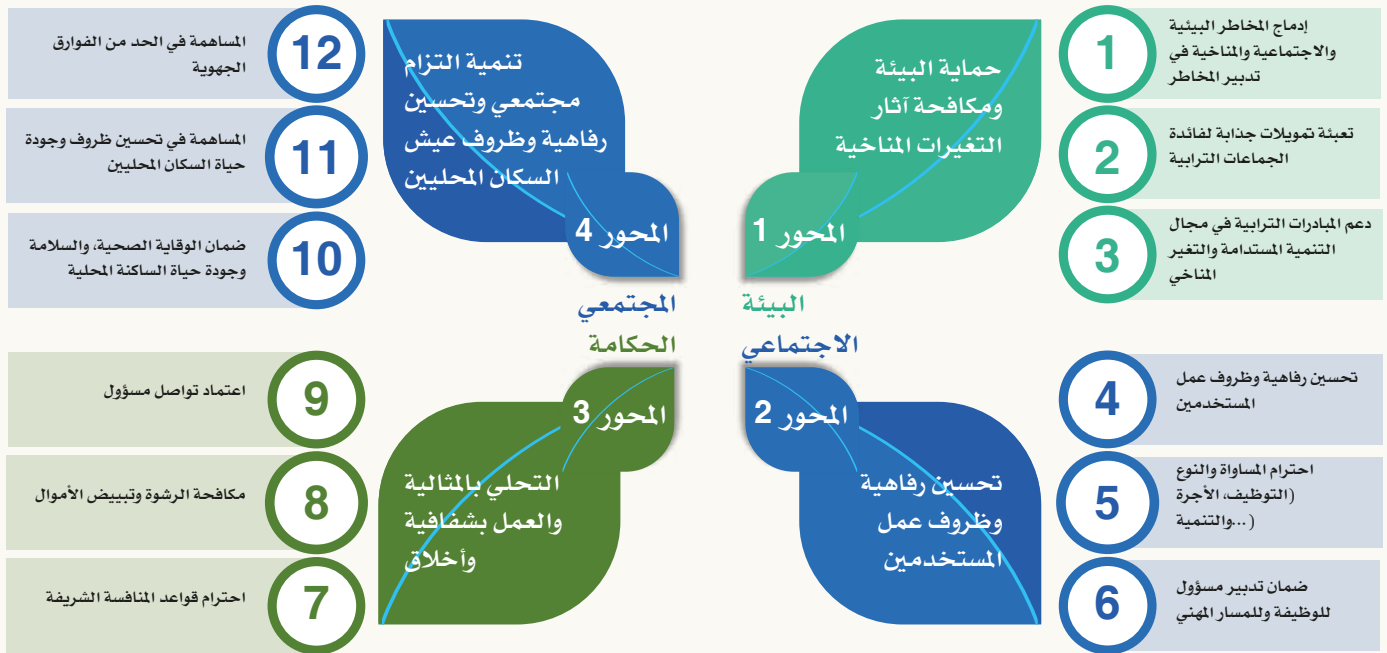
في إطار منهجيته في مجال المسؤولية المجتمعية والبيئية وبهدف ملائمة خدماته وتدخلاته مع أولويات التنمية الترابية المستدامة، اتخذ البنك خيارا استراتيجيا لإدماج عوامل الاستدامة "البيئية والاجتماعية والحكامة" في أنشطته وعمليات التمويل، وكذلك في علاقاته مع الأطراف المعنية. وقد أدى هذا الالتزام المسؤول تجاه المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة إلى إدماج معايير المخاطر البيئية والاجتماعية في تدبير المخاطر الشاملة وفي مسلسلات اتخاذ القرار داخل البنك.

ومن خلال استراتيجيته في مجال الاستدامة، يهدف البنك إلى الامتثال التدريجي لعمليات تمويل الاستثمارات الترابية للرهانات والالتزامات الدولية والوطنية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والمناخ، مساهما بذلك في تحقيق تنمية مستدامة ومنخفضة الكربون وصلبة وشاملة على المستوى الترابي.

من أجل تنفيذ رؤيته الاستراتيجية، وضع البنك نظام التدبير البيئي والاجتماعي الخاص به كركيزة أساسية لتدبير استباقي للمخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية، والذي يتكون بشكل أساسي من السياسة البيئية والاجتماعية والمساطر التي تضمن التوحيد القياسي لقيادة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية.

وفي السياق نفسه، وضع البنك الوسائل اللازمة لتحسين حكامته وتعزيز قدراته التقنية لتنمية محفظته في مجال المشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ.

ومن أجل مسايرة المعايير الوطنية والدولية والممارسات الجيدة، وتقييم منهجيته المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية والبيئية، بدأ البنك عملية تحديد رهاناته ذات الأهمية والصيغة الأولوية. وقد مكنت هذه العملية من الحفاظ على 12 التزاما مشتركا مع الأطراف المشاركة ويحملون قيمة مضافة، ويتمحورون حول 4 محاور تعزز الإجراءات الرئيسية المتخذة في هذا المجال وتمكن من تنفيذ الرؤية الاستراتيجية للبنك في هذا المجال.



2.1. نطاق الإرجاء حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة

يتعلق نطاق هذا التقرير حصريا بالمؤشرات البيئية والاجتماعية والحكامة المتعلقة بمشاريع الجماعات الترابية، التي يمولها البنك في إطار نشاط القروض.

3.1. مادية جوانب البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة

يرتكز التحليل المادي على تحديد الأولويات المزدوجة لرهانات الجوانب البيئية والاجتماعية والحكامة من أجل تحديد تلك التي تلبي أهداف نجاعة البنك من جهة وانتظارات الأطراف المشاركة من جهة أخرى. ويتمكن البنك من خلال هذا التحليل من التوفر على مصفوفة مادية للجوانب البيئية والوضع الاجتماعي والحكامة، مما يساعده على التواصل بشكل أفضل بشأن القضايا المهمة، وتبسيط الحوار مع الأطراف المشاركة، بهدف الامتثال لتطلعاتها الجديدة والتطورات القانونية. وتمثل المصفوفة المادية أهمية الرهانات المحددة بناء على مدى تأثيرها على نجاعة البنك وعلى الأطراف المشاركة. وقد تم ترتيب أولويات هذه الرهانات ضمن أربعة مواضيع، وفق ثلاثة مستويات للأولوية:

- رهانات أولوية؛
- رهانات مهمة؛
- رهانات ذات تأثيرات معتدلة.

ترتيب أولويات الرهانات



4.1. منهجية العمليات المتعلقة بالمعلومات غير المالية، والمؤشرات الكمية وطرق الحساب

ترتكز المقاربة المنهجية لتحديد وجمع ومعالجة المعلومات غير المالية المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية، على تحليل الوثائق التقنية المتعلقة بالمشاريع المقدمة للحصول على تمويل من الصندوق. أثناء تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية لكل مشروع، يتم تحديد المؤشرات المهمة والمعلومات ذات الصلة على مستوى البطاقة البيئية والاجتماعية المتعلقة بكل مشروع. يتم احتساب المؤشرات الكمية المتعلقة بمكونات المنافع المناخية المشتركة للمناخ بناءً على الأدوات التقنية التي تم تطويرها بدعم من الخبراء في هذا المجال. وتستخدم هذه الأدوات منهجيات معترف بها وطنياً ودولياً، لا سيما فيما يتعلق بالقياس الكمي لتخفيضات انبعاثات الكربون والتحقق من القدرة على الصمود في مواجهة التقلبات المناخية. فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالشكايات البيئية والاجتماعية، يعتمد الصندوق على نظام معلومات تدبير الشكايات متوفر، والذي يتمخض عنه ارجاء دوري حول هذه الشكايات. كما أن الصندوق منخرط في المنصة الوطنية للشكايات Chikaya.ma.

المعلومات غير المالية المهمة، وكذلك المؤشرات الكمية الرئيسية المحتفظ بها والتي يتم نشرها تدريجيا، موضحة على النحو التالي:

المعلومات البيئية

تدبير المخاطر البيئية
والاجتماعية للمشاريع

- نسبة عدد المشاريع حسب صنف المخاطر البيئية والاجتماعية
- عدد المشاريع المرفوضة لأسباب تتعلق بارتفاع المخاطر البيئية والاجتماعية
- عدد الشكايات البيئية والاجتماعية التي تم التوصل بها

العائدات والآثار الإيجابية
على البيئة

- كمية الطاقة الموفرة (KWh/سنويا)
- حجم المياه المعالجة (م³/في اليوم)
- حجم المياه العادمة التي تمت إعادة استعمالها (م³/في اليوم)
- حجم الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (TeqCO₂)
- كمية الطاقة المتجددة التي تم انتاجها (KWh/سنويا)

المعلومات الاجتماعية

العائدات والتأثيرات الإيجابية
على السكان

- عدد السكان الذين تم فك عزلتهم
- عدد مستعملي النقل العمومي الممول
- عدد السكان الذين تم تحسين جودة نظام تزويدهم بالماء الصالح للشرب
- عدد السكان الذين تم تحسين جودة نظام التطهير
- عدد السكان المحميين من الفيضانات
- عدد التلاميذ الذين تم تحسين ظروف حركتهم
- عدد السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية
- عدد السكان الذين تحسنت جودة الخدمات الصحية المقدمة لهم
- عدد مناصب الشغل المحدث

تدبير مسؤول للمسار المهني
والكفاءات

- عدد ممثلي المستخدمين
- عدد أيام الإضراب في السنة
- عدد حوادث الشغل في السنة
- عدد حالات الفصل في السنة ولكل فئة
- عدد الإستقالات لكل سنة ولكل فئة
- عدد التوظيفات لكل سنة ولكل فئة
- معدل الدوران في السنة
- عدد وطبيعة النزاعات الاجتماعية لكل سنة

الحكامة

- عدد الولايات لكل عضو من أعضاء المجلس
- عدد وطبيعة الإجراءات المتخذة للوقاية من الفساد
- عدد الشكايات حول مخالفات الأخلاق والسلوك المهني
- عدد حوادث الرشوة

5.1. التحقق الخارجي من المعلومات حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة

تُستخدم مؤشرات التأثير، في إطار المتطلبات التعاقدية بخصوص المساءلة، لإعداد الإجراءات الدورية الموجهة للشركاء الماليين للبنك، ولا سيما مانحي الاموال الدوليين. ولتحقيق هذه الغاية، يتم فحص وتنقيح المعلومات المتعلقة بالإنجازات فيما يتعلق بتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية ومكون المنافع المشتركة للمناخ والمساهمة في الحد من الفوارق الاجتماعية.

2. عناصر محددة : معلومات حول البيئة، والوضع الاجتماعي والحكامة

1.2. معلومات بيئية

1.1.2. عرض الأنشطة التي لها تأثير على البيئة

يحرص البنك باستمرار على تجميع المنافع الاجتماعية والبيئية للمشاريع الممولة. ومما لا شك فيه أن هذه المشاريع لها آثار إيجابية على جودة وظروف حياة السكان، لا سيما فيما يتعلق بالصحة والنظافة والسلامة، فضلاً عن إمكانية الولوج، وخاصة بالنسبة للفئات السكانية الأكثر هشاشة، إلى البنيات التحتية الأساسية (الماء الصالح للشرب، والتطهير، والكهرباء، والطرق المعبدة ...) وفرص العمل التي توفرها هذه المشاريع.

ويعتبارها بنكاً مسؤولاً وملتزماً، تدرك المؤسسة أن المشاريع الممولة تضم مخاطر بيئية واجتماعية. وبالتالي، وفي إطار أنشطتها التمويلية، فإنها تحرص على إدماج ومواكبة الأخذ بعين الاعتبار الممارسات المستدامة للتنمية وتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية التي تهدف إلى تقليل المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية لأنشطة المشاريع الممولة لتحسين نجاعتها البيئية.

وبنفس الروح، لا يمول البنك الأنشطة التي تشكل مخاطر بيئية كبيرة على الوسط الطبيعي أو مخاطر اجتماعية عالية أو كبيرة على الوسط الاجتماعي. بصفة عامة، تكون المخاطر الاجتماعية والبيئية للمشاريع الممولة منخفضة إلى متوسطة، ويمكن التحكم فيها وتدبيرها بسهولة.

وبالتالي، لا يمكن الموافقة على أي تمويل دون إيجاد حل للجوانب المتعلقة بالعقار وتطهيره مسبقاً وإشعار الأشخاص المعنيين أو تعويضهم.

ويجب أن تتوفر المشاريع الخاضعة للقانون المعمول به والمتعلقة بدراسات التأثير، دراسة التأثير البيئي والاجتماعي وخطة التدبير البيئي والاجتماعي مصحوبة بترخيص بيئي في شكل رسالة موافقة تمنحها لجنة وطنية أو إقليمية حسب الحالة.

2.1.2. السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق

بوصفه فاعلاً مالياً في خدمة التنمية الترابية المستدامة، يحرص البنك على إدماج تدبير المخاطر البيئية والاجتماعية بشكل كامل في استراتيجيته التنموية من أجل قيادة مسؤولة لأنشطته التمويلية. وبهذه الروح، اعتمد البنك، منذ سنة 2022، سياسة بيئية واجتماعية تضي طابعاً رسمياً على التزامه بمراعاة وبشكل منظم عوامل الاستدامة في عمليات الافتتاح وعمليات التمويل الخاصة به من خلال تطبيق مبادئ الحماية البيئية والاجتماعية. ويستند التنزيل العملي لهذا الالتزام إلى مجموعة من المساطر العملية والأدوات المهمة التي تمكن من تدبير فعال للمخاطر الكامنة في المشاريع المقدمة للتمويل.



تهدف السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق إلى تأكيد حرصه على الانخراط في عملية التحسين المستمر للتدبير البيئي والاجتماعي للمشاريع المقدمة للتمويل. وتحدد التزامات البنك فيما يتعلق بالتحكم في المخاطر البيئية والاجتماعية المتعلقة بنشاطه ومساهمته في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، طبقا للقوانين الوطنية والتزامات المغرب الدولية.

على هذا النحو، حرص البنك على الملاءمة المسبقة لمنهجيته في التدبير البيئي والاجتماعي مع مستجدات القانون رقم 17-49 المتعلق بالتقييم البيئي الصادر في 8 غشت 2020 والنصوص التطبيقية التي توجد في طور المصادقة.

3.1.2. نزاع أو متابعة متعلقة بإشكاليات بيئية

قام البنك بنشر نظام لتدبير الشكايات ذات الطابع البيئي والاجتماعي يعتمد على نظام معلومات ومسطرة مخصصة تمكنه من الاطلاع على الشكايات البيئية والاجتماعية المحتملة والمتعلقة بالمشاريع التي يمولها البنك، والتأكد من معالجتها من طرف الجماعة الترابية المعنية إلى غاية التسوية وإغلاق الشكايات الواردة. حاليا، تم وضع هذا النظام وصار عمليا، إلا أنه وحتى يومنا هذا، لم يتوصل الصندوق بأية شكاية ذات صبغة بيئية أو اجتماعية من طرف الجماعات الترابية، لها علاقة بالمشاريع التي تمولها المؤسسة.

4.1.2. الإجراءات والتدابير الموضوعة لتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية للنشاط والحد منها

عملية تدبير المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية

تكمن عملية تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية، التي يتم تنفيذها بالتزامن مع التقييم التقني والمالي للمفات طلبات القروض، في منح تصنيف بيئي واجتماعي لكل مشروع مقدم للتمويل من طرف البنك. ويتم إدراج استنتاجات تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية في بطاقة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية، والتي تعرض نتائج تقييم التأثيرات السلبية والإيجابية للمشروع على البيئة والسكان المحليين، بالإضافة إلى تدابير التخفيف التي سيتم اتخاذها والشروط البيئية والاجتماعية التي سيتم توفيرها حسب تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية المخصصة للمشروع. وتتلخص عملية تدبير المخاطر البيئية والاجتماعية على النحو التالي:

التحري البيئي والاجتماعي

المطابقة مع القوانين الجاري بها العمل
التأكد من خضوع المشروع لدراسة التأثير البيئي والاجتماعي
ضرورة القبولية البيئية من طرف اللجنة الوطنية لدراسات التأثير/اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار

الأهلية البيئية والاجتماعية

أهلية المشروع بالنظر لقائمة الاستبعاد
تناول الرهانات البيئية والاجتماعية الأساسية ومراجعة الأهلية البيئية والاجتماعية
بالنظر لقائمة الاستبعاد للصندوق

الافتحاص البيئي والاجتماعي

تحليل بيئي واجتماعي لتحديد الرهانات البيئية والاجتماعية للمشروع
تحديد الرهانات البيئية والاجتماعية بواسطة نظام المعلومات الجغرافية
تحديد الأرباح المشتركة للمناخ والتنمية المستدامة

التصنيف البيئي والاجتماعي

تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع
منح صنف المخاطر حسب أهمية الرهانات البيئية والاجتماعية
تحديد طبيعة تدابير التخفيف الضرورية

العقود البيئية والاجتماعية

التعاقد
تحديد البنود البيئية والاجتماعية التي سيتم إدراجها
في عقد القرض حسب التصنيف البيئي والاجتماعي الممنوح

مسلسل تقييم وتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية

2.2. معلومات اجتماعية

1.2.2. سياسة تدبير الموارد البشرية

اعتمد الصندوق خلال السنوات الأخيرة، تنظيماً عسكياً يتلاءم مع خصوصيات مهن البنك، والذي يتمحور حول مديرية عامة ووحدات وظيفية تعمل على تعزيز تنظيم موجه نحو الزبون، والذي يضمن التفاعل المتناسق بين مختلف هياكلها وتضافر الجهود فيما بينها.

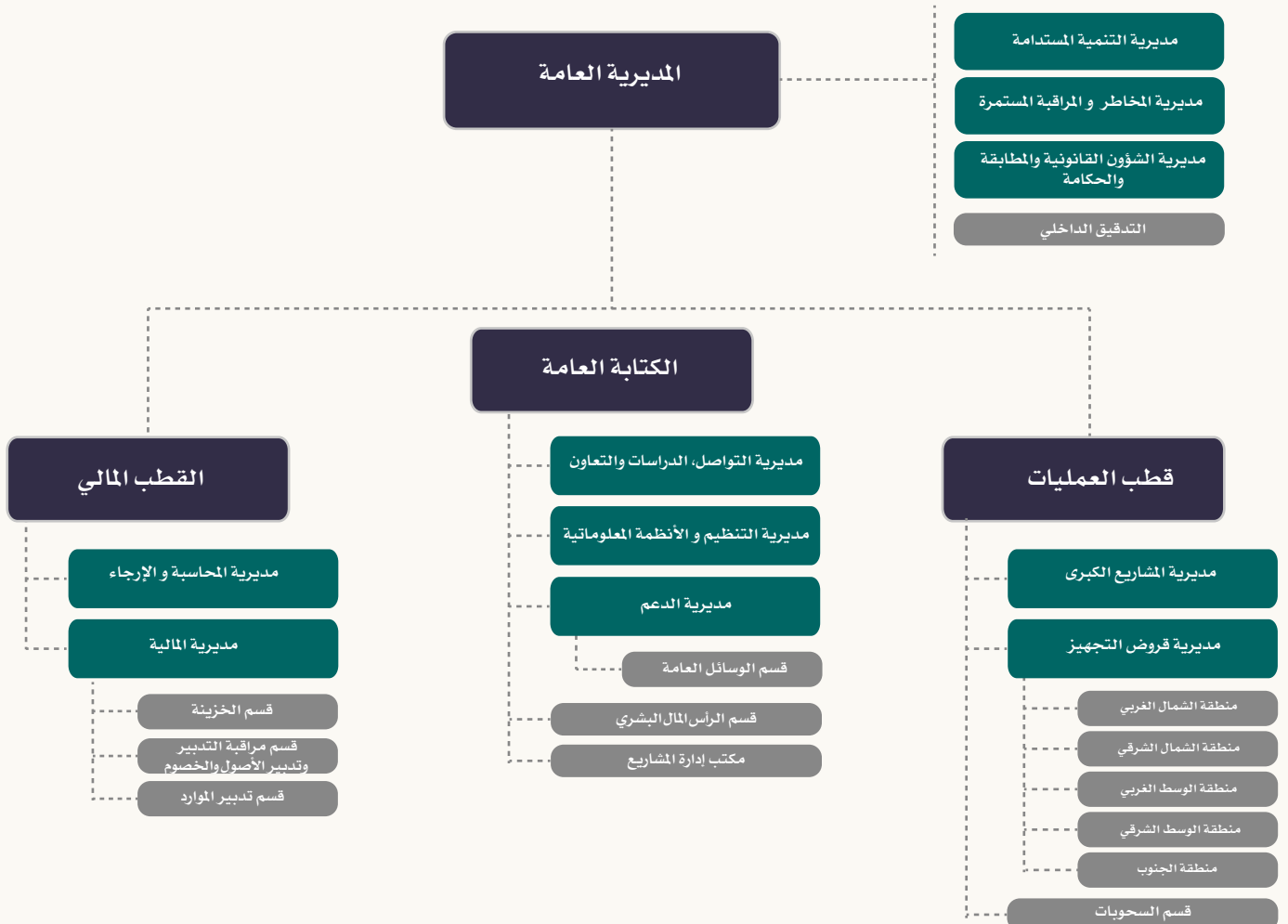
وقادت الرؤية الاستراتيجية للموارد البشرية إلى تجميع تدريجي لأنشطة مهن البنك حول "مجموعات الخبرة"، خاصة فيما يتعلق بنشاط القروض والتمويل والتنمية المستدامة. وهكذا تميزت سنة 2023 بالعناصر الميمنة أدناه:

1. دمج مديرية التنمية المستدامة ومديرية المساعدة التقنية، بهدف تحسين تنفيذ، تنسيق وقيادة العروض الجديدة للمواكبة وتعزيز قدرات الجماعات الترابية في إطار تمويل المشاريع المبتكرة، كما تم تحديدها في الرؤية الاستراتيجية للبنك؛

2. إحداث القطب المالي من خلال دمج المديرية المالية ومديرية المحاسبة والإرجاء. ويقود هذا القطب إجراءات استراتيجية للبنك تهدف إلى ديمومة وتنويع موارده من خلال شراكات التمويل الوطنية والدولية وكذلك تطوير عمليات القروض المشتركة مع المؤسسات المالية الرائدة، وخاصة لتمويل مشاريع استراتيجية للتنمية الترابية؛

3. توظيف مسؤول لتدبير المشاريع، مكلف بتدبير الاستراتيجية والقيادة العملية للمشاريع المهيكلة للبنك. ويوضح الرسم البياني الهيكل التنظيمي للصندوق على النحو التالي:

الهيكل التنظيمي للصندوق التجهيز الجماعي



التوظيف

يخضع التوظيف لنظام توظيف مصادق عليه من طرف مجلس إدارة الصندوق بتاريخ 30 يونيو 2013.

1. توظيف مدير القطب المالي، من أجل الاستمرار في المنهجية المبنية على تجميع المهن التكميلية حول "مجموعات الخبرة"؛
2. توظيف مسؤول لتدبير المشاريع، مكلف بالتدبير الاستراتيجي والقيادة العملياتية للمشاريع الهيكلية خاصة تلك المتعلقة بالتحول الرقمي للمؤسسة.

نظام الأجور

يعتمد تحديد أجور مستخدمي البنك على نظام مزدوج، يضع الوظيفة في صميم الأجر، ويأخذ بعين الاعتبار أهمية وتصنيف الوظائف وفق المهام والمسؤوليات المسندة.

من جهة أخرى، تخضع سياسة أجور مستخدمي الصندوق لمقتضيات الفصل 3 من القانون الداخلي للمستخدمين، ويتولى العامل، المدير العام اتخاذ قرارات التطبيق.

تدبير المسار المهني

يرتكز تدبير المسار المهني لمستخدمي الصندوق على مبدأ تقييم المستخدمين على أساس الفجوات بين الكفاءات المطلوبة والمكتسبة. يتيح نظام التقدير والتقييم للمستخدمين الوصول إلى كل من الانتقال الأفقي والعمودي والتكوين المستهدف بالإضافة إلى مكافأة سنوية حسب المردودية.

التكوين

يشكل تكوين مستخدمي المؤسسة رافعة مهمة لتنمية وإغناء الكفاءات.

وفي هذا الإطار، تميزت سنة 2023 بتنظيم ندوات موضوعاتية وتكوينات داخلية لفائدة مستخدمي البنك، لا سيما:

1. دورات تكوينية لفائدة الأطر ومسؤولي البنك فيما يتعلق بتحديد وتركيب وتمويل المشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ؛
 2. دورات تدريبية وتحسيسية، لفائدة جميع مستخدمي البنك، فيمل يخص أمن نظم المعلومات.
- كما تميزت سنة 2023 بمشاركة 6 من مستخدمي البنك في النسخة العاشرة من الدورة التكوينية "الاستراتيجية المالية للجماعات المحلية التي نظمتها الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي في مدينة مرسيليا.
- واستفاد 26 مستخدم من التزامات الميزانية المتعلقة بالتكوين برسم الفترة الممتدة ما بين 2021-2023، أي ما يعادل 30% من المجموع الإجمالي لمستخدمي البنك برسم سنة 2023.
- ويوضح الجدول أسفله ميزانية التكوين للفترة الممتدة ما بين 2021 و2023:

بآلاف الدراهم	2023	2022	2021
ميزانية التكوين	250	250	250
ميزانية التكوين/نفقات المستخدمين	0,5%	0,5%	0,5%
نسبة الانجاز	59,5%	37,5%	12,5%

المساواة بين الجنسين

تستند مقتضيات القانون الداخلي للصندوق، وكذا القرارات المنبثقة عنه على مبادئ الحياد وعدم التمييز بين الجنسين. وفي هذا الصدد، يلتزم البنك بضمان المساواة بين الجنسين خاصة من خلال تفعيل اجراءات ملموسة لجميع مكونات تدبير الموارد البشرية، على وجه الخصوص: التوظيف، والأجرة، والانتقال العمودي التي لا تأخذ بعين الاعتبار سوى معايير التكوين والتجربة والجدارة، والوصول إلى مختلف أصناف القروض والهبات.

2.2.2. عدد المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة

التوزيع حسب طبيعة عقد العمل

يتضح من خلال الجدول التالي، تطور عدد مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الماضية حسب طبيعة عقد العمل:

توزيع عدد المستخدمين حسب طبيعة العقد	2023	2022	2021
عقد عمل لمدة غير محددة	81	84	83
عقد عمل لمدة محددة	-	-	-
المستخدمين النظاميين	6	7	8
المجموع	87	91	91

التوزيع الإجمالي حسب الجنس

يوضح الجدول أسفله، توزيع عدد مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الماضية حسب الجنس :

الجنس	2023		2022		2021	
التوزيع	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء
	48	39	49	42	50	41
المجموع	87	91	91	91	91	91

التوزيع الإجمالي حسب الجنس وحسب معدل التأطير

يوضح الجدول أسفله معدل تأطير مستخدمي البنك (باكالتوريا +4 سنوات وأكثر) خلال الثلاث سنوات الماضية موزعة حسب الجنس:

الصف	2023		2022		2021	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء
≤ باكالتوريا +4 سنوات وأكثر	40	27	41	29	42	28
> باكالتوريا +4 سنوات	8	12	8	13	8	13
العدد حسب الجنس	48	39	49	42	50	41
العدد الإجمالي	87	91	91	91	91	91
معدل التأطير	%77	%77	%77	%77	%77	%77

بلغ معدل التأطير أكثر من 77% سنة 2023. وبحسب الجنس، يتناسب هذا المعدل مع العدد الإجمالي للمستخدمين ويأخذ اتجاهها مستقرا خلال الفترة 2023-2021.

التوزيع الإجمالي حسب الجنس وحسب الصف

يوضح الجدول يوضح الجدول أسفله توزيع وتطور عدد المستخدمين حسب الجنس والصف:

الصف	2023		2022		2021	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء
المديرية العامة	2	-	1	-	1	-
المديرين	6	2	8	2	8	2
المسؤولين	6	6	6	7	5	6
الأطر	30	29	29	31	30	31
المستخدمين	4	2	5	2	6	2
المستخدمين حسب الجنس	48	39	49	42	50	41
المجموع	87	91	91	91	91	91

التوزيع حسب الأقدمية

يوضح الجدول أسفله توزيع وتطور عدد المستخدمين حسب الأقدمية:

الأقدمية	2021	2022	2023
شريحة الأقدمية < 20 سنة	33	35	33
10 سنوات > شريحة الأقدمية > 20 سنوات	43	45	42
5 سنوات > شريحة الأقدمية > 10 سنوات	9	4	7
شريحة الأقدمية > 5 سنوات	6	7	5
المجموع	91	91	87

3.2.2. مخطط التحفيز وإشراك المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة

إلى غاية هذا اليوم، لا يوجد أي مخطط لتحفيز أو إشراك المستخدمين في رأسمال الصندوق باعتبار وضعه القانوني كمؤسسة عمومية في ملكية الدولة بنسبة 100%.

4.2.2. مؤشرات متعلقة بالموارد البشرية خلال الثلاث سنوات الأخيرة

عدد ممثلي المستخدمين

يوضح الجدول أسفله عدد ممثلي للمستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة:

2021*	2022	2023
-	-	-

ممثلي المستخدمين

(*) : جرت انتخابات المستخدمين طبقا لمرسوم وزير الاقتصاد والمالية رقم 1010.21 بتاريخ 2021/4/6. في نهاية هذه الانتخابات، لم يتم تقديم أي لائحة.

عدد أيام الإضراب حسب السنة

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لم يسجل الصندوق أي يوم إضراب.

عدد حوادث الشغل حسب السنة

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لم يسجل الصندوق أي حادث للشغل.

عدد الفصل عن العمل حسب الصنف وحسب السنة

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لم يتم تسجيل أي فصل عن العمل.

عدد الاستقالات حسب الصنف وحسب السنة

يوضح الجدول أسفله عدد استقالات مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الأخيرة:

عدد الاستقالات	2021	2022	2023
المديرية العامة	-	-	-
المديرين	1	-	-
المسؤولين	-	-	1
الأطر	-	1	1
المستخدمين	-	-	-
مجموع الاستقالات	1	1	2

من جهة أخرى، يوضح الجدول أسفله عدد المغادرين (التقاعد، وضع تحت التصرف....) للصندوق خلال الثلاث سنوات الأخيرة:

عدد المغادرين	2021	2022	2023
المديرية العامة	-	-	-
المديرين	1	1	1
المسؤولين	1	-	1
الأطر	-	-	1
المستخدمين	-	1	-
المجموع	2	2	3

عدد التوظيفات سنويا وحسب الصنف

يوضح الجدول أسفله، عدد التوظيفات حسب الصنف خلال الثلاث سنوات الماضية:

2023	2022	2021	
-	-	-	المديرية العامة
-	-	1	المديرين
1	2	-	المسؤولين
-	1	-	الأطر
-	-	-	المستخدمين
1	3	1	مجموع التوظيفات

واعتبارا لمختلف العناصر المعروضة أعلاه، فقد تطور تداول¹ المستخدمين داخل الصندوق خلال الثلاث سنوات الأخيرة على النحو التالي:

2023	2022	2021	
1	3	1	التوظيفات
3	2	2	المغادرات
2	1	1	الاستقالات
87	91	91	عدد المستخدمين
%3,4	%3,3	%2,2	معدل تداول المستخدمين (1)

(1) : تداول = (التوظيفات + المغادرات + الاستقالات) / 2 / عدد المستخدمين

تراوح معدل تداول المستخدمين على مستوى البنك بين 2,2% إلى 3,4% خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

عدد وطبيعة النزاعات الاجتماعية حسب السنة

لم يتم تسجيل أي نزاع (جماعي أو فردي) خلال الفترة 2021-2023.

3.2. الحكامة

1.3.2. تركيبة هيئة الحكامة

مجلس إدارة الصندوق التجهيز الجماعي

طبقا لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 90-31 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 5-92-1 بتاريخ 5 أغسطس 1992 كما تم تعديله وتتميمه، ومقتضيات المادة 3 من المرسوم رقم 90-351-2 بتاريخ 14 دجنبر 1992 لتطبيق القانون رقم 90-31 السالف الذكر، يدير صندوق التجهيز الجماعي مجلس إدارة يرأسه رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المفوضة لهذا الغرض، في هذه الحالة، وزير الداخلية الذي يتولى، بموجب مقتضيات المادة 2 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه، الوصاية على الصندوق، مع مراعاة السلطات والصلاحيات المخولة لوزير الاقتصاد والمالية حسب القوانين والأنظمة المطبقة على المؤسسات العمومية.

طبقا للمادة 5 من القانون رقم 20-82 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، اجتمع مجلس إدارة الصندوق يوم 31 ماي 2023، وأخذ علما بتعيين ممثل للوكالة عضوا في المجلس المذكور.

يتكون مجلس إدارة الصندوق من 9 أعضاء يمثلون الإدارة و8 أعضاء يمثلون المنتخبين المحليين. ويتكون بالإضافة إلى رئيسه، من الأعضاء غير التنفيذيين التاليين¹:

- ممثلان عن وزارة الداخلية ؛
- ممثلان عن وزارة الاقتصاد والمالية ؛
- ممثل عن الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية ؛
- ممثل عن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ؛
- ممثل عن وزارة التجهيز والماء ؛
- ممثل عن وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة ؛
- المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير أو من يمثله ؛
- ثمانية مستشارين جماعيين معينين بقرار من وزير الداخلية وذلك طبقا لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 90-31 السالف الذكر.

طبقا لأحكام المادة 4 من القانون رقم 90-31 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي كما تم تعديله وتتميمه، وأحكام المادة 3 من مرسومها التطبيقي:

- يتم تعيين أعضاء مجلس إدارة الصندوق، الذين يمثلون الإدارة، بموجب مسار تنظيمي؛
- يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للمنتخبين المحليين بقرار من وزير الداخلية.

في 31 دجنبر 2023، يتكون مجلس إدارة الصندوق من الأعضاء التاليين :

(1) : لم يعد والي بنك المغرب عضوا في مجلس الإدارة الذي أخذ علما خلال اجتماعه المنعقد في 30 ماي 2006 بانسحاب بنك المغرب من مجلس إدارة الصندوق.

أعضاء مجلس إدارة صندوق التجهيز الجماعي في 31 دجنبر 2022 ¹									
الاسم العائلي والشخصي	السن	رجل/امرأة	الجنسية	تاريخ أول تعيين	تاريخ انقضاء	عدد الفترات الانتدابية	نسبة المشاركة في الاجتماعات	عضوية في بعض لجان الصندوق	بعض لجان الصندوق
الفترة الانتدابية									
العدد الإجمالي بما فيها شركات									
للفترات									
الانتدابية العلني والاخبار									
الرئيس									
السيد عبد الوافي فكتيت، وزير الداخلية	56 سنة	رجل	مغربية	--	--	--	--	--	--
أعضاء مجلس الإدارة التنفيذي	--	--	--	--	--	--	--	--	--
أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذي ²	--	--	--	--	--	--	--	--	--
أعضاء مجلس الإدارة ممثلي الإدارة	--	--	--	--	--	--	--	--	--
ممثلان عن وزارة الداخلية	--	--	--	--	--	--	--	--	--
عضوين (غير معينين بالاسم)	--	--	--	--	--	--	--	--	--
السيد خالد الحطاب ³	46 سنة	رجل	مغربية	14 مارس 2023	--	23	5	2/2	رئيس لجنة التدقيق والمخاطر بالصندوق
السيد حميد توفيتي	59 سنة	رجل	مغربية	31 مارس 2023	--	10	4	2/2	--
السيدة السعدية لعروسي	50 سنة	امرأة	مغربية	9 نوفمبر 2015	--	--	--	2/2	عضو لجنة القرض بالصندوق
السيد محمد الادريسي ⁵	49 سنة	رجل	مغربية	3 يناير 2022	--	1	1	2/1	عضو لجنة التدقيق والمخاطر
السيد عبد الوهاب بالمديني ⁶	44 سنة	رجل	مغربية	29 أكتوبر 2018	--	--	--	2/1	--
السيد محمد اوحد ⁷	54 سنة	رجل	مغربية	12 أبريل 2021	--	--	--	2/1	--
السيد عبد المظيف فروان	55 سنة	رجل	مغربية	6 دجنبر 2021	--	1	1	2/2	--
أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين	--	--	--	--	--	--	--	--	--
السيدة أمينة بوهود	59 سنة	امرأة	مغربية	3 ماي 2017	--	--	--	2/2	--
السيد محمد شوقي	50 سنة	رجل	مغربية	3 ماي 2017	--	--	--	2/2	--
السيد بدر الموساوي	42 سنة	رجل	مغربية	3 ماي 2017	--	--	--	2/2	--
خمسة (5) أعضاء يمثلون المنتخبين في طور التعيين	--	--	--	--	--	--	--	--	--
بعد انتخابات سبتمبر 2021 (انتهاء المهام)	--	--	--	--	--	--	--	--	--
أعضاء مجلس لإدارة المستقلين ⁴	--	--	--	--	--	--	--	--	--

¹ عين أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين أو الممثلين بالإجماع السيد الخائب العام لوزارة الداخلية رئيساً لدورة 31 أكتوبر 2023

² تحديد تشكيل مجلس إدارة الصندوق بموجب أحكام المادة 3 من المرسوم رقم 351/20 بتاريخ 14 ديسمبر 1992، واتخذ تطبيق القانون رقم 90/31 المتعلق بأعادة تنظيم الصندوق

³ يتم تعيين أعضاء مجلس إدارة الصندوق، حسب الحال، بموجب مسار تنظيمي (ضامية مضمّنات للإدارة) ويقرر من وزير الداخلية لأعضاء المجالس الجماعية (المادة 4 من القانون رقم 31/90 المشار إليها أعلاه والمادة 3 من مرسومها التطبيقي).

⁴ طبقاً للمادة 5 من القانون رقم 20/82 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمة الدولة وتبعية لجامعة إدارة المؤسسات والقطاعات العمومية، اجتمع مجلس إدارة الصندوق يوم 31 ماي 2023، أخذ علماً بتعيين ممثل الوكالة عضواً في المجلس المذكور.

⁵ أحكام دورية رقم 16/5/الصادر عن والي تلك الحرب بتاريخ 10 يونيو 2016 التي تحدد شروط وطرق تعيين المديرين المستقلين داخل الهيئة الإدارية للمؤسسات الائتمانية لا يمكن إلا أن تؤخذ بعين الاعتبار إلا في إطار الإصلاح المؤسساتي المقرب للصندوق.

⁶ خلال اجتماع مجلس إدارة الصندوق في 31 ماي 2023، مثل السيد محمد الادريسي، ممثل وزارة الاقتصاد والمالية والخرينة والمالية الخارجية، السيدة عائشة اللبادوي.

⁷ خلال اجتماع مجلس إدارة الصندوق في 31 ماي 2023، مثل السيد عبد الوهاب بلعدي، ممثل وزارة الصحة والصحّة والاجتماعية، السيد عبد الله المريني.

عناصر موجزة لمعلومات عن المؤهلات والخبرة المهنية لأعضاء مجلس إدارة الصندوق

1. رئيس مجلس إدارة الصندوق²

أعاد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم 7 أكتوبر 2021، تعيين السيد عبد الوافي لفتيت وزيرا للداخلية.

ولد السيد لفتيت في 29 شتنبر 1967 بتفريست. تخرج من مدرسة البوليتكنيك بباريس سنة 1989 والمدرسة الوطنية للقناطر والطرق في سنة 1991، وبدأ حياته المهنية في المجال المالي في فرنسا قبل الانضمام إلى مكتب استغلال الموانئ حيث تقلد، تباعا بين سنتي 1992 و2002، منصب مدير موانئ بكل من أكادير وآسفي وطنجة، قبل أن يتم تعيينه في ماي 2002 مديرا للمركز الجهوي للاستثمار لطنجة-تطوان.

وفي 13 شتنبر 2003، تم تعيين السيد لفتيت من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عاملا على إقليم الفحص-أنجرة، قبل أن يعين في أكتوبر 2006 عاملا على إقليم الناظور، وهو المنصب الذي ظل يشغله إلى غاية تعيينه في مارس 2010 رئيسا ومديرا عاما لشركة التهيئة لإعادة تحويل المنطقة المينائية لطنجة-المدينة.

وفي 24 يناير 2014، جدد جلالة الملك ثقته فيه بتعيينه واليا على جهة الرباط - سلا - زمور - زعير، عاملا على عمالة الرباط.

وفي 5 أبريل 2017، عين صاحب الجلالة الملك محمد السادس السيد لفتيت وزيرا للداخلية، وهو المنصب الذي يشغله إلى يومنا هذا.

2. أعضاء مجلس الإدارة ممثلي الإدارة :

السيد خالد الخطاب عضو مجلس إدارة الصندوق ممثلا للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتبعية نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

حاصل على ماستر في إدارة الأعمال في المالية من جامعة أوكلاهوما سيتي (الولايات المتحدة الأمريكية)، يتوفر السيد خالد الخطاب على خبرة ثلاثة وعشرين سنة في الإدارة والاستراتيجية والتنمية ومالية السوق والشركات وتدبير المخاطر والأبنك والاستشارات في منظمات ذات مرجعية (بنك المغرب، صندوق الإيداع والتدبير، Mazars، ...).

يشغل السيد خالد الخطاب حاليا منصب مدير القطب المالي وقيادة الأداء بالوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتبعية نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وهو أيضا مدير وعضو/ رئيس لجن التدقيق والمخاطر/الاستثمار على مستوى العديد من المؤسسات والشركات الواقعة في نطاق الوكالة والتي تعمل في القطاعات الرئيسية للاقتصاد والتنمية الترابية والاستثمار والسياحة والبنية التحتية والأبنك ...

السيد حميد توفيق: عضو مجلس إدارة الصندوق ممثلا لصندوق الإيداع والتدبير

السيد توفيق هو خريج مدرسة البوليتكنيك في باريس والمدرسة الوطنية العليا للمناجم في باريس. وهو حاصل أيضا على شهادة الدراسات المعمقة في الرياضيات من جامعة باريس Dauphine.

يشغل السيد توفيق منصب نائب المدير العام لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير منذ ماي 2023. وكان يشغل سابقا منصب مدير عام ل CDG Capital منذ شتنبر 2010. وكان رئيسا لبورصة الدار البيضاء (2016-2020)، ورئيس Maghreb Titration ما بين 2010-2021.

يشغل السيد توفيق حاليا منصب عضو إدارة CDG Capital، وصندوق التجهيز الجماعي، والشركة المركزية لإعادة التأمين، والقرض العقاري والسياحي، وبورصة الدار البيضاء، وAtlanta-Sanad.

قبل انضمامه إلى مجموعة صندوق الإيداع والتدبير، شغل السيد توفيق منصب الرئيس المدير العام وأحد مؤسسي شركة Avenir Global Investment Advisors، وهي شركة استشارات استثمارية وتدبير أصول متخصصة في التنمية المستدامة ومقرها في سويسرا.

يتوفر السيد توفيق على خبرة تناهز 34 سنة في المالية الدولية حيث شغل العديد من المناصب العليا في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا. وفي مجموعة Suez ومجموعة القرض الفلاحي، تولى السيد توفيق على التوالي: المدير العام، المسؤول العالمي لمشتقات المواد الأولية، العضو المدير المسؤول عن أنشطة سوق الرأس المال في الدول الناشئة، المدير الجهوي لبنك الأعمال في آسيا، مدير التسويق والاستثمارات، المسؤول عن الدراسات الاستراتيجية والمنظمة الدولية.

(2) المصدر: السيرة الذاتية المختصرة لوزير الداخلية المنشورة في جريدة الصباح الصادرة في 8 أكتوبر 2021 (نسخة إلكترونية).

السيد توفيق هو عضو في **Bretton Woods Committee**، والرئيس المشارك للنادي الدولي لتمويل التنمية (IDFC). السيد توفيق شغوف بالتمويل المستدام وتمويل التنمية.

السيدة السعدية العروسي: عضو مجلس إدارة الصندوق ممثلة وزارة الاقتصاد والمالية

حصلت السيدة العروسي السعدية على شهادة الهندسة في الإحصاء من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط، وانضمت إلى وزارة الاقتصاد والمالية في سنة 1997 كإطار في قسم المالية المحلية التابعة لمديرية الميزانية. وفي سنة 2015، تم تعيين السيدة العروسي رئيسة مصلحة المالية المحلية بهذه المديرية. وتشغل منذ سنة 2019 منصب رئيسة مصلحة مراقبة الموارد المخصصة للجماعات الترابية التابعة لقسم المالية المحلية المذكورة أعلاه.

السيد محمد الإدريسي: عضو مجلس إدارة الصندوق ممثلاً عن وزارة الاقتصاد والمالية

السيد محمد الإدريسي خريج المدرسة الوطنية للإدارة بالرباط. بدأ مسيرته المهنية سنة 1997 بإدارة الجمارك حيث تقلد عدة مناصب أبرزها منصب مفتش بميناء الدار البيضاء ورئيس مكتب مراقبة التحصيل ودعم المحصلين. وفي سنة 2009، انضم السيد محمد الإدريسي إلى المفتشية العامة للمالية. بعد ذلك، التحق السيد محمد الإدريسي بإدارة الخزينة والمالية الخارجية بوزارة الاقتصاد والمالية حيث شغل منصب رئيس مصلحة في القطب المكلف بالقطاع المالي ثم في القطب المكلف بالعلاقات مع أفريقيا وأوروبا. يشغل السيد محمد الإدريسي حالياً منصب رئيس قسم التمويل القطاعي والإدماج المالي بمديرية الخزينة والمالية الخارجية بوزارة الاقتصاد والمالية.

السيد عبد اللطيف فزوان: عضو مجلس إدارة الصندوق ممثلاً عن وزارة التجهيز والماء

السيد عبد اللطيف فزوان حاصل على دبلوم في هندسة القناطر والطرق من باريس سنة 1992. بدأ حياته المهنية سنة 1992 في مكتب استغلال الموانئ كرئيس مشروع، ثم تم تعيينه رئيساً لمصلحة تهيئة وبناء بميناء الدار البيضاء. وفي سنة 1996، التحق السيد عبد اللطيف فزوان بوزارة التجهيز كمدير إقليمي لبنسليمان. بعد ذلك، شغل عدة مناصب ضمن مجموعة صندوق الإيداع والتدبير، أبرزها مكلف بمهمة بالإدارة العامة (تتبع الفروع وتهيئة ضفة وادي أبي رقراق)، ومدير عام شركة التنمية الكورا التي أعيدت تسميتها فيما بعد بشركة ديار المنصور، والمدير العام لشالة العقارية، والرئيس المدير العام لـ **Arribat Center**، عضو مجلس العديد من الفروع أو المساهمات، ورئيس المدير العام للشركة العامة للمواقف **Compagnie Générale des Parkings** بالإضافة إلى مدير العديد من شركات التنمية المحلية.

في سنة 2018، عاد السيد عبد اللطيف فزوان إلى وزارة التجهيز والماء، حيث شغل عدة مناصب، لا سيما مكلف بمهمة على مستوى مديرية الشؤون التقنية، ومدير الاستراتيجية والتمويل والتعاون بالنيابة. يشغل السيد عبد اللطيف فزوان حالياً منصب مدير الاستراتيجية والتمويل بالنيابة بوزارة التجهيز والماء، وهو عضو في العديد من مجالس إدارة مؤسسات ومقاولات عمومية تحت وصاية وزارة التجهيز والماء أو هيئات أخرى.

السيد محمد وحيد: عضو مجلس إدارة الصندوق ممثلاً عن وزارة التحول الطاقوي والتنمية المستدامة

يشغل السيد وحيد حالياً منصب مدير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في وزارة الطاقة والمعادن والبيئة في المملكة المغربية.

وهو حاصل على شهادة في هندسة الدولة من المدرسة الوطنية العليا للمناجم بالرباط وماستر في إدارة الأعمال الدولية من جامعة باريس **Dauphine**.

شغل السيد وحيد عدة مناصب مسؤولية داخل وزارة الطاقة والمعادن والبيئة، أهمها "رئيس قسم التنسيق والشؤون القانونية" كمكلف بالدراسات في الكتابة العامة و"رئيس مديرية التوزيع وسوق النفط".

السيد عبد الوهاب بلمدني: عضو مجلس إدارة الصندوق ممثلاً عن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

يشغل السيد عبد الوهاب بلمدني منصب مدير التخطيط والموارد المالية بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية بالمغرب منذ سنة 2018. كما يشغل أيضاً منصب مدير مديرية التجهيزات والصيانة بالنيابة.

قبل توليه مهامه في وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، شغل السيد بلمدني مناصب للمسؤولية في مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية (2010-2018) حيث شارك في مسلسل إعداد وتفعيل القانون التنظيمي للمالية بالإضافة إلى العديد من مشاريع مهيكلة فيما مرتبطة بالتمويل العمومي والتعاون مع الشركاء التقنيين والماليين الدوليين. شارك السيد بلمدني بشكل فعال في تدبير أزمة كوفيد-19 بالمغرب، سواء من خلال مسؤولياته كمدير بالنيابة مكلف بالاستثمارات وتجهيز البنيات الصحية، وكذلك اختصاصاته المتعلقة بالتمويل والتعاون الدولي على مستوى مديرية التخطيط والموارد المالية.

وفي إطار دوره كمنسق للتعاون الدولي في مجال الصحة، يرأس السيد بلمدني مع منظمة الصحة العالمية المجموعة الصحية لإعداد ورصد UNDAF وكذلك الإطار الجديد للتعاون للتنمية المستدامة. وهو عضو بالنيابة في المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية ومركز تنسيق للتعاون الصحي مع الاتحاد الأفريقي.

السيد بلمدني حاصل على شهادة مهندس الدولة في الاقتصاد الزراعي من معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة وماستر في الأبنك والأسواق المالية من جامعة François Rabelais de Tours (فرنسا) والعديد من الدورات التكوينية المعتمدة في مجال التمويل والقيادة حول أهداف التنمية المستدامة.

3. أعضاء مجلس الإدارة ممثلي المنتخبين

■ السيدة أمينة بوهودود: عضو مجلس إدارة الصندوق ممثلة للمنتخبين المحليين
انتخبت السيدة بوهودود رئيسة للمجلس الجماعي للكيفيات - إقليم تارودانت.

■ السيد محمد شوقي: عضو مجلس الإدارة ممثل للمنتخبين المحليين
انتخب السيد شوقي رئيساً للمجلس الجماعي لفم الجمعة - إقليم أزيلال.

■ بدر الموساوي: عضو مجلس الإدارة ممثل للمنتخبين المحليين
انتخب السيد الموساوي رئيساً للمجلس الجماعي للمرسى - إقليم العيون.

أيضاً، وطبقاً لمقتضيات المادة 10 من القانون 90-31 السالف الذكر، تتم المراقبة المالية للمؤسسة من طرف مندوب الحكومة الذي أوكلت إليه مهمة الحرص على مدى مطابقة قرارات الصندوق مع مقتضيات القانون 90-31 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي المشار إليه أعلاه، وكذا مع السياسة العامة التي تنهجها الدولة في الميدان المالي. ويجب على مجلس الإدارة أن يحصل على موافقته فيما يخص:

■ تحديد البرنامج العام للقروض ؛

■ حصر ميزانية تسيير وتجهيز الصندوق ؛

■ تخصيص الأرباح ؛

■ النظام الأساسي وأجور المستخدمين.

وتجدر الإشارة إلى أن مهمة وأساليب عمل مجلس إدارة الصندوق (التركيبة، دعوة الأعضاء، النصاب القانوني، المداورات ...) تنظمها أحكام القانون رقم 90-31 السالف الذكر ومرسوم تطبيقه، مع مراعاة الوضع القانوني للصندوق بوصفه مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والتي تنظمها مقتضيات القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والمؤسسات التي تدخل في حكمها كما تم تعديلها وتتميمها.

وفي الأخير، وتطبيقا لمقتضيات المادة 5 من المرسوم رقم 351-90-2 السالف الذكر، يجتمع مجلس إدارة الصندوق مرتين على الأقل في السنة :

■ قبل 31 ماي لحصر حسابات السنة المنتهية ؛

■ قبل 31 أكتوبر لدراسة وحصر ميزانية الصندوق والبرنامج التوقعي للسنة المقبلة.

وقبل انعقاد إجتماع مجلس الإدارة، توجه المديرية العامة للصندوق إلى رئيس المجلس، ملفا يضم العناصر التالية:

■ جدول الأعمال ؛

■ محضر إجتماع المجلس الأخير ؛

■ مشاريع القرارات المزمع المصادقة عليها في الإجتماع المقبل ؛

■ التقرير التدبيري المزمع عرضه خلال المجلس، وعند الإقتضاء، الوثائق والتقارير التي سيتمكن أعضاء المجلس، على أساسها، من المساهمة في المناقشة واتخاذ القرارات الضرورية ؛

■ جدول يبين تفعيل توصيات أعضاء المجلس المتخذة خلال الإجتماعات السابقة، عند الضرورة.

كما يتم إرسال هذا الملف إلى كافة أعضاء المجلس، ومندوب الحكومة، ومندوبي الحسابات قبل انعقاد مجلس الإدارة.

ووعيا بأهمية بدعم المساواة بين الرجل والمرأة داخل البنك وتشجيع تمثيل كلا الجنسين في تنظيمه، صادق المجلس الإداري، في اجتماعه بتاريخ 31 ماي 2023، على سياسة النوع الخاصة بالصندوق وذلك طبقا لتوصية بنك المغرب 1/W/2022 المؤرخة ب 19 ماي 2022 والمتعلقة بالأخذ بعين الاعتبار لبعد النوع في مؤسسات الائتمان الجاري بها العمل.

ومن ثم، فإن هذه السياسة ستمكن من تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (سياسة التوظيف، وتدريب المسار المهني، والأجور، والتكوين...) وضمان التوازن بين الرجال والنساء داخل مختلف هيئات الحكامة.

تعمل هذه السياسة على توطيد بيانات السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق، خاصة فيما يتعلق باحترام المساواة بين الجنسين، وترتكز على محاور استراتيجية المسؤولية الاجتماعية والبيئية للصندوق، وخاصة المحور 2 "الاجتماعي". (انظر النقطة 1.1 المتعلقة بنوع واستراتيجية المسؤولية المجتمعية والبيئية للصندوق).

اللجان المتخصصة

لجان منبثقة عن مجلس الإدارة

لجنة التدقيق والمخاطر

بوصفه بنكاً، تمكن صندوق التجهيز الجماعي من الامتثال لممارسات الحكامة الأكثر صرامة. وهكذا وطبقا للقوانين البنكية، أصبح الصندوق يتوفر منذ سنة 2003 على لجنة التدقيق والمخاطر والتي تعمل على مساعدة مجلس الإدارة على تقييم مدى تناسق وملاءمة نظام المراقبة الداخلية.

وطبقا لمقتضيات دورية والي بنك المغرب رقم 4/W/2014 المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات القرض بتاريخ 30 أكتوبر 2014، صادق مجلس إدارة الصندوق، خلال اجتماعه المنعقد في 26 ماي 2015، على مقترح إنشاء لجنة التدقيق والمخاطر نظرا لحجم المؤسسة، وعمل على تحديد تركيبتها.

تركيبة لجنة التدقيق والمخاطر

المدير العام للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي	رئيسا
لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، أو من ينوب عنه	
الوالي، المفتش العام للإدارة الترابية (وزارة الداخلية) أو من ينوب عنه	عضو دائم
مدير الخزينة والمالية الخارجية (وزارة الاقتصاد والمالية) أو من ينوب عنه	عضو دائم

تخضع لجنة التدقيق والمخاطر لميثاق يحدد مهامها ومكوناتها ومجال تدخلها وآليات عملها. وقد صادق مجلس الإدارة المنعقد في 27 ماي 2016 على هذا الميثاق. ترمي أشغال لجنة التدقيق والمخاطر إلى تحقيق هدف مزدوج يتجلى في مساعدة مجلس الإدارة في تقييم جودة وتناسق نظام المراقبة الداخلي للصندوق، ومواكبتها بخصوص استراتيجية تدبير المخاطر.

وتكمن مهام لجنة التدقيق والمخاطر أساسا في:

1. ما يتعلق بالمعلومة المالية والمحاسبية:

■ التحقق من مصداقية ودقة المعلومات المالية الموجهة لمجلس الإدارة والأطراف الأخرى، وتقييم ملاءمة الأساليب المحاسبية المتبعة لإعداد الحسابات.

2. ما يتعلق بالمراقبة الداخلية :

- تقييم جودة نظام المراقبة الداخلية؛
- تقييم مدى ملاءمة الإجراءات التصحيحية المتخذة أو المقترحة لسد الثغرات أو أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية؛
- التوصية بتعيين مندوبي الحسابات؛
- تحديد مجالات المخاطر الأدنى التي يجب على المدققين الداخليين ومندوبي الحسابات تغطيتها؛
- الموافقة على ميثاق التدقيق ومخطط التدقيق وتقييم الموارد البشرية والمادية المخصصة لوظيفة التدقيق الداخلي؛
- الإحاطة علما بتقارير النشاط والتوصيات الصادرة عن وظيفة التدقيق الداخلي والمراقبة المستمرة والمطابقة، ومندوبي الحسابات والسلطات الإشرافية وكذلك الإجراءات التصحيحية المتخذة.

3. فيما يتعلق باستراتيجية تدبير المخاطر:

- تقديم الاستشارة لمجلس الإدارة حول استراتيجية المخاطر ودرجة تجنب المخاطر؛
- التأكد من احتواء مستوى المخاطر في الحدود الموضوعية من طرف هيئة الإدارة طبقا لدرجة تجنب المخاطر التي حددها مجلس الإدارة؛
- تقييم جودة منظومة قياس والتحكم ورصد مخاطر الصندوق؛
- التأكد من ملاءمة نظام المعلومات مع المخاطر المحدقة؛
- تقييم الموارد البشرية والمادية المخصصة لوظيفة تدبير المخاطر والمراقبة المستمرة للصندوق والحرص على استقلاليتها.

ويمتد نطاق تدخل لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر ليشمل جميع وحدات الصندوق. كما يتدخل في كافة الميادين أو العمليات الإدارية والمحاسبية والمالية والوظيفية أو العملياتية.

تجتمع لجنة تدقيق الحسابات والمخاطر بدعوة من رئيسها، مرة على الأقل خلال كل ستة أشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك. وتقدم لمجلس الإدارة تقريرا حول أشغالها.

لجنة التعيين والأجور

لجن منبثقة عن المديرية العامة

لجنة المخاطر الداخلية

أصبح صندوق التجهيز الجماعي يتوفر منذ سنة 2009، على لجنة المخاطر الداخلية والتي تمت مراجعة مهامها وأساليب عملها في سنة 2019. وطبقا لقرار السيد العامل، المدير العام، رقم 32 بتاريخ 3 أبريل 2019، حُدثت مهام لجنة المخاطر الداخلية على الخصوص فيما يلي:

1. فيما يتعلق بتدبير مخاطر القرض :
 - التأكد من تناسق أنشطة الصندوق مع توجهاته الاستراتيجية وكذا درجة تجنب المخاطر ؛
 - دراسة تنزيل المستويات العامة لتجنب المخاطر في إطار الحدود الداخلية والحرص على احترام هذه الحدود ؛
 - التأكد من فعالية نظام القياس والتحكم والرصد لمخاطر تركز القرض ؛
 - دراسة وتتبع تطور الحقوق المعلقة الأداء والحقوق الضعيفة وإقرار التدابير المزمع اتخاذها ؛
 - دراسة، بشكل منتظم، مدى أهمية اختبار الضغط وتقييم النتائج، واتخاذ التدابير الرامية لتقليص المخاطر حينما تفرز اختبارات الضغط نقاط الضعف.

2. فيما يتعلق بتدبير المخاطر العملياتية :

- الحرص على نشر نظام تدبير المخاطر العملياتية لدى مختلف وحدات البنك ؛
- إجراء مراجعة دورية لتطور التعرض للمخاطر العملياتية والخسائر والحوادث العملياتية ؛
- دراسة تطورات خارطة المخاطر العملياتية والمصادقة عليها ؛
- مراقبة تطور كلفة المخاطر العملياتية عند الإبلاغ عن خسائر عملياتية ؛
- التأكد من فعالية نظام التجميع والإبلاغ عن الحوادث ؛
- التأكد من تتبع وإضفاء الطابع الرسمي للمراقبة وتدبير المخاطر على مستوى مختلف وحدات الصندوق ؛
- دراسة وتقييم نظام استمرارية نشاط البنك ؛
- المصادقة على الإجراءات المتعلقة بتدبير المخاطر العملياتية الموجهة إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومجلس الإدارة.

طبقا لمقتضيات دورية والي بنك المغرب رقم 4/W/2014 لوالي بنك المغرب المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات القرض بتاريخ 30 أكتوبر 2014، وتلك المتعلقة بتوجيهات والي بنك المغرب رقم 1/W/2014 المتعلقة بالحكامة لدى مؤسسات القرض بتاريخ 30 أكتوبر 2014، أنشأ مجلس إدارة الصندوق، خلال اجتماعه المنعقد في 29 ماي 2019، لجنة التعيين والأجور وصادق على ميثاقها الذي يحدد مهامها وتركيباتها وآليات عملها.

وتتكون هذه اللجنة، من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، في طور التعيين. ويمكنها اللجوء إلى أي خبير أو شخص تعتبر مساهمته مفيدة بالنظر للنقط المدرجة في جدول أعمال اجتماعاتها.

وتكمن مهام هذه اللجنة على الخصوص في:

- إبداء الرأي في عملية توظيف وتعيين مسيري الصندوق ؛
- إبداء الرأي في سياسة أجور الصندوق.

تجتمع لجنة التعيين والأجور بدعوة من رئيسها على الأقل مرة في السنة، وكلما دعت الضرورة لذلك.

لجنة أحدثت بموجب قانون الصندوق

لجنة القرض

طبقا لمقتضيات المادة 7 من القانون رقم 31-90 السالف الذكر، أحدثت لدى الصندوق، لجنة القرض التي تتكلف بدراسة ومنح القروض والسلفات، طبقا للشروط المحددة من طرف مجلس الإدارة.

تركيبة لجنة القرض (انظر المادة 6 من المرسوم رقم 2-90-351 السالف الذكر)	
الرئيس	العامل، المدير العام للصندوق
أعضاء دائمين	ممثلان معينان من طرف وزير الداخلية
أعضاء دائمين	ممثلان معينان من طرف وزير الاقتصاد والمالية
عضو دائم	ممثل معين من طرف المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير

يمكن أن ينظم للجنة القرض، بصفة استشارية، ممثلين عن أي وزارة أو هيئة يُعتبر رأيها ضروريا.

طبقا لمقتضيات المادة 7 من المرسوم رقم 2-90-351 السالف الذكر، تجتمع هذه اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الضرورة لذلك ومرة في الشهر على الأقل. كما يمكن للجنة القرض أن تجتمع بطلب مكتوب من أحد أعضائها إذا دعت الظروف إلى ذلك.

تركيبة مجلس المخاطر الداخلية

الرئيس	العامل، المدير العام، أو من ينوب عنه
عضو دائم	الكاتب العام
عضو دائم	مدير قطب العمليات
عضو دائم	مدير القطب المالي
عضو دائم	المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة
عضو دائم	المدير المفوض المكلف بالمحاسبة والارضاء
عضو دائم	المسؤول عن المطابقة والحكامة

تجتمع لجنة المخاطر الداخلية بدعوة من رئيسها مرة كل 3 أشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

لجنة مطابقة الأصول والخصوم (ALCO)

منذ سنة 2017، أصبح صندوق التجهيز الجماعي يتوفر على لجنة مطابقة الأصول والخصوم والخزينة والتي تمت مراجعة تسميتها وتركيباتها وأساليب تسييرها خلال سنة 2019.

في إطار تفعيل خطة العمل لمطابقة الصندوق مع أحكام توجيه والي بنك المغرب رقم 2/W/2021 المتعلق بتدبير مخاطر معدل الفائدة المرتبطة بالحقيبة البنكية بتاريخ 4 مارس 2021، تمت مراجعة تشكيل هذه اللجنة سنة 2021، وذلك بموجب قرار السيد العامل، المدير العام رقم 2367 بتاريخ 15 شتنبر 2021.

وطبقا لقرار السيد العامل، المدير العام، رقم 25 بتاريخ 22 فبراير 2019، كما تم تعديله بقرار رقم 2367 بتاريخ 15 شتنبر، حددت اختصاصات هذه اللجنة على الخصوص فيما يلي:

- إعداد وتفعيل سياسة تدبير أصول وخصوم البنك بمختلف مكوناتها (إعادة التمويل، التوظيف، التحويل، التغطية، مردودية الأموال الذاتية...) طبقا للتوجيهات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والمقتضيات التشريعية والتنظيمية ؛

- تقييم سياسة التسعيرة المطبقة على الزبناء ؛
- تحديد الحدود الضرورية لتأطير مخاطر معدلات الفائدة والسيولة ؛

- الحرص على توازنات حصيلة البنك ؛
- تقييم آثار إطلاق منتوجات جديدة أو أنشطة جديدة تضم مخاطر على معدلات الفائدة أو السيولة، أو على الوضعية المالية للبنك ؛

- تتبع نوعية مخاطر البنك (مخاطر السيولة، مخاطر معدلات الفائدة والصرف) على ضوء الحدود الداخلية والتنظيمية المحددة من طرف البنك ؛

- المصادقة على الاتفاقيات وطرق تحديد معدلات الفائدة.

3. فيما يتعلق بتدبير المخاطر المرتبطة بالأنشطة الخارجية :

- التأكد من تتبع المخاطر المرتبطة بالأنشطة الخارجية.

4. فيما يتعلق بتعزيز نظام المراقبة الداخلي:

- التأكد من ملائمة وفعالية نظام المراقبة الداخلي ؛
- إجراء مراقبة فعالة ومنتظمة لتدابير تحسين نظام المراقبة الداخلية وتعزيز ثقافة المراقبة الداخلية على مستوى مختلف وحدات البنك ؛
- التأكد من مطابقة المساطر الداخلية مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها ومع المعايير والممارسات المهنية والأخلاقية ؛
- معالجة جميع الأسئلة المتعلقة بتحسين نظام المراقبة الداخلية ؛

- دراسة دليل المراقبة الداخلية والمصادقة عليه ؛
- دراسة التقرير السنوي حول المراقبة الداخلية الموجه لبنك المغرب ؛
- تتبع تفعيل جميع مخططات العمل لتفادي الأعطال التي كشفت عنها هيئات المراقبة الداخلية والخارجية.

5. فيما يتعلق بالمطابقة مع المتطلبات القانونية والاحترافية:

بخصوص المطابقة مع المتطلبات القانونية والاحترافية، تقوم لجنة المخاطر الداخلية بالتأكد من مدى مطابقة نظام ونماذج تدبير المخاطر التي تم وضعها مع متطلبات القوانين الاحترافية. كما تحرص أيضا على احترام المعايير الاحترافية المطبقة على الصندوق. وفي هذا الإطار، تحرص لجنة المخاطر الداخلية بالخصوص على احترام:

- قواعد الملائة ؛
- نظام الحد من تمركز مخاطر القرض تجاه نفس المقترض.

6. الحكامة والإشراف والمراقبة الخارجية للصندوق :

تحرص لجنة المخاطر الداخلية على تفعيل التوصيات المتعلقة بمجال تدخلها والمنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر وكذا عن المتدخلين في الإشراف والمراقبة الخارجية.

وينظم لجنة المخاطر الداخلية، ميثاق يحدد مهامها، وتركيباتها وأساليب تسييرها.

يمكن لهذه اللجنة اللجوء إلى أي خبير أو شخص تعتبر مساهمته مفيدة بالنظر للنقط المدرجة في جدول أعمال اجتماعاتها.

تخضع اللجنة إلى ميثاق يحدد مهامها وتركيبها وآليات عملها.

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها، حضوريا أو عن بعد، كل ستة أشهر على الأقل، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

لجنة أمن نظام المعلومات

يتوفر الصندوق منذ دجنبر 2023، على لجنة أمن نظام المعلومات (CSSI) المسؤولة عن قيادة استراتيجية الصندوق فيما يتعلق بأمن نظام معلومات البنك.

وطبقا لقرار العامل المدير العام رقم 4301 بتاريخ 15 دجنبر 2023، تشمل مهام اللجنة على ما يلي:

- الحرص على تتبع تفعيل سياسة أمن نظم المعلومات واحترامها من طرف مستخدمي الصندوق والأطراف الأخرى؛
- قيادة خطط العمل بشكل عام في مجال أمن نظم المعلومات، من خلال المصادقة والالتزام بالإمكانيات المرتبطة بها والتحقق من التنفيذ السليم لخطط العمل هذه؛
- تتبع تطور خطة معالجة المخاطر المرتبطة بأمن نظم المعلومات وضمان المراجعة المنتظمة لخارطة مخاطر السلامة؛
- تتبع المشاريع الهيكلية في مجال أمن نظم المعلومات؛
- مراجعة المؤشرات المتعلقة بأمن نظم المعلومات وتتبع الإجراءات التي تمكن من تحسينها؛
- معالجة القضايا المتعلقة بالحوادث الكبرى المتعلقة بأمن نظم المعلومات؛
- الموافقة على تخصيص الموارد الضرورية لتفعيل إجراءات أمن نظام المعلومات؛
- التحكيم بشأن أولويات البنك فيما يتعلق بأمن نظم المعلومات.

تركيبة لجنة أمن نظام المعلومات

الرئيس	الكاظم العام، أو من ينوب عنه
عضو دائم	المدير المفوض المكلف بمديرية التنظيم ونظام المعلومات
عضو دائم	المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة
عضو دائم	المسؤول عن مكتب إدارة المشاريع
عضو دائم	المسؤول عن التنظيم وأمن المعلومات
عضو دائم	المكلف بالبنية التحتية التكنولوجية (الأمن العملياتي)

ويمكن للجنة أن تستعين بأي خبير أو شخص ترى مساهمته مفيدة، فيما يتعلق بالنقاط المدرجة في جدول أعمال اجتماعاتها.

تخضع لجنة أمن نظام المعلومات لميثاق يحدد مهامها وتكوينها وأساليب عملها.

تجتمع لجنة أمن نظام المعلومات حضوريا أو عن بعد، بناءً على دعوة من رئيسها، مرة واحدة على الأقل كل ستة أشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

تركيبة لجنة مطابقة الأصول والخصوم

العامل، المدير العام، أو من ينوب عنه	الرئيس
الكاظم العام	عضو دائم
مدير قطب العمليات	عضو دائم
مدير القطب المالي	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بالحاسبة والارضاء	عضو دائم
المسؤول عن قسم مراقبة التدبير ومطابقة الأصول والخصوم	عضو دائم
المسؤول عن المطابقة والحكامة	عضو دائم

تخضع لجنة مطابقة الأصول والخصوم إلى ميثاق يحدد مهامها وتركيبها وآليات عملها.

وتجتمع بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

لجنة التنظيم ونظام المعلومات

أصبح صندوق التجهيز الجماعي يتوفر، منذ أبريل 2019، على لجنة التنظيم ونظام المعلومات تتكلف بقيادة استراتيجية الصندوق في مجال التنظيم، والتطوير وحكامة النظام المعلوماتي للبنك.

وطبقا لقرار السيد العامل، المدير العام، رقم 4300 بتاريخ 15 أبريل 2023، تكمن المهام الأساسية للجنة فيما يلي:

- الحرص على مواكبة الاستراتيجية المعلوماتية لاستراتيجية البنك؛
- ضمان تتبع تفعيل حقبة مشاريع نظام المعلومات والأمن؛
- إبداء الرأي بخصوص مختلف مكونات حكمة نظام المعلومات؛
- إبداء الرأي فيما يخص الميزانية المخصصة لمشاريع التنظيم ونظام المعلومات؛
- التأكد من تفعيل مخططات العمل للتصدي للإشكاليات المتعلقة بنظام المعلومات.

تركيبة لجنة التنظيم ونظام المعلومات

العامل، المدير العام، أو من ينوب عنه	الرئيس
الكاظم العام	عضو دائم
مدير قطب العمليات	عضو دائم
مدير القطب المالي	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية التنظيم ونظام المعلومات	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية الدعم	عضو دائم
المسؤول عن المطابقة والحكامة	عضو دائم
المسؤول عن مكتب إدارة المشاريع	عضو دائم
المسؤول عن التنظيم وحماية المعلومات	عضو دائم

لجنة الأخلاقيات

أحدث الصندوق بتاريخ 17 يوليوز 2023، لجنة الأخلاقيات والتي بدأت عملها في 1 مارس 2024. وتكلف هذه اللجنة، بالمهام التالية:

- إبداء الرأي في كل مسألة أخلاقية مدرجة في جدول أعمالها وتقديم أي توصية في هذا الشأن؛
- تنفيذ جميع الإجراءات التي من شأنها تشجيع تنمية الثقافة الأخلاقية داخل البنك؛
- ضمان تحديث مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني؛
- إجراء أو تفويض وظيفة التدقيق الداخلي و/أو شخص آخر داخلي أو خارجي لإجراء التحقيقات اللازمة لتقييم صحة الوقائع، موضوع الإنذار الأخلاقي، وفقا للشروط المنصوص عليها في مسطرة "الإنذار الأخلاقي"؛
- تقييم دوري لنظام الإنذار الأخلاقي للتأكد من فاعليته وفعاليته.

وتتكون لجنة الأخلاقيات، والتي وضعت تحت رئاسة العامل، المدير العام للصندوق، أو من يمثله، والمعين من بين الموظفين الذين لا يمارسون وظائف عملياتية، من الأعضاء التاليين:

تركيبة لجنة الأخلاقيات	
الرئيس	العامل، المدير العام، أو من ينوب عنه
عضو دائم	الكاتب العام
عضو دائم	المسؤول عن المطابقة والحكامة
عضو دائم	المسؤول عن وظيفة التدقيق الداخلي

وتخضع لجنة الأخلاقيات، لميثاق يحدد مهامها، وتركيبها وأساليب تسييرها. تجتمع لجنة الأخلاقيات حضوريا أو عن بعد، بناءً على دعوة من رئيسها، مرة واحدة على الأقل كل ستة أشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

تعويضات أعضاء المجلس الإداري

لا يستفيد أعضاء المجلس الممثلين للإدارة وللمنتخبين المحليين من أي تعويضات أو مكافآت الحضور وذلك طبقا للدورية رقم 12.99 بتاريخ 10 ماي 1999 المتعلقة بالتعويضات الممنوحة لأعضاء مجالس إدارة المؤسسات العمومية.

أجور المسيرين

تحدد أجرة المديرية العامة بقرار من وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية.

العلاقة مع المساهمين

بحكم أن المؤسسة في ملكية الدولة بنسبة 100% فليس للصندوق مساهمين آخريين.

2.3.2. الأخلاق والسلوك المهني والوقاية من الرشوة

الوقاية من الرشوة

يتوفر الصندوق منذ سنة 2008 على مدونة للأخلاق تركز على مبادئ عامة وقواعد حسن السلوك التي يجب أن تحكم السلوك اليومي لمستخدمي الصندوق أثناء مزاولتهم مهامهم.

وتهدف هذه المبادئ والقواعد بشكل خاص إلى تأكيد التزام البنك بالوقاية من المخاطر المتعلقة بالرشوة. وبالتالي، تملئ مدونة أخلاقيات الصندوق قواعد خاصة بحسن السلوك الواجب احترامها فيما يتعلق بقبول الهدايا والدعوات والمزايا المالية أو غيرها.

بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز مدونة الأخلاقيات سنة 2015 من خلال إدخال مقتضيات جديدة تهدف إلى زيادة تعزيز التزام البنك بالوقاية من جميع المخاطر المرتبطة بالرشوة. وبالتالي فقد جعل الصندوق من مكافحة الفساد أحد المبادئ العامة لمدونة الأخلاقيات الخاصة بالبنك. كما تم إدخال أحكام جديدة خاصة بالمستخدمين المشاركين في منح وتنفيذ الصفقات العمومية. كما أضيف إلى مدونة الأخلاقيات، نموذج الإعلان المتعلق بوضعية تضارب المصالح من أجل توقعها وتجنبها. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ اعتماد مدونة الأخلاق من طرف جميع مستخدمي الصندوق، ووفقاً للملاحظات والإبلاغات التي تم توجيهها للمسؤول عن المطابقة والحكمة، بصفته مسؤولاً عن مدونة الأخلاقيات، لم تتم ملاحظة أي صعوبة خاصة في تطبيق المدونة المذكورة.

أيضاً، وفي إطار تعزيز مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني، قام الصندوق بإجراء تحديث جديد لـ "مدونة الأخلاقيات" التي أصبحت "مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني". ويمثل هذا القانون الجديد التزام الصندوق القوي بالحفاظ على القواعد الأكثر صرامة وتعزيزها فيما يتعلق بالنزاهة والأخلاق والشفافية في ممارسة أنشطته وكذلك في إطار علاقاته الداخلية والخارجية.

وهكذا، تم تعزيز هذه المدونة أخذاً بعين الاعتبار المتطلبات التشريعية والتنظيمية الجديدة، ولا سيما أحكام توجيه بنك المغرب رقم 1/W/2022، المتعلق بالوقاية وتدابير مخاطر الرشوة من طرف مؤسسات الائتمان، مع مراعاة البعد المتعلق بنوع الجنس، وإنشاء لجنة للأخلاقيات ونظام تنبيه للأخلاقيات.

وتعد هذه المدونة جزءاً لا يتجزأ من نظام مكافحة الرشوة الذي اعتمدته الصندوق وصادق عليه مجلس الإدارة في 31 أكتوبر 2023 ودخل حيز التنفيذ في 1 مارس 2024.

كما أن الصندوق يتوفر على قانون المشتريات الذي يشكل الإطار المرجعي لتنفيذ عمليات الشراء التي يقوم بها البنك. ويمكن هذه المبادئ من ضمان فعالية الشراء والاستعمال السليم للموارد المخصصة.

وطبقاً لأحكام توجيه بنك المغرب رقم 1/W/2022 المؤرخ في 19 ماي 2022 المتعلق بالوقاية وتدابير مخاطر الرشوة من قبل مؤسسات الائتمان، قام الصندوق بإضفاء الطابع الرسمي على نظامه لمكافحة الرشوة. والذي يحدد استراتيجيته الشاملة لتدابير مخاطر الرشوة.

ويهدف هذا النظام إلى تحديد المكونات الرئيسية التي تركز عليها سياسة الصندوق لمكافحة الرشوة، والتي تسمح له بتحديد وتحليل وتقييم ومنع وكشف ومعاقبة أي سلوك من المحتمل أن يكون مشتبهاً بالرشوة أو انتهاك النزاهة.

وتهدف سياسة مكافحة الرشوة أيضاً إلى تحديد المبادئ الأساسية التي تم تفعيلها من طرف الصندوق في مكافحة الرشوة، والتأكيد من جديد على التزامه بنهج "عدم التسامح مطلقاً" فيما يتعلق بأي شكل من أشكال الرشوة وتحديد أدوار ومسؤوليات مستخدمي البنك وكذا مختلف الأطراف المشاركة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، وطبقاً لأحكام توجيه بنك المغرب رقم 1/W/2022 المذكور أعلاه، ولا سيما المادة 4 منه، صادق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 31 أكتوبر 2023 على سياسة مكافحة الرشوة المذكورة أعلاه، مع دخولها حيز التنفيذ في 1 مارس 2024.

حوادث الرشوة

إلى يومنا هذا لم يسجل الصندوق أي حادث متعلق بالرشوة.

4.2. معلومات حول الأطراف المشاركة

1.4.2. تأثيرات أنشطة الصندوق على السكان والتنمية الترابية

ووعيا منه بأن الاستثمار العمومي يعتبر أداة أساسية لقيادة النمو الاقتصادي الترابي، واصل البنك جهوده لزيادة مساعداته المالية لمواكبة دينامية الاستثمار على المستوى الجهوي والتغيير في السلم الذي حدث منذ بداية تفعيل الجهوية المتقدمة. يشكل عزم البنك على تعزيز تخضير نشاطه تحديا استراتيجيا يهدف إلى المساهمة في التنمية الترابية المرنة والشاملة من خلال تمويل الاستثمارات المحلية ذات التأثير الاجتماعي والبيئي القوي. وتمكن هذه الاستثمارات من تقليص الفوارق بجميع أشكالها وتحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين وخلق الثروة وفرص العمل.

وخلال سنة 2023، بلغت الالتزامات والسحوبات لفائدة الجماعات الترابية، على التوالي، أكثر من 4,3 مليار درهم وأزيد من 4 مليار درهم، أي بارتفاع ملحوظ مقارنة بسنة 2022، بنسبة تزيد على 60% بالنسبة للالتزامات، وأكثر من 38% بالنسبة للسحوبات.

ومن جهتها، بلغت القروض الممنوحة أكثر من 2,4 مليار درهم، وهمت تمويل 46 مشروعا، مما مكن للبنك من المساهمة في تحقيق استثمارات كبيرة لفائدة الجماعات الترابية.

وقد مكنت هذه التمويلات من انجاز مشاريع استثمارية غطت عدة قطاعات، ولا سيما البنية التحتية للطرق، والتهيئة الحضرية، والتجهيزات الثقافية والرياضية، والنقل الحضري، والصحة، والتعليم والتكوين المهني، وكذا تحسين ظروف جودة حياة السكان المحليين.

المساهمة في الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية

يواكب البنك الجماعات الترابية في جهودها الرامية إلى الحد من العجز في مجال البنية التحتية والخدمات الأساسية في الوسط القروي. وتهدف المشاريع الممولة بشكل أساسي إلى تحسين إمكانية ولوج السكان المعزولين إلى شبكة الطرق الوطنية والربط بشبكات الماء الصالح للشرب والتطهير والكهرباء. وتساهم هذه المشاريع ذات التأثير الاجتماعي القوي بشكل كبير في تحسين الظروف المعيشية والصحية لفائدة الفئات في وضعية هشاشة وكذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات الترابية. وتهم المؤشرات الواردة أدناه المشاريع الممنوحة برسم سنة 2023.

الماء الصالح للشرب والكهربة

الولوج إلى شبكة الماء الصالح للشرب

تمويل المشاريع الرامية إلى تحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب وظروف الحياة وصحة السكان، يمكن من مكافحة الهجرة القروية :

عدد السكان المستفيدين

22 637

نسمة على مستوى إقليم واحد

تغطية **206** كلم **32**

دوار

من شبكة الماء الصالح للشرب

موزعة على **6** جماعات تنتمي لإقليم واحد

الولوج للشبكة الكهربائية

تمويل المشاريع الهادفة إلى تحسين الولوج إلى الطاقة الكهربائية والظروف المعيشية للسكان:

تغطية

153

مسكن

عدد السكان المستفيدين

765

نسمة

كلم **40**

من الشبكة الكهربائية

تغطية

9

دوار

موزعة على

4

جماعات تنتمي لإقليم واحد

طرق قروية لفك العزلة

روابط طرقية

تمويل المشاريع الرامية إلى تقليص العجز في الطرق القروية والتي تمكن من فك العزلة وتحسين ظروف النقل والولوج إلى الخدمات الاجتماعية لفائدة الساكنة القروية المعزولة:

عدد السكان القرويين المستفيدين

486 555

نسمة

410 km **108**

من الطرق القروية
لفك العزلة

رابط طرق

موزعة على

4

جهات

18

عمالة وإقليم

64

جماعة

فك عزلة

188

دوار

27

مدرسة

ربط

إعادة تأهيل الطرق

تمويل مشروع مهيكلي لتعزيز الطريق الوطنية ذات الحركة المرورية الكثيفة، مما يمكن من تحسين ظروف سلامة المستعملين وانسيابية حركة المرور بين مدينتين.

تعزيز وتوسيع

19

كلم

من الطرق الوطنية

تجهيزات القرب الرياضية

تعميم التجهيزات الرياضية

تمويل المشاريع التي تهدف إلى بناء التجهيزات الرياضية (ملاعب القرب المتعددة الرياضات، ومراكز اجتماعي ورياضي، ومسبح...) تمكن من تنمية العالم القروي وشبه الحضري من خلال تسهيل ممارسة الرياضة للشباب في أفضل الظروف، وبالتالي تعزيز تنمية مواهبهم وتقويتها.

53 868

شاب مستفيد

8

تجهيزات رياضية

في الوسط القروي وشبه الحضري

موزعة على

6

أقاليم

منتمية لـ

2

جهات

8

جماعات مستفيدة

التكوين العالي

تحسين ظروف التعليم

تمويل مشروع إعادة تطوير الحرم الجامعي بهدف تحسين الظروف المروية داخل الحرم الجامعي وتشجيع ممارسة الرياضة وتحسين ظروف التعلم.

60 000

ألف

طالب يستفيدون

من الجامعات والمعاهد والمراكز المكونة للحرم الجامعي

1

موزعة على

جماعة واحدة مستفيدة

المساهمة في إعادة التأهيل الحضري وإعادة تصنيف الأحياء الناقصة التجهيز

تثمين التراث البيئي والثقافي والتاريخي

تمويل مشروعات لتثمين التراث البيئي والثقافي والتاريخي، الوطني والعالمي. وتمكن هذه المشاريع من تحسيس وتربية الأطفال والشباب خصوصا، حول أهمية الحفاظ على هذا التراث، وكذلك تثمين جودة العرض الثقافي والسياحي على مستوى 2 جماعات.

زراعة

60 401

شجرة وشجيرة

يبلغ عدد السكان المستفيدين

794 462

نسمة

معظمهم من الأطفال والشباب

موزعة على

2

أقاليم

منتمية لـ

2

جهات

2

جماعات مستفيدة

إعادة التأهيل الحضري وإعادة تصنيف الأحياء

المساهمة في إنجاز برامج التنمية الجهوية والحضرية من خلال تمويل مشاريع التهيئة وإعادة التأهيل الحضري وإعادة تصنيف الأحياء:

251 113

ساكن مستفيد

من تحسين ظروف المرور والتنقل والسلامة

تهيئة

120

كلم

من الطرق وممرات الراجلين

4 927

نقطة إنارة مزودة بإضاءة LED

تمكن من اقتصاد الطاقة الكهربائية

11 803

م2

من المساحات الخضراء تمت تهيئتها

كلم

33 200

من شبكة تصريف مياه الأمطار

موزعة على

8

أقاليم

منتمية لـ

6

جهات

16

جماعة مستفيدة

المساهمة في التنمية الجهوية للأنشطة الاقتصادية والصناعية

البنيات التحتية الصناعية والاقتصادية

تنمية الأنشطة الاقتصادية والصناعية

تمويل 6 مشاريع صناعية واقتصادية (منطقة صناعية، منطقة للأنشطة الاقتصادية واللوجستية...) في فروع وقطاعات ذات نمو وتحمل قيمة مضافة قوية ومرددة لفرص الشغل. تساهم هذه المشاريع المستدامة بيئيا في تحسين دخل السكان المحليين من خلال التولج إلى عمل قار ودائم:

خلق

14 140

منصب شغل قار

تجهيز مساحة

700 300 م²

موزعة على

3

أقاليم

منتمية لـ

2

جهات

5

جماعات مستفيدة

المساهمة في تنمية وتثمين الأنشطة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

البنية التحتية الثقافية

إغناء الإرث الثقافي

تمويل مشاريع البنية التحتية الثقافية التي تهدف إلى التنمية البشرية والثقافية من خلال تعزيز العرض الثقافي والفني وتحسين الجاذبية على مستوى جماعتين:

بنيات تحتية ثقافية

تمت تهيئتها

(مسرح، قطب ثقافي، قصر المؤتمرات)

3

45 060 م²

من المساحات تمت تهيئتها

521 227

بلغ عدد

السكان المستفيدين

نسمة

من العرض الثقافي المعزز

موزعة على

2

أقاليم

منتمية لـ

2

جهات

2

جماعات مستفيدة

المساهمة في تحديث وتعزيز عروض الرعاية والبنيات التحتية الصحية

البنيات التحتية الصحية

تعزيز وتحسين عرض الرعاية الصحية على مستوى جهة

تمويل 5 مشاريع للبنية التحتية الصحية (مستشفى إقليمي ومستشفى العمالة والقرب والاختصاصات) على مستوى 5 أقاليم تنتمي لنفس الجهة. وتهدف هذه المشاريع إلى تعزيز وتحسين تقديم الرعاية على مستوى الجهة وتقليص العجز من حيث عدد الأسرة والتخصصات والمعدات الطبية الحديثة، مما يمكن من تلبية حاجيات الرعاية للسكان المحليين وجعل الخدمات الطبية عالية الجودة في المتناول وقريبة، مع تقليل وقت التنقل إلى المدن البعيدة.

سريرا

450

لتحسين القدرة السريرية الجهوية

موزعة على

5

أقاليم

منتمية لـ

1

جهة

5

جماعات مستفيدة

امكانية خلق

1340

منصب شغل

نسمة

2 874 000

من السكان المستفيدين المحتملين

110 000 م²

مساحة تمت تهيئتها

المساهمة في صمود المناطق التي تواجه آثار تغير المناخ

إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في الري والصناعة

تمويل مشروع مهيكلي يهدف إلى إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في السقي، خاصة المساحات الخضراء، وكذا تلبية الحاجيات المائية للقطاع الصناعي. سيتمكن هذا الحل من مواجهة حالات الإجهاد المائي الناجمة عن حالات الجفاف المتكررة على مستوى الجهة:

للمياه العادمة المعالجة والمعاد استخدامها بحلول سنة 2025
من التدفق اليومي **44 000** م³

موزعة على

1
أقليم
منتمي ل
1
جهة

1000 هكتار

مساحة تم سقيها بالمياه العادمة المعالجة والمعاد استخدامها

الحماية ضد الفيضانات

تمويل مشاريع الحماية من الفيضانات التي تهدف إلى تعزيز القدرات الملائمة للمجال وحماية الأرواح والممتلكات من هذه المخاطر المناخية.

ساكن
تحسنت ظروف حمايتهم **1810**

موزعة على

1
أقليم
منتمي ل
1
جهة

3

جماعات مستفيدة

المساهمة في التحول المنخفض للكربون للمجال

التخفيف من انبعاثات الكربون وتوفير الطاقة

تمويل مشاريع تتضمن تدابير الفعالية الطاقية التي تدر فوائد من حيث تقليل انبعاثات الكربون واقتصاد الطاقة بالإضافة إلى المكاسب الاقتصادية من خلال خفض فاتورة الطاقة للجماعات الترابية:

تخفيض بمقدار

مكافئ إجمالي ثاني أكسيد الكربون **63 000**

في انبعاثات الغازات الدفيئة التراكمية طويلة عمر المشاريع

69 000

ميجاوات ساعة

من توفير التراكمي المحتمل للطاقة طويلة عمر المشاريع

تحسين الإطار البيئي المعيشي لـ

نسمة **81 262**

إنتاج الطاقة المتجددة

تمويل مشروع يحمل حلول إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة: التثمين الطاقوي من الأحوال عن طريق التوليد المشترك وتركيب الألواح الكهروضوئية. مما يجعل من الممكن تحقيق اقتصاد في فاتورة الطاقة وتجنب انبعاثات الكربون لتلبية حاجيات الطاقة الكهربائية في الموقع.

مكافئ ثاني أكسيد الكربون **258 460**
من الانبعاثات التراكمية التي تم تجنبها طويلة عمر المشاريع

358 000

ميجاوات ساعة

من الطاقة المتجددة التراكمية المتوقعة طويلة عمر المشاريع

2.4.2. التدابير التصحيحية المتخذة بخصوص الأنشطة التي لها تأثيرات سلبية محتملة أو مؤكدة على المجتمعات المحلية

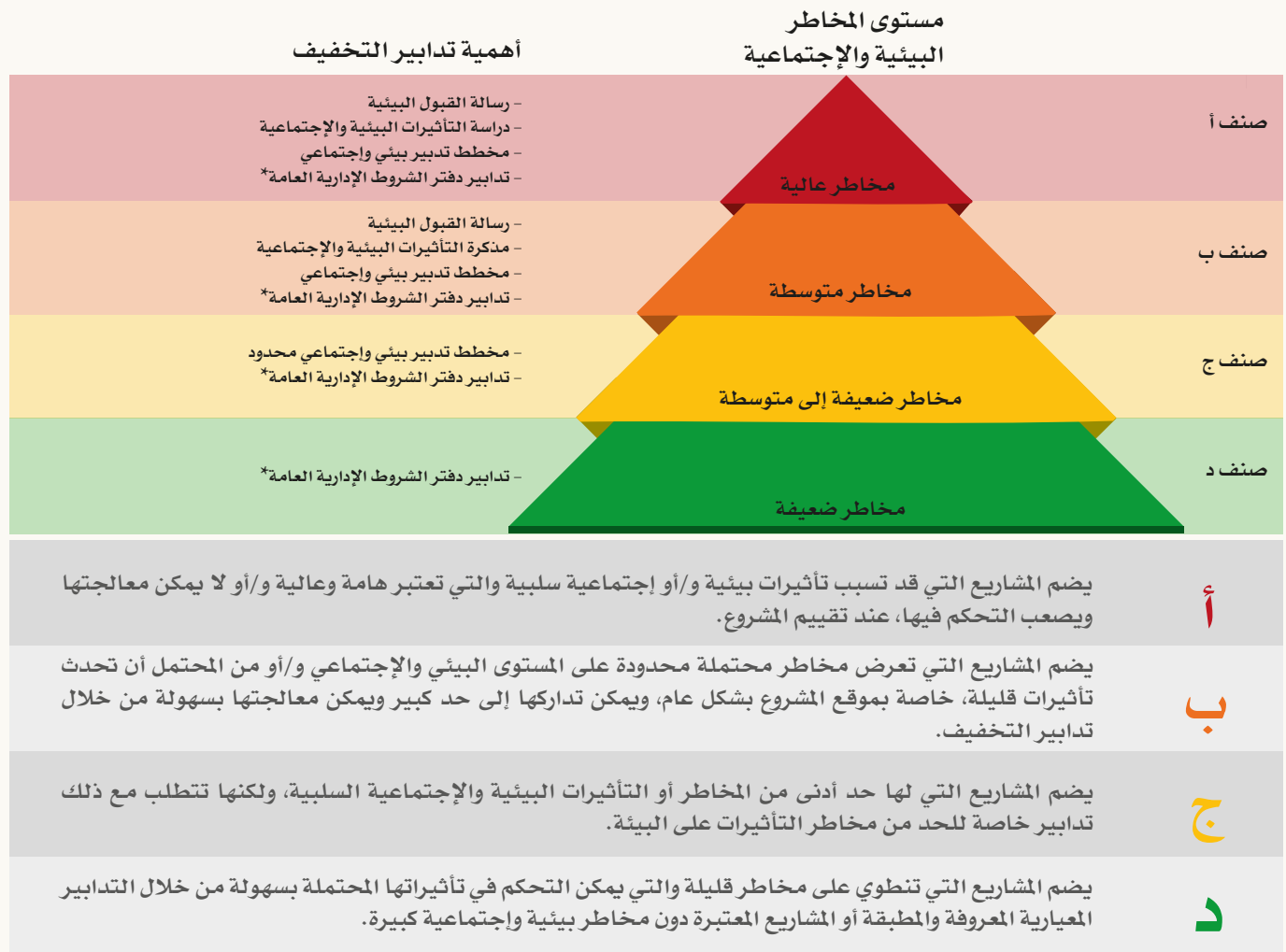
يطبق البنك الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية التي تمكن من تحسين النجاعة البيئية والاجتماعية للمشاريع المعروضة للتمويل من طرفه. يتم تسليط الضوء على التأثيرات الإيجابية وتقييمها، في حين يتم تحديد التداعيات السلبية التي يمكن أن تنجم عن هذه المشاريع على البيئة والعمال والمجتمعات المحلية وتديرها بشكل صحيح بالاعتماد على التدابير المناسبة حسب التصنيف البيئي والاجتماعي الممنوح للمشروع.

ويمكن التصنيف البيئي والاجتماعي للمشاريع من تحديد مدى أهمية تدابير التخفيف الضرورية لتوقع التأثيرات السلبية وتقليلها وتقليصها أو تعويضها عند استمرارها، عند الضرورة. ويتعلق الأمر ب:

- التدابير العامة المنصوص عليها في دفتر الشروط الإدارية العامة المتعلقة بحماية البيئة، وصحة وسلامة العمال والسكان، وتدابير نفايات الورش ...؛
- التدابير الخاصة التي تتطلب وضع مخطط التدبير البيئي والاجتماعي حسب طبيعة وحجم المشروع.

ويتم تلخيص طبيعة ومدى أهمية تدابير التخفيف الموصى بها حسب التصنيف البيئي والاجتماعي أدناه:

تصنيف المشاريع حسب مستوى المخاطر البيئية والاجتماعية



* : دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال (مرسوم رقم 14-394-2 بتاريخ 13 ماي 2016)

3.4.2. شروط الحوار مع الأطراف المشاركة

يحرص البنك على الحفاظ على الشروط المثلى للحوار والتبادل مع الأطراف المشاركة الرئيسية من خلال قنوات حوار مناسبة، وذلك بشكل منتظم أو محدد من أجل الاستجابة بفعالية لانتظاراتها وحاجياتها. من خلال منصة الخدمات الإلكترونية **E-services**، يقدم البنك للجماعات الترابية خدمة رقمية مناسبة لتمكينهم من الولوج بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بمنتجات وخدمات التمويل والمواكبة، والاطلاع على وضعية التزاماتها وكذلك تتبع ومعالجة مراسلاتها مع البنك. بالإضافة إلى ذلك، يولي البنك اهتماماً خاصاً لإشراك الجماعات الترابية وشركائها المؤسساتيين، بطريقة استباقية، عند تطوير عرض جديد مخصص للجماعات الترابية بهدف توفير أجوبة مناسبة وفعالة لانتظاراتهم وحاجياتهم فيما يخص التمويل والمواكبة.

4.4.2. خارطة الأطراف المشاركة

تشكل الأطراف المشاركة الرئيسية للصندوق مما يلي:



ويعرض الجدول أسفله أهم قنوات التواصل مع الأطراف المشاركة:

الأطراف المشاركة	قنوات التواصل*	التردد
الجماعات الترابية (الجهات، العمالات، الأقاليم، الجماعات....)	- منصة الخدمات الإلكترونية E-services - إجتماعات، مهام ميدانية، لقاءات مع الزبناء، مؤتمرات، أورش... - دعائم تواصلية مؤسسية - الموقع ورسائل البريد الإلكتروني، واتصالات هاتفية...	يوميًا، أو أسبوعيًا، أو شهريًا، أو لمرة واحدة وعند الحاجة حسب الحالة
مانحي الأموال الوطنيين والدوليين	- مهام الإفتحاص، في إطار التمويلات لدى المؤسسات المالية للتنمية - إجتماعات، مهام ميدانية، لقاءات، مؤتمرات، أورش... - دعائم تواصلية مؤسسية - الموقع ورسائل البريد الإلكتروني، واتصالات هاتفية...	يوميًا، أو أسبوعيًا، أو شهريًا، أو لمرة واحدة وعند الحاجة حسب الحالة
السلطات التنظيمية والمقاولين الفرعيين	- التقارير، والبيانات المالية، والمنشورات المالية، والبيانات الصحفية (الموقع الإلكتروني، جريدة الإعلانات القانونية ...) - الموقع ورسائل البريد الإلكتروني، واتصالات هاتفية...	سنوية ونصف سنوية وربع سنوية أو لمرة واحدة
الهيئات المهنية	- لجان موضوعاتية - إرجاءات حول المخاطر	شهرية أو ربع سنوية
الموردون	- قانون المشتريات - الموقع ورسائل البريد الإلكتروني، واتصالات هاتفية...	حسب الحاجة
وسائل الإعلام والصحافة	- الإعلانات المالية والبلاغات الصحفية (الموقع الإلكتروني، جرائد الإعلانات القانونية ...)	منتظمة وحسب الحاجة

*: لائحة غير حصرية

5.4.2. سياسات ومعايير انتقاء الأطراف المشاركة

الجماعات الترابية

في إطار مهمته، يعرض الصندوق حلول تمويل تتلاءم مع حاجيات الجماعات الترابية لإنجاز المشاريع في مختلف القطاعات التي تغطي جميع اختصاصاتها، كما تم تحديدها في القوانين التنظيمية رقم 14-111 و 14-112 و 14-113، المتعلقة على التوالي بالجهات، والعمالات والأقاليم، والجماعات، والتي تهدف إلى تحسين إطار عيش المواطن. من أجل التمكن من الولوج إلى حلول تمويل الصندوق، يتعين على المقترض استيفاء بعض الشروط، والتي ترمي أساسا إلى تحليل ملاءة الجماعات الترابية، في هذه الحالة:

- تتوفر على معدل مديونية (مجموع الأقساط السنوية / موارد الجماعة الترابية) أقل من 40% ما عدا قرار مخالف من مجلس الإدارة؛
- أن تكون خدمة الدين أقل من 80% من فائض الاستغلال؛
- المساهمة في تمويل المشروع بنسبة 20% من كلفته مع ضرورة تقديم عقار ذو وضعية سليمة؛
- تتوفر على الإمكانيات البشرية والمادية والتنظيمية لإنجاز المشروع بشكل يمكن من تفادي المخاطر العملية.

من جانبها، يجب أن تستوفي المشاريع المؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق، المعايير كما تم تحديدها في نموذج تدبير المخاطر للمؤسسة.

الموردون

يتم انتقاء موردي الصندوق طبقا للقواعد التي حددها قانون المشتريات الخاص بالصندوق الجاري به العمل كما تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الإدارة. ويحدد هذا الأخير الشروط والأشكال التي يتم بموجبها إبرام صفقات الأشغال والولائم وخدمات الصندوق. كما يحدد أيضا القواعد الخاصة بتنفيذ الصفقات المذكورة ومراقبتها.

كما تخضع مشتريات الصندوق لمبادئ حرية الولوج إلى الطلبات العمومية العامة والمعاملة المتساوية وضمان حقوق المتنافسين، وكذلك الشفافية في اختيارات صاحب المشروع.

وتمكن هذه المبادئ من ضمان فعالية الطلبات العمومية والاستعمال السليم للأموال العمومية. وتتطلب تحديدا مسبقا للحاجيات، واحتراما لالتزامات الإعلان والمنافسة واختيار العرض الأكثر فائدة اقتصاديا.

الشركاء

في إطار مهمته، يعمل الصندوق بتفاعل مع تطور محيطه وبدعم لمختلف السياسات العمومية ويحرص، بشكل دائم، على جمع الشروط المواتية للفرص الجديدة للشراكات المالية مع المؤسسات المتخصصة، ولا سيما المؤسسات الدولية للتنمية. وتشمل أوجه التضافر المالي الجديدة هذه، بالإضافة إلى خطوط التمويل التي تتعلق، على وجه الخصوص، بالمشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ، المنح المقدمة للمساعدة التقنية لفائدة الجماعات الترابية.

5.2. نقط أخرى

1.5.2. أهداف والتزامات الصندوق بخصوص المسؤولية المجتمعية والبيئية

تتمثل المسؤولية البيئية والمجتمعية للبنك في التزامه بالتحكم في المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بنشاطه ومساهمته في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة طبقا للقوانين الوطنية والتزامات المملكة الدولية. إن التزامات البنك في مجال المسؤولية البيئية والمجتمعية تمكنه من المساهمة في الجهود المبذولة من طرف الجماعات الترابية من حيث أخذها بعين الاعتبار وتحقيق الاستدامة على المستوى الترابي. ولتقييم مساهمته في هذا المجال بشكل أفضل، يلجأ البنك إلى أهداف التنمية المستدامة كلوحة قيادة لرصد التأثيرات والتداعيات الإيجابية للمشاريع الممولة في تحقيق أهداف الاستدامة.



2.5.2. الإنجازات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية والبيئية خلال الثلاث سنوات الاخيرة

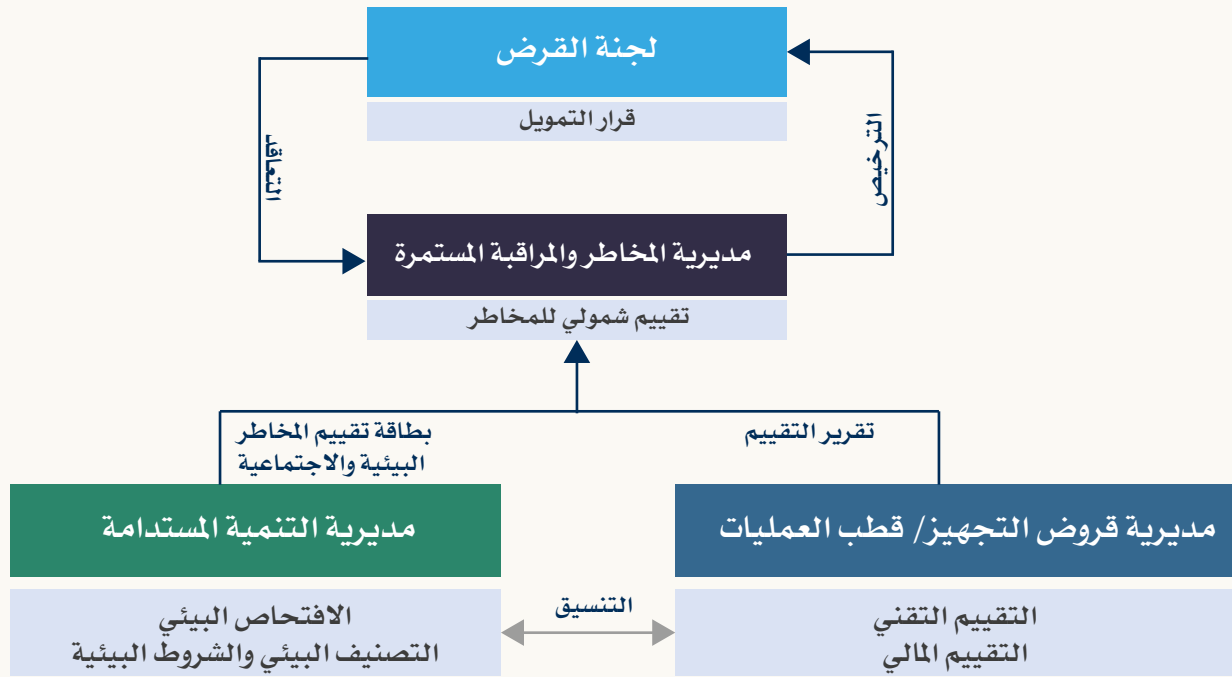
عملية إدماج المخاطر البيئية والاجتماعية

< المصادقة على السياسة البيئية والمجتمعية

وتماشيا مع الرؤية الاستراتيجية للمملكة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للمجالات الترابية، ونظرا لأهمية المعايير البيئية والاجتماعية والمناخية، بادر الصندوق منذ سنة 2020 إلى وضع نظامه للتدبير البيئي والاجتماعي. وفي أكتوبر 2021، صادق مجلس إدارة البنك على السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق، والتي تشكل الركيزة الأساسية لنظام التدبير البيئي والاجتماعي. ومكنت هذه السياسة، التي دخلت حيز التنفيذ في أبريل 2022، من إضفاء الطابع الرسمي وإعطاء بعد جديد لإدماج المخاطر البيئية والاجتماعية في مسلسل اتخاذ القرار في البنك.

< حكمة متعلقة بتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية

إن إدماج المخاطر البيئية والاجتماعية، تطبيقاً لمبدأ الفصل بين المسؤوليات، مكن من التوفر على ثلاثة مستويات للتدبير والمراقبة، وبالتالي تعزيز حكمة تدبير المخاطر الشاملة. ويتم منح قرار التمويل من طرف لجنة القرض على أساس معايير تقنية ومالية وبيئية واجتماعية. ويوضح الرسم البياني الهيكل التنظيمي المتعلق بتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية على النحو التالي:



< نشر نظام التدبير البيئي والاجتماعي

طبقا لسياسته البيئية والاجتماعية، كل مشروع يتم عرضه للتمويل من طرف البنك، يكون موضوع تقييم بشكل منهجي وتصنيف لمخاطره البيئية والاجتماعية.

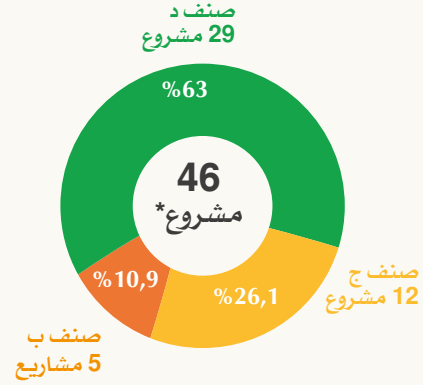
وبالتالي، فإن نتائج التصنيف البيئي والاجتماعي للمشاريع الـ 46 الممولة برسم سنة 2023 أسفرت على هيمنة المشاريع المصنفة ضمن الفئتين (د) و(ج)، أي أكثر من 89%، والتي تخص المشاريع ذات الحد الأدنى من المخاطر والتي يمكن السيطرة عليها بسهولة.

وتمثل مشاريع الفئة ب 10,9% من المشاريع الممولة. وتنطوي هذه المشاريع على مخاطر محتملة محدودة على المستويين البيئي والاجتماعي يمكن معالجتها بسهولة من خلال تدابير التخفيف.

في حين، لم يتم تسجيل أي مشروع من "الفئة أ". وتجمع هذه الفئة المشاريع التي يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات بيئية أو اجتماعية سلبية، تعتبر كبيرة أو عالية أو لا رجعة فيها ويصعب السيطرة عليها.

توزيع المشاريع حسب صنف المخاطر البيئية والاجتماعية*

هيمنة المشاريع المصنفة ضمن الفئتين (د) و(ج)، أي أكثر من 89%، والتي تخص المشاريع ذات الحد الأدنى من المخاطر والتي يمكن السيطرة عليها بسهولة



(*) : مشاريع ممنوحة في متم دجنبر 2023

زيادة تمويل المشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ

تعتبر الجماعات الترابية، وبشكل متزايد، فاعلا رئيسيا في التنزيل الترابي للأهداف الوطنية في مجال التخفيف والتأقلم، وبالتالي فهي مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى تفعيل برامج ومشاريع منخفضة الكربون وقادرة على الصمود في مواجهة التغير المناخي.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف الإدماج الأفضل للبعد المناخي في التخطيط الترابي، وتعزيز قدرات داخلية وموارد مالية كبيرة. ووعيا منه من كون تحديات تغير المناخ تتطلب اتخاذ التزام صارم من طرف جميع الأطراف المشاركة، اعتمد البنك مقارنة مؤيدة للمناخ تهدف إلى مواكبة الجماعات الترابية من أجل تعزيز وإبراز مشاريع التنمية المستدامة ومشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ.

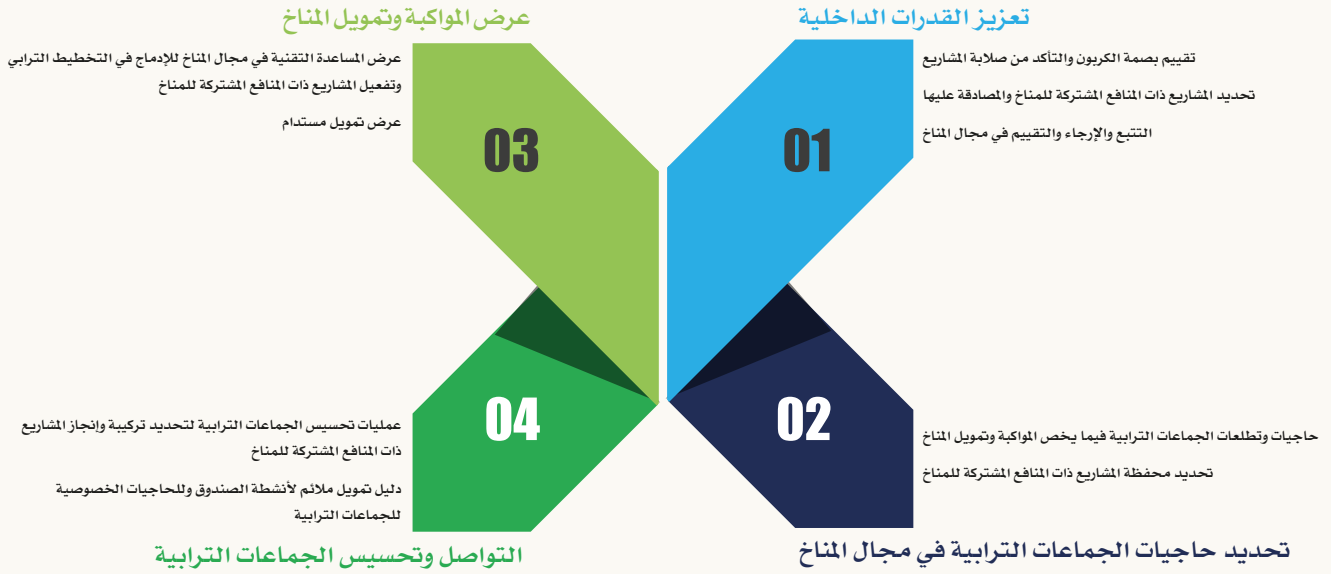
< خارطة طريق لإدماج المناخ

وقد وضع البنك خارطة طريق، تركز على مقارنة مؤيدة للمناخ، بهدف مساهمة أنشطته التمويلية للأهداف الوطنية والمساهمة في جهود الجماعات الترابية لتحقيق أهدافها فيما يتعلق بالصلابة والانتقال إلى خفض الكربون على المستوى الترابي. وينبغي أن يقود إدماج المناخ في استراتيجية التمويل إلى تعبئة تمويلات تنافسية، بما في ذلك المرتبطة بتمويل المناخ، وتحسين شروط تمويل الجماعات الترابية بهدف مواكبة بزوغ مشاريع ذات منافع مشتركة للمناخ، وبالتالي زيادة تمويلات البنك لفائدة المناخ.

مواكبة بزوغ مشاريع ذات منافع مشتركة للمناخ

خلال سنة 2023، قام البنك، بدعم من مكتب متخصص، بتطوير أدوات تقنية تمكن من مواكبة الجماعات الترابية في تحديد والتحقق من صحة وتقييم المشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ.

واصل البنك جهوده لوضع وسائل لتحسين حكامته وتعزيز قدراته التقنية لإغناء محفظته بالمشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ.



الإدماج المالي: مواكبة الجماعات الترابية ذات مؤشر تنمية ضعيف

حرص البنك على تعزيز الثقة التي تم نسجها مع مرور الوقت مع الجماعات الترابية، مما مكنه اليوم من معرفة كاملة بحاجيات وخصوصيات القطاع المحلي، ولا سيما الجماعات الترابية التي تعرف أعلى مستويات للعجز في البنية التحتية الأساسية، كما يتضح من خلال مؤشر التنمية المحلية المتعدد الأبعاد. كما واصل البنك الابتكار لإيجاد الحلول الملائمة لحاجياتها المحددة من خلال استخدام الرافعة المالية التي يوفرها الاقتراض وتعزيز قدراتها العملياتية الرامية إلى التنمية الترابية المندمجة التي تركز على الاستدامة وجودة عيش المواطنين وفق مقاربة مبنية على المساواة والتنوع.

خلال سنة 2023، قام البنك بتعاون مع شركائه بنشر عملية نموذجية همت الدفعة الأولى من الجماعات الترابية ذات مؤشر للتنمية المحلية المتعدد الأبعاد ضعيف فيما يتعلق بمشاريع الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية والتأقلم مع آثار التغير المناخي.

خفض بصمة الكربون للصندوق

ووعيا منه بدوره في تثمين المبادئ المسؤولة المنصوص عليها في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، شرع الصندوق في عملية قياس بصمته الكربونية المرتبطة بتسييره الخاص واتخاذ التدابير اللازمة للحد من انبعاثاتها، لا سيما من خلال الحد من استهلاكه للطاقة الكهربائية على مستوى مقره الرئيسي كرافعة مهمة لتقليل بصمته الكربونية. وتحقيقا لهذا الهدف، تم إجراء تدقيق طاقي خلال سنة 2023 يمكن من تحديد خيارات عقلنة استهلاكه للطاقة واستكشاف إمكانيات سبل تعويض بصمته الكربونية من خلال اللجوء إلى الطاقة النظيفة.

FONDS
D'EQUIPEMENT
COMMUNAL
صندوق التجهيز
الجماعي



الإعلان المالي

إلى غاية 31 دجنبر 2023

بنك التمويل المحلي

الحسابات الاجتماعية

إلى غاية 31 دجنبر 2023

بيان أرصدة التدبير		
ا - جدول تكوين النتائج		
31 دجنبر 2022	31 دجنبر 2023	
1 257 049	1 400 446	(+) الفوائد والعائدات المماثلة
595 522	733 489	(-) الفوائد والتكاليف المماثلة
661 527	666 977	هامش الفائدة
-	-	(+) عائدات التمويلات التشاركية
-	-	(-) تكاليف التمويلات التشاركية
-	-	هامش على التمويلات التشاركية
-	-	(+) العائدات من مستعقرات للقرض-إيجار وللكرء
-	-	(-) التكاليف عن مستعقرات للقرض-إيجار وللكرء
-	-	نتيجة عمليات للقرض-إيجار وللكرء
-	-	(+) عائدات من مستعقرات معطاة للإجارة
-	-	(-) تكاليف من مستعقرات معطاة للإجارة
-	-	نتيجة عمليات الإجارة
156	1 394	(+) الممولات المتحصلة
222	149	(-) الممولات المدفوعة
66	1 245	الهامش المتعلق بالعمولات
-	1 029	(+) نتيجة العمليات بخصوص سندات المعاملة
-	-	(+) نتيجة العمليات بخصوص سندات التوظيف
-	-	(+) نتيجة عمليات الصرف
-	-	(+) نتيجة العمليات بخصوص العائدات المتفرعة
-	1 029	نتيجة عمليات السوق
-	-	(+) نتيجة العمليات على سندات المضاربة والمشاركة
-	-	(+) مختلف العائدات البنكية الأخرى
-	-	(-) مختلف التكاليف البنكية الأخرى
-	-	حصة حاملي حسابات إيداعات الإستثمار
661 461	669 251	الناتج البنكي الصافي
-	-	(+) نتيجة العمليات بخصوص المستعقرات المالية
1 712	459	(+) عائدات الإستغلال الأخرى غير البنكية
178	216	(-) تكاليف الإستغلال الأخرى غير البنكية
60 222	62 079	(-) التكاليف العامة للإستغلال
602 772	607 414	الناتج الخام للإستغلال
-	1 535	(-/+) المخصصات الصافية لإسترجاع المún على الديون والإلتزامات بالتوقيع معلقة الأداء
-	15 760	(-/+) المخصصات الصافية الأخرى لإسترجاع المún
582 429	590 120	الناتج الجاري
- 28 403	- 180 214	الناتج الغير الجاري
216 131	210 819	(-) الضرائب على النتائج
337 895	199 087	الناتج الصافي للسنة المالية*

برسم سنة 2023، انخفض الناتج الصافي لصندوق التجهيز الجماعي مقارنة مع 2022، مع الأخذ بعين الاعتبار لمساهمة البنك في الصندوق الخاص بتدبير آثار الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية. ودون احتساب هذه المساهمة، سيكون الناتج الصافي في نفس المستوى الذي تم تسجيله في السنة السابقة.

II - القدرة على التمويل الذاتي		
31 دجنبر 2022	31 دجنبر 2023	(+) الناتج الصافي للسنة المالية
337 895	199 087	(+) المخصصات للإستخدامات ومún المستعقرات غير المجسدة والمجسدة
3 075	2 442	(+) المخصصات للمún من أجل نقصان قيمة المستعقرات المالية
-	-	(+) المخصصات للمún من أجل المخاطر العامة
24 100	21 363	(+) المخصصات للمún المقتنة
-	-	(+) المخصصات غير الجارية
3 095	5 603	(-) إسترجاع المún
-	-	(-) القيم المضافة للتفويت على المستعقرات غير المجسدة والمجسدة
-	-	(+) القيم الناقصة للتفويت على المستعقرات غير المجسدة والمجسدة
-	-	(-) القيمة المضافة للتفويت على المستعقرات المالية
-	-	(+) القيمة الناقصة للتفويت على المستعقرات المالية
-	-	(-) إسترجاع ممولات الإستثمار المتوصل بها
361 975	217 289	(+) القدرة على التمويل الذاتي
-	-	(-) الأرباح الموزعة
361 975	217 289	(+) التمويل الذاتي

جدول تدفقات الخزينة		
31 دجنبر 2022	31 دجنبر 2023	
1 257 205	1 402 869	عائدات الإستغلال البنكي المتحصلة
-	-	الإستردادات المعلقة بالديون المستخدمة
1 718	540	عائدات الإستغلال غير البنكي المتحصلة
595 745	733 618	تكاليف الإستغلال البنكي المدفوعة
28 587	180 511	تكاليف الإستغلال غير البنكي المدفوعة
57 147	59 638	التكاليف العامة للإستغلال المدفوعة
216 131	210 819	الضرائب المدفوعة على النتائج
361 313	218 823	I. التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من حساب العائدات والتكاليف
-	-	تغير :
725	1 251 379	الديون على مؤسسات القرض وما يماثلها
- 665 597	- 1 214 874	الديون على الزبناء
-	-	سندات المعاملات والتوظيف
- 261 356	23 641	أصول أخرى
-	-	سندات المضاربة والمشاركة
-	-	المستعقرات المعطاة للقرض-الإيجار وللكرء
-	-	المستعقرات المعطاة للإجارة
-	-	إيداعات الإستثمار الموظفة لدى مؤسسات القرض ومايماثلها
2 706 780	1 762 205	الديون إزاء مؤسسات القرض وما يماثلها
-	-	إيداعات الزبناء
-	-	ديون إزاء الزبناء على العائدات التشاركية
- 1 217 641	- 725 869	سندات الدين التي تم إصدارها
237 239	11 632	أصول أخرى
800 149	- 1 394 644	II. رصد تغيرات الأصول والخصوم للإستغلال
1 161 462	- 1 175 821	III. التدفقات الصافية بالخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال (I + II)
-	-	ناتج تفويئات المستعقرات المالية
-	-	ناتج تفويئات المستعقرات المجسدة وغير المجسدة
1 131 044	- 1 131 044	إقتناء المستعقرات المالية
328	1 176	إقتناء المستعقرات غير المجسدة والمجسدة
-	-	الفوائد المتحصلة
-	-	الأرباح المتحصلة
- 1 131 372	1 129 869	IV. التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار
-	-	الإعانات، الأموال العمومية والأموال الخاصة لضمانات المتحصلة
-	-	إصدار الديون التابعة
-	-	إيداعات الإستثمار المحصل عليه
-	-	إصدار الأسهم
-	-	دفع رؤوس الأموال الذاتية
-	-	إيداعات الإستثمار المستردة
-	-	الفوائد المدفوعة
-	-	أجور مدفوعة لإيداعات الإستثمار
-	-	الأرباح المدفوعة
-	-	V. التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
30 091	- 45 952	VI. التغيير الصافي للخزينة (III+IV+V)
24 384	54 474	VII. الخزينة عند إفتتاح السنة المالية
54 474	8 522	VIII. الخزينة عند إختتام السنة المالية

الحصيلة		
الأصول		
31 دجنبر 2022	31 دجنبر 2023	
54 474	8 522	القيم بالصندوق، الأبنك المركزي، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
221	1 251 600	الديون على مؤسسات القرض وما يماثلها
221	907	تحت الطلب
-	1 250 692	لأجل
26 848 614	28 061 641	ديون على الزبناء
2 787	2 403	قرض وتمويلات تشاركية للخزينة والإستهلاك
26 816 162	28 017 114	قرض وتمويلات تشاركية للتجهيز
17 186	14 559	قرض وتمويلات تشاركية عقارية
12 479	27 585	قرض وتمويلات تشاركية أخرى
-	-	الديون المكتسبة عن طريق شراء الفواتير
-	-	سندات المعاملة والتوظيف
-	-	أدبيات الخزينة والقيم المماثلة
-	-	سندات أخرى للدين
-	-	سندات الملكية
-	-	شهادات الصكوك
562 766	539 438	أصول أخرى
1 131 044	-	سندات الإستثمار
1 131 044	-	أدبيات الخزينة والقيم المماثلة
-	-	سندات أخرى للدين
-	-	شهادات الصكوك
25	25	سندات تشاركية والإستثمارات المماثلة
-	-	مشاركة في الشركات المرتبطة
25	25	سندات تشاركية أخرى والإستثمارات المماثلة
-	-	سندات المضاربة والمشاركة
-	-	الديون التابعة
-	-	إيداعات الإستثمار الموظف
-	-	مستعقرات معطاة للقرض-الإيجار وللكرء
-	-	مستعقرات معطاة للإجارة
154	95	المستعقرات غير المجسدة
42 138	40 931	المستعقرات المجسدة
28 639 435	29 902 251	مجموع الأصول

الخصوم		
31 دجنبر 2022	31 دجنبر 2023	
12 665 807	14 428 012	الأبنك المركزي، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
-	-	الديون إزاء مؤسسات القرض وما يماثلها
12 665 807	14 428 012	تحت الطلب
-	-	لأجل
-	-	إيداعات الزبناء
-	-	حسابات تحت الطلب دائنة
-	-	حسابات التوفير
-	-	إيداعات لأجل
-	-	حسابات أخرى دائنة
-	-	الديون إزاء الزبناء على العائدات التشاركية
9 958 173	9 226 263	سندات الدين التي تم إصدارها
1 000 155	1 000 154	سندات الدين القابلة للتداول
8 958 018	8 226 109	الإقتراضات السندية
-	-	سندات أخرى للدين تم إصدارها
271 396	283 028	الخصوم الأخرى
72 709	88 469	مún المخاطر والتكاليف
-	-	المún المقتنة
-	-	الإعانات والصناديق العمومية المرصودة وصناديق الضمان الخاصة
1 010 790	1 016 831	الديون التابعة
-	-	إيداعات الإستثمار محصل عليها
-	-	فوارق إعادة التقييم
3 322 666	3 660 561	الإحتياطات والأقساط المرتبطة برأس المال
1 000 000	1 000 000	رأس المال
-	-	المساهمون. رأس المال الغير المدفوع (-)
-	-	المرحل من جديد (+/-)
-	-	النتائج الصافية التي لم يتم رصدھا بعد (+/-)
337 895	199 087	النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)
28 639 435	29 902 251	مجموع الخصوم

خارج الحصيلة		
إلتزامات معطاة		
31 دجنبر 2022	31 دجنبر 2023	
5 185 755	4 990 773	إلتزامات التمويل المعطاة لفائدة مؤسسات القرض وما يماثلها
-	-	إلتزامات التمويل المعطاة لفائدة الزبناء
5 185 755	4 990 773	إلتزامات الضمان لأمر مؤسسات القرض وما يماثلها
-	-	إلتزامات الضمان لأمر الزبناء
-	-	السندات المشتراة إسترداديا
-	-	سندات أخرى يجب تسليمھا
2 781 831	2 132 329	الإلتزامات المستلمة
2 781 831	2 132 329	إلتزامات التمويل المستلمة من مؤسسات القرض وما يماثلها
-	-	إلتزامات الضمان المستلمة من مؤسسات القرض وما يماثلها
-	-	إلتزامات الضمان المستلمة من الدولة وهيئات أخرى للضمان
-	-	السندات التي تم بيعھا إسترداديا
-	-	سندات أخرى للإستلام
-	-	سندات المشاركة والمضاربة للإستلام

حساب العائدات والتكاليف		
عائدات الإستغلال البنكي		
31 دجنبر 2022	31 دجنبر 2023	
1 257 205	1 402 869	الفوائد والأجور و العائدات المماثلة على العمليات مع مؤسسات القرض
1 972	11 801	الفوائد والأجور والعائدات المماثلة على العمليات مع الزبناء
1 255 077	1 360 901	الفوائد والعائدات المماثلة على سندات الدين
-	27 744	العائدات على سندات الملكية وشهادات الصكوك
-	-	العائدات على سندات المضاربة والمشاركة
-	-	العائدات على مستعقرات للقرض-إيجار وللكرء
-	-	العائدات على مستعقرات معطاة للإجارة
156	1 394	العمولات على تقديم الخدمة
-	1 029	العائدات البنكية الأخرى
-	-	تحويل أعباء إيداعات إستثمار محصل عليها
595 745	733 618	أعباء الإستغلال البنكي
255 315	396 295	الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع مؤسسات القرض
-	-	الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع الزبناء
340 207	337 175	الفوائد والتكاليف المماثلة على سندات الدين التي تم إصدارھا
-	-	تكاليف على سندات المضاربة والمشاركة
-	-	التكاليف على المستعقرات للقرض-إيجار وللكرء
-	-	التكاليف على المستعقرات المعطاة لإجارة
222	149	التكاليف البنكية الأخرى
-	-	تحويل عائدات إيداعات إستثمار محصل عليها
661 461	669 251	الناتج الصافي البنكي
1 712	459	عائدات الإستغلال غير البنكي
178	216	أعباء الإستغلال غير البنكي
60 222	62 079	التكاليف العامة للإستغلال
47 319	48 256	تكاليف المستخدمين
840	847	الضرائب والرسوم
5 375	6 698	التكاليف الخارجية
3 613	3 835	التكاليف العامة الأخرى للإستغلال
3 075	2 442	مخصصات الإستخدامات ومún المستعقرات غير المجسدة والمجسدة
24 713	23 563	مخصصات المún والخسائر المتعلقة بالديون الغير قابلة للتحويل
613	2 200	مخصصات المún عن الديون أو الإلتزامات بالتوقيع معلقة الأداء
-	-	الخسائر المتعلقة بالديون الغير قابلة للتحويل
24 100	21 363	مخصصات أخرى المún
4 370	6 268	إسترجاع المún والإستردادات المتعلقة بالديون المستخدمة
1 275	685	إسترجاع المún عن الديون أو الإلتزامات بالتوقيع معلقة الأداء
3 095	5 603	الإستردادات المتعلقة بالديون المستخدمة
582 429	590 120	الناتج الجاري
5	81	العائدات غير الجارية
28 409	180 294	التكاليف غير الجارية
554 026	409 906	الناتج قبل أداء الضرائب
216 131	210 819	الضرائب عن النتائج
337 895	199 087	الناتج الصافي*

31 دجنبر 2023 (بالاف الهرامه)	التزامات بواسطة سندات
المبلغ	التزامات
	التزامات معطاة
	سندات مشتركة إستراديا
	سندات أخرى يجب تسليمها
	التزامات محصل عليها
	سندات تم بيعها إستراديا
	سندات أخرى سيتم الحصول عليها

بنك التمويل المحلي

LA **BANQUE** DU **FINANCEMENT LOCAL**

(بآلاف الدراهم)

شركات ذات الصلة	
المبلغ بالدرهم 31 دجنبر 2022	المبلغ بالدرهم 31 دجنبر 2023
-	-
-	-

تفاصيل الخصوم الأخرى		(بالآلاف الدراهم)
الخصوم	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
ادوات اختيارية تم بيعها	-	-
عمليات مختلفة على السندات	-	-
دائنون مختلفون	227 318	233 118
مبالغ مستحقة للدولة	225 074	230 288
مبالغ مستحقة لهيئات الإحتياط	685	1 355
مبالغ مستحقة للمستخدمين	-	-
مبالغ مستحقة للمساهمين والشركاء	-	-
موردي السلع والخدمات	1 484	1 445
دائنون آخرون	74	30
حسابات التسوية	55 710	38 278
حسابات ضبط العمليات خارج الحصيلة	-	-
حسابات فوارق العملة والسندات	131	-
تتألف عائدات منقبة عن التقطية	43 583	27 588
حسابات الربط ما بين المركز والفروع والوكالات بالغرب	-	-
تكاليف يجب أدائها وعائدات محددة مسبقا	11 654	10 400
حسابات تسوية أخرى	342	290
المجموع	283 028	271 396

إمدادات صناديق عمومية مخصصة وصناديق خاصة للضمان				
الموضوع الاقتصادي	المبلغ الإجمالي	المبلغ 31 ديسمبر 2022	الإستعمال 31 ديسمبر 2023	المبلغ 31 ديسمبر 2023
الإمدادات				
صناديق عمومية مخصصة				
صناديق خاصة للضمان				
المجموع				

الديون التابعة							
عملية الإقتراض	المبلغ بعملة الإقتراض	الجاري (١)	النسبة	المدة (٢)	شروط التسديد السابق تأجيل ومحوطة (٣)	مبلغ الإقتراض بالعملة الوطنية	شركات مرتبطة
بالدينهـم	200 000	%3,61	10	-	200 000	-	المبلغ بالدينهـم 31 دجنبر 2022
بالدينهـم	800 000	%3,66	10	-	800 000	-	المبلغ بالدينهـم 31 دجنبر 2023
المجموع	1 000 000				1 000 000	-	

(1) سعر بنك المغرب في 31/12/ن
(2) ربما غير محددة
(3) الرجوع لعقد الديون التابعة

31 دجنبر 2023 (بالآلاف الدراهم)	عائدات سندات الملكية
عائدات محصل عليها	اصناف السندات
	سندات التوظيف سندات المساهمة مساهمات في الشركات المرتبطة سندات لشباط الحقيبة توظيفات مماثلة
	المجموع

لا شيء

31 دجنبر 2023 (بالآلاف الدراهم)	العمولات
المبلغ	عمولات محصل عليها
1 394	
-	على عمليات مع مؤسسات القرض
-	على عمليات مع الزبناء
-	على عمليات الصرف
-	متعلقة بالتدخل في الأسواق الأولية السندية
-	على عائدات مشتقة
-	على عمليات تخص التدبير والإيداع
-	على وسائل الأداء
-	على أنشطة الإستشارة والمساعدة
-	على بيع منتوجات التأمين
-	على خدمات أخرى
1 394	
149	العمولات المدفوعة
-	على عمليات مع مؤسسات القرض
-	على عمليات مع الزبناء
-	على عمليات الصرف
-	متعلقة بالتدخل في الأسواق الأولية السندية
-	على عائدات مشتقة
-	على عمليات تخص التدبير والإيداع
-	على وسائل الأداء
-	على أنشطة الإستشارة والمساعدة
-	على بيع منتوجات التأمين
-	على خدمات أخرى

نتائج عمليات السوق	(بالآلاف الدراهم)
العائدات والأعباء	31 دجنبر 202331 دجنبر 2022
العائدات	1 029-
-	1 029-
-	-
-	-
-	-
-	-
-	-
-	-
-	-
الأعباء	-
-	-
-	-
-	-
-	-
-	-
-	-
النتيجة	1 029-

الأعباء العامة للإستغلال	31 دجنبر 2023 (بالآلاف الدراهم)
المبلغ	
نفقات المستخدمين	48 256
الضرائب والرسوم	847
أعباء خارجية	6 698
أعباء عامة أخرى للإستغلال	3 835
مخصصات الإستخدامات والمؤن للمستعقرات الغير مجسدة والمجسدة	2 442
المجموع	62 079

عائدات وأعباء أخرى	31 دجنبر 2023 (بالآلاف الدراهم)
المبلغ	
عائدات وأعباء بنكية أخرى	
عائدات بنكية أخرى	1 029
أعباء بنكية أخرى	149
عائدات وأعباء الإستغلال غير بنكية	
عائدات إستغلال غير بنكية	459
أعباء إستغلال غير بنكية	216
مخصصات مؤن لخسارة على حقوق غير مسترجعة	23 563
إسترجاع مؤن على حقوق مستخدمة	6 268
عائدات وأعباء غير جارية	
عائدات غير جارية	81
أعباء غير جارية	180 294

توزيع النتائج حسب المهنة أو قطب النشاط و حسب المنطقة الجغرافية			
توزيع حسب قطب النشاط			
قطب النشاط	الناتج الصافي البنكي	النتيجة الخام للاستغلال	النتيجة قبل الضريبة
نشاط بنكي	669 251	607 414	409 906
أنشطة أخرى	-	-	-
المجموع	669 251	607 414	409 906
توزيع حسب المنطقة الجغرافية			
المنطقة الجغرافية	الناتج الصافي البنكي	النتيجة الخام للاستغلال	النتيجة قبل الضريبة
المغرب	669 251	607 414	409 906
مناطق أخرى	-	-	-
المجموع	669 251	607 414	409 906

قيم و ضمانات محصل عليها ومعطة كضمانة			
31 دجنبر 2023 (بالآلاف الدراهم)			
قيم و ضمانات محصل عليها كضمانة	القيمة المحاسبية الصافية	عناوين الأصول أو خارج الحصيلة التي تسجل الحقوق أو الإلتزامات المحصل عليها بالتوقيع المعطة	مبالغ الحقوق أو الإلتزامات بالتوقيع المعطة
ادينات الخزينة والقيم المماثلة	-	-	-
سندات أخرى	-	-	-
الرهون	380 000	الحساب 2313	380 000
قيم و ضمانات عينية أخرى .	-	-	-
المجموع	380 000		380 000
قيم و تأمينات معطة كضمانة	القيمة المحاسبية الصافية	عناوين الأصول أو خارج الحصيلة التي تسجل الحقوق أو الإلتزامات المحصل عليها بالتوقيع	مبالغ الديون أو الإلتزامات بالتوقيع المحصل عليها بالتغطية
ادينات الخزينة والقيم المماثلة	-	-	-
سندات أخرى	-	-	-
الرهون	-	-	-
قيم و ضمانات عينية أخرى	-	-	-

لا شيء

توزيع التوظيفات والموارد حسب المدة المتبقية						
31 دجنبر 2023 (بالآلاف الدراهم)						
الأصول	أقل من شهر واحد	ما بين 1 و 3 اشهر	ما بين 3 اشهر وسنة	ما بين سنة و 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
حقوق على مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	407 224	-	850 000	-	-	1 257 224
حقوق على الزبناء	35 654	897 426	1 503 142	9 490 893	15 280 787	27 207 902
سندات الدين	-	-	-	-	-	-
ديون تابعة	-	-	-	-	-	-
قرروض إيجار وما يماثلها	-	-	-	-	-	-
المجموع	442 878	897 426	2 353 142	9 490 893	15 280 787	28 465 126
الخصوم						
ديون تجاه مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	184 638	341 937	606 274	4 767 041	8 290 060	14 189 951
ديون تجاه الزبناء	-	-	-	-	-	-
سندات ديون صادرة	133 333	133 333	1 627 267	3 610 067	3 587 600	9 091 600
اقتراضات تابعة	-	-	-	1 000 000	-	1 000 000
المجموع	317 972	475 270	2 233 541	9 377 108	11 877 660	24 281 551

تمركز المخاطر حول نفس المستفيد			
31 دجنبر 2023 (بالآلاف الدراهم)			
العدد	المبلغ الإجمالي للمخاطر	فروض عن طريق السحب	فروض بالتوقيع
			مبلغ السندات المحصل عليها في رأسمال المستفيد

لا شيء

توزيع مجموع الأصول والخصوم وخارج الحصيلة بالعملة الأجنبية		31 دجنبر 2023 (بالآلاف الدراهم)	
الأصول	الخصوم	المبلغ	
قيم بالصندوق، الأبنالك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشبكات البريدية	الأبنالك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشبكات البريدية	-	-
حقوق على مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	ديون تجاه مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	-	-
حقوق على الزبناء	ودائع الزبناء	-	-
سندات المعاملات والتوظيف والإستثمار	سندات الدين الصادرة	-	-
أصول أخرى	خصوم أخرى	-	-
سندات المساهمة وتوظيفات مماثلة	امدادات صناديق عمومية مخصصة وصناديق خاصة للضمان	-	-
حقوق تابعة	ديون تابعة	-	-
مستعقرات معطة للقرض-الإيجار وللكراء		-	-
مستعقرات غير مجسدة ومجسدة		-	-
المجموع	خارج الحصيلة	3 252 097	
	إلتزامات معطاة	-	3 252 097
	إلتزامات محصل عليها	1 632 329	

هامش الفائدة		
31 دجنبر 2023 (بالآلاف الدراهم)		
31 دجنبر 2022	31 دجنبر 2023	
1 257 049	1 400 446	الفوائد المحصل عليها
1 972	11 801	فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات القرض
1 255 077	1 360 901	فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع الزبناء
-	27 744	فوائد وعائدات مماثلة على سندات الحقوق
595 522	733 469	الفوائد المدفوعة
255 315	396 295	فوائد وأعباء مماثلة على عمليات مع مؤسسات القرض
-	-	فوائد وأعباء مماثلة على عمليات مع الزبناء
340 207	337 175	فوائد وأعباء مماثلة على سندات الدين الصادرة
661 527	666 977	المجموع

نظام التدبير الشامل للمخاطر



FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL

Espace Oudayas, angle Av Annakhil et av Ben Berka, Hay Ryad
Rabat

**RAPPORT GENERAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
EXERCICE DU 1^{ER} JANVIER AU 31 DECEMBRE 2023**

AUDIT DES ETATS DE SYNTHESE

Opinion

Conformément à la mission qui nous a été confiée par votre Conseil d'administration, nous avons effectué l'audit des états de synthèse ci-joints du **FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL**, comprenant le bilan, le compte de produits et charges, l'état des soldes de gestion, le tableau des flux de trésorerie, et l'état des informations complémentaires (ETIC) relatifs à l'exercice clos le 31 décembre 2023. Ces états de synthèse font ressortir un montant de capitaux propres et assimilés de 5.876.479 KMAD, dont un bénéfice net de 199.087 KMAD.

Nous certifions que les états de synthèse cités au premier paragraphe ci-dessus sont réguliers et sincères et donnent, dans tous leurs aspects significatifs, une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice écoulé ainsi que de la situation financière et du patrimoine du **FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL** au 31 décembre 2023 conformément au référentiel comptable admis au Maroc.

Fondement de l'opinion

Nous avons effectué notre audit selon les Normes de la Profession au Maroc. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section « Responsabilités de l'auditeur à l'égard de l'audit des états de synthèse » du présent rapport. Nous sommes indépendants du fonds conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états de synthèse au Maroc et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles. Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

Questions clés de l'audit

Les questions clés de l'audit sont les questions qui, selon notre jugement professionnel, ont été les plus importantes dans l'audit des états de synthèse de la période considérée. Ces questions ont été traitées dans le contexte de notre audit des états de synthèse pris dans leur ensemble et aux fins de la formation de notre opinion sur ceux-ci, et nous n'exprimons pas une opinion distincte sur ces questions.

Risque de crédit et provisionnement des crédits à la clientèle

Risque identifié	Réponse d'audit
Les crédits à la clientèle sont porteurs d'un risque de crédit qui expose le FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL à une perte potentielle si les clients ou les contreparties s'avèrent incapables de faire face à leurs engagements financiers. Le Fonds constitue des provisions destinées à couvrir ce risque. Ces provisions sont estimées et comptabilisées en application des principes du Plan Comptable des Etablissements de Crédit (PCEC) et des dispositions de la circulaire 19/G/2002 de Bank Al Maghrib relative à la classification des créances et à leur couverture par les provisions. L'évaluation des provisions en couverture des créances sur la clientèle requiert : - L'identification des créances en souffrance ; - L'évaluation du montant des provisions en fonction des différentes catégories de classification des créances du Fonds. Les informations concernant les règles de classification et de provisionnement des créances sont présentées dans l'état « Principales méthodes comptables » de l'Etat des Informations Complémentaires (ETIC). Au 31 décembre 2023, le montant des provisions pour dépréciation s'élève à 8 MMAD ; il ramène les créances à la clientèle à un montant net de 28.062 MMAD. Nous avons considéré que l'appréciation du risque de crédit relatif aux créances sur la clientèle et l'évaluation des provisions y afférentes constituaient un point clé de l'audit, ces éléments étant de montants significatifs et faisant appel aux estimations de la direction.	Nous avons pris connaissance du dispositif de contrôle interne du FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL et des contrôles clés relatifs à la classification des créances et à l'évaluation des provisions y afférentes. Sur les aspects de classification et de provisionnement des créances, nos travaux d'audit ont notamment consisté à : - Étudier la conformité au PCEC et notamment à la circulaire 19/G/2002 de Bank Al Maghrib des principes mis en œuvre par le Fonds, en termes de règles de déclassement et de provisionnement ; - Examiner le dispositif de gouvernance et tester les contrôles clés mis en place au niveau du Fonds ; - Tester par sondage la correcte classification des créances dans les catégories appropriées ; - Tester la provision déterminée sur une sélection de créances en souffrance.

Responsabilité de la Direction et des responsables de la Gouvernance à l'égard des états de synthèse

La direction est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états de synthèse, conformément au référentiel comptable en vigueur au Maroc, ainsi que du contrôle interne qu'elle considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états de synthèse exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états de synthèse, c'est à la direction qu'il incombe d'évaluer la capacité du fonds à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions se rapportant à la continuité de l'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la direction a l'intention de liquider le fonds ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à lui.

Il incombe aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière du fonds.

Responsabilité de l'Auditeur à l'égard de l'audit des états de synthèse

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états de synthèse pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion.

L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit réalisé conformément aux normes de la profession au Maroc permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influencer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états de synthèse prennent en se fondant sur ceux-ci.

Dans le cadre d'un audit réalisé conformément aux normes de la profession au Maroc, nous exerçons notre jugement professionnel et faisons preuve d'esprit critique tout au long de cet audit. En outre :

- Nous identifions et évaluons les risques que les états de synthèse comportent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, concevons et mettons en œuvre des procédures d'audit en réponse à ces risques, et réunissons des éléments probants suffisants et appropriés pour fonder notre opinion. Le risque de non-détection d'une anomalie significative résultant d'une fraude est plus élevé que celui d'une anomalie significative résultant d'une erreur, car la fraude peut impliquer la collusion, la falsification, les omissions volontaires, les fausses déclarations ou le contournement du contrôle interne ;
- Nous acquérons une compréhension des éléments du contrôle interne pertinents pour l'audit afin de concevoir des procédures d'audit appropriées aux circonstances, et non dans le but d'exprimer une opinion sur l'efficacité du contrôle interne du Fonds ;

- Nous apprécions le caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la Direction, de même que des informations y afférentes fournies par cette dernière ;
- Nous tirons une conclusion quant au caractère approprié de l'utilisation par la Direction du principe comptable de continuité d'exploitation et, selon les éléments probants obtenus, quant à l'existence ou non d'une incertitude significative liée à des événements ou situations susceptibles de jeter un doute important sur la capacité du Fonds à poursuivre son exploitation. Si nous concluons à l'existence d'une incertitude significative, nous sommes tenus d'attirer l'attention des lecteurs de notre rapport sur les informations fournies dans les états de synthèse au sujet de cette incertitude ou, si ces informations ne sont pas adéquates, d'exprimer une opinion modifiée. Nos conclusions s'appuient sur les éléments probants obtenus jusqu'à la date de notre rapport. Des événements ou situations futurs pourraient par ailleurs amener le fonds à cesser son exploitation ;
- Nous évaluons la présentation d'ensemble, la structure et le contenu des états de synthèse, y compris les informations fournies dans l'ETIC, et apprécions si les états de synthèse représentent les opérations et événements sous-jacents d'une manière propre à donner une image fidèle.

Nous communiquons aux responsables de la gouvernance notamment l'étendue et le calendrier prévus des travaux d'audit et nos constatations importantes, y compris toute déficience importante du contrôle interne que nous aurions relevée au cours de notre audit.

Casablanca, le 30 mai 2024

Les Commissaires aux Comptes

COOPERS AUDIT MAROC S.A


COOPERS AUDIT MAROC
Abdellah LAGHCHAOUI, 83 Avenue Hassan II
Casablanca
Associé, tel: 0522 42 11 90 - Fax: 0522 27 47 34

MAZARS AUDIT ET CONSEIL


MAZARS AUDIT ET CONSEIL
Taha FERDAOUS, 7ème Etage
Résidence Koutoubia - Maroc
Casablanca - 212 522 423 423
taha.ferdaous@mazars.ma
Associé

لائحة البلاغات الصحفية المنشورة خلال سنة 2023

- 2023/02/24 : بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية للربع الرابع من سنة 2022.
- 2023/03/24 : نشر البيانات المالية برسم سنة 2022.
- 2023/04/27 : بلاغ صحفي بمناسبة نشر التقرير المالي السنوي 2022.
- 2023/05/25 : بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية للربع الأول من سنة 2022.
- 2023/06/02 : بلاغ صحفي بمناسبة انعقاد اجتماع مجلس الإدارة في 31 ماي 2023.
- 2023/07/20 : بيان صحفي بخصوص الوثيقة المرجعية للصندوق المتعلقة بالسنة المالية 2022، وذلك في إطار التحيين السنوي ملف المعلومات المتعلق ببرنامج إصدار شهادات الإيداع الخاص بالصندوق.
- 2023/08/28 : بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية للربع الثاني من سنة 2023.
- 2023/09/27 : التواصل المالي إلى غاية 30 يونيو 2023 بمناسبة نشر التقرير المالي النصف السنوي برسم النصف الأول من سنة 2023، بما في ذلك البلاغ الصحفي حول المؤشرات المالية للنصف الأول من سنة 2023 والبيانات المالية إلى غاية 30 يونيو 2023.
- 2023/11/17 : بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية للربع الثالث من سنة 2023.

الملحق III.2.N. وضعية الأتعاب المدفوعة لمراقبي الحسابات

بالدراهم

المجموع مع احتساب الضرائب والرسوم	2019 - 2021 : MAZARS AUDIT & CONSEIL						2020-2021 : DELOITTE AUDIT 2022-2024 : COOPERS AUDIT MAROC					
	النسبة المئوية/السنة *			المبلغ مع احتساب الضرائب والرسوم/السنة			النسبة المئوية/السنة *			المبلغ مع احتساب الضرائب والرسوم/السنة		
	2023	2022	2021	2023	2022	2021	2023	2022	2021	2023	2022	2021
مندوبي الحسابات، التصديق على الحسابات الفردية أو الموحدة **												
المصدر	930 000	%100	%100	%100	192 000	192 000	192 000	%100	%100	%100	108 000	138 000
الفروع					-	-	-				-	-
الطلبات والخدمات الأخرى المرتبطة مباشرة بمهمة مندوبي الحسابات												
المصدر					-	-	-				-	-
الفروع					-	-	-				-	-
المجموع الفرعي	930 000	%100	%100	%100	192 000	192 000	192 000	%100	%100	%100	108 000	138 000
خدمات أخرى مقدمة												
آخر					-	-	-				-	-
المجموع الفرعي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع العام	930 000	%100	%100	%100	192 000	192 000	192 000	%100	%100	%100	108 000	138 000

(*) : حصة كل سطر في المجموع العام للسنة المعنية.

(**) : مبلغ الالتزام برسم رسالة المهمة وفقا لشروط الصفقة المرتبطة.

